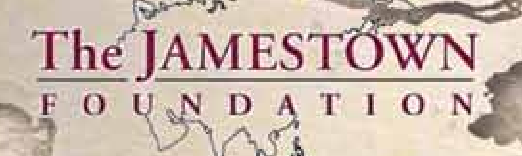
شباط
2015

الــــرصد
ملحــق (٩)

مراكز الدراسات و البحوث الغربية والعربية

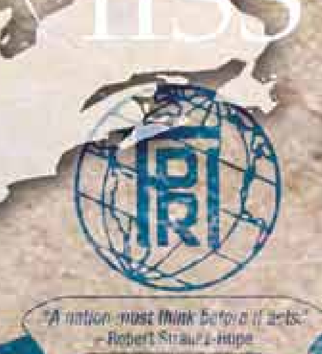


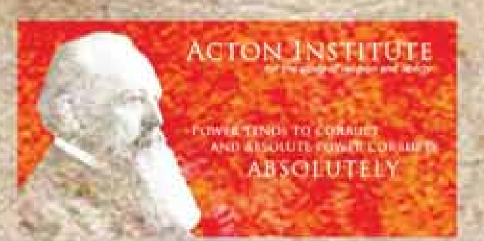
IISS

INSS









Ethics & International Affairs

CSIS | CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES

SSI
STRATEGIC STUDIES INSTITUTE

Reclaim American Liberty





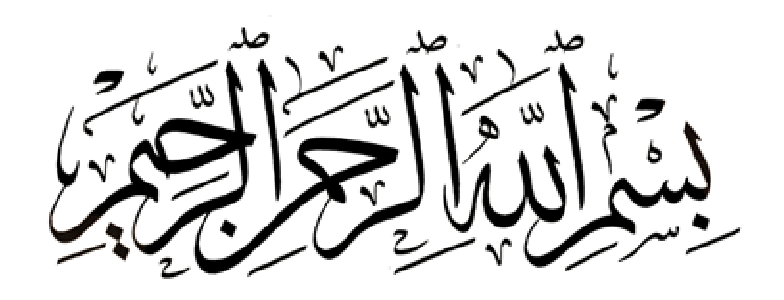


AMNESTY INTERNATIONAL





المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية
يعنى بالاستراتيجية الدينية والمعرفية
النجف الأشرف
www.iicss.iq - islamic.css@gmail.com



مراكز الدراسات والبحوث الغربية والعربية

إعداد

محمد عبد الله عودي

التصميم والاخراج الفني

علي صاحب البرقعاوي

المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

يعنى بالإستراتيجية الدينية والمعرفية

النجف الأشرف

جدول بأهم مراكز الأبحاث

٢٢	مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية	**Atlantic Economic Research Foundation**	٣٤
٢٣	المجلس البريطاني الأمريكي للمعلومات الأمنية	**British American Security Information Council**	٣٥
٢٤	معهد الأرض	**Earth Institute**	٣٦
٢٥	معهد الدفاع	**Institute for Defense Analysis**	٣٧
٢٦	المعهد الحضري	**Urban Institute**	٣٩
٢٧	المعهد الدولي للأبحاث الإستراتيجية	**International Institute for Strategic Studies**	٤٠
٢٨	الشفافية الدولية	**Transparency International**	٤٢
٢٩	المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية	**European Council on Foreign Relations**	٤٣
٣٠	مجلس كارنيجي للأخلاقيات في الشؤون الدولية	**Carnegie Council For Ethics In International Affairs**	٤٤
٣١	منظمة العفو الدولية	**Amnesty International**	٤٥
٣٢	هيومن رايتس ووتش	**Human Rights Watch**	٤٦
٣٣	مركز ستيمسون	**Stimson Center**	٤٧
٣٤	مؤسسة جيمس تاون	**Jamestown Foundation**	٤٩
٣٥	المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية	**French Institute of International Relations**	٥٠
٣٦	معهد هادسون	**Hudson Institute**	٥١
٣٧	مركز كارتر	**Carter Center**	٥١
٣٨	المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية	**National Bureau of Economic Research**	٥٣
٣٩	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية	**International Food Policy Research Institute**	٥٤
٤٠	المعهد الديمقراطي الوطني	**National Democratic Institute**	٥٥
٤١	مركز حلول المناخ والطاقة	**Center For Climate and Energy Solutions**	٥٦
٤٢	المعهد الملكي للخدمات المتحدة	**Royal United Services Institute**	٥٦
٤٣	معهد أبحاث السياسية الخارجية	**Foreign Policy Research Institute**	٥٧
٤٤	معهد آكتون	**Acton Institute**	٥٨
٤٥	معهد الأبحاث الإستراتيجية	**Strategic studies Institute**	٥٩

٤٦	مركز التنمية العالمية	Center for Global Development	٦٠
٤٧	مركز أبحاث الأمن القومي	Institute for National security studies	٦١
٤٨	مجموعة الأزمات الدولية	International Crisis Group	٦٢
٤٩	معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى	Washington Institute for Near East Policy	٦٣
٥٠	مركز المصلحة الوطنية	Center for the National Interest	٦٥
٥١	معهد دراسة الحرب	Institute For The Study Of War	٦٦
٥٢	معهد فرايزر	Fraser Institute	٦٧
٥٣	مركز السياسة الدولية	Center for International Policy	٦٨
٥٤	معهد مانهاتن للبحوث السياسية	Manhattan Institute for Policy Research	٦٨
٥٥	مركز التحليلات البحرية	Center for Naval Analyses	٦٩
٥٦	مركز مكافحة الإرهاب	Combating Terrorism Center at West Point	٧٠
٥٧	مركز دراسات الرئاسة	Center for The study of Presidency	٧١
٥٨	معهد آسبن	Aspen Institute	٧٢
٥٩	مركز بيغن السادات للأبحاث الإستراتيجية	Begin Sadat Center for Strategic Studies	٧٣
٦٠	معهد شرق-غرب	EastWest Institute	٧٤
٦١	مركز موشيه دايان للأبحاث الشرق أوسطية والأفريقية	Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies	٧٤
٦٢	مؤسسة أمريكا الجديدة	New America Foundation	٧٦
٦٣	المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب	International Institute for Counter-Terrorism	٧٦
٦٤	مؤسسة المجتمع المنفتح	Open Society foundations	٧٧
٦٥	معهد بحوث المحيط الهادئ	Pacific Research Institute	٧٧
٦٦	فريدم هاوس	Freedom House	٧٨
٦٧	مركز القدس للشؤون العامة	Jerusalem Center for Public Affairs	٧٩
٦٨	صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة	German Marshall Fund of the United States	٨٠

٨٠	Institute for Policy Studies Independent Institute	معهد البحوث السياسية المعهد المستقل	٦٩
٨١	Mitvim (The Israeli Institute for Regional Foreign Policies)	ميتفيم (المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية)	٧٠
٨٢	Center on Budget and Policy Priorities	مركز الميزانية والأولويات السياسية	٧١
٨٣	Competitive Enterprise Institute	معهد المشاريع المتنافسة	٧٢
٨٣	Demos US	معهد ديموس	٧٣
٨٤	Reason Foundation	مؤسسة الرشد	٧٤
٨٥	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي	٧٥
٨٦	World Resources Institute	معهد الموارد العالمية	٧٦
٨٧	German Institute for International and Security Affairs	المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية	٧٧
٨٧	Danish Institute of International Studies	المعهد الدانماركي للأبحاث الدولية	٧٨
٨٨	Lowy Institute for International Policy	معهد لووي للسياسة الدولية	٧٩
٨٩	Institute of Economic Affairs	معهد الشؤون الاقتصادية	٨٠
٩٠	European Union Institute for Security Studies	معهد الاتحاد الأوروبي للأبحاث الأمنية	٨١
٩٠	Institute for International and Strategic Relations	المعهد الدولي للعلاقات الدولية والإستراتيجية	٨٢
٩١	Council on Foreign and Defence Policy	مجلس السياسة الخارجية والدفاعية	٨٣
٩٢	Institute of World Economy and International Relations	معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية	٨٤
٩٣	Friedrich Ebert Foundation	مؤسسة فريدريتش إيبرت	٨٥
٩٤	Kiel Institute For The World Economy	معهد كايل للاقتصاد العالمي	٨٦
٩٥	Mercatus Center	مركز مركاتوس	٧٨
٩٦	Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies	مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية	٨٨
٩٧	Brookings Doha Center	مركز بروكينغز الدوحة	٨٩
٩٨	Emirates Center for Strategic Studies and Research	مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية	٩٠
٩٩	Carnegie Middle East Center	مركز كارنيغي للشرق الأوسط	٩١

١٠٠	Al Jazeera Centre for Studies	مركز الجزيرة للدراسات	٩٢
١٠١	Gulf Research Center	مركز الخليج للأبحاث	٩٣
١٠٢	Center for Strategic Studies	مركز الدراسات الإستراتيجية	٩٤
١٠٢	The Regional Center for Strategic Studies in Cairo	المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في القاهرة	٩٥
١٠٤	Arab Thought Forum	منتدى الفكر العربي	٩٦
١٠٥	Arab Planning Institute	المعهد العربي للتخطيط	٩٧
١٠٦	Contemporary Center for Studies and Policy Analysis	المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات	٩٨
١٠٧	Egyptian Council for Foreign Affairs	المجلس المصري للشؤون الخارجية	٩٩

تمهيد

نعيش اليوم في أوقات هائجة حيث الثابت الوحيد هو التغير، وحيث ما لا يمكن تصوره قد أصبح واقعاً أسود، وحيث الخط الفاصل بين السياسات المحلية والدولية قد أصبح إلى حد كبير ضبابياً. إن وعد وخطر العولمة قد غيرا من كيفية نظرتنا للعلاقات الدولية وفتحا عملية صنع السياسية على مجموعة جديدة من الأطراف وجداول الأعمال والنتائج. في السياسة، المعلومات لا يمكن ترجمتها إلى عامل قوة ما لم تكن في الشكل الصحيح وفي الوقت المناسب. والحكومات وصناع القرار السياسي في أغلب الأحيان ينتهزون اللحظة لأن القوى الاجتماعية والسياسية تكون في نفس الاتجاه أو لأن أزمة ما تجبرهم على التصرف. في أي حال من الأحول، هم يتصرفون غالباً بسرعة ويتخذون القرار بالاستناد على معلومات متوفرة، لا تؤدي بالضرورة دائماً إلى السياسة الأكثر اطلاعاً. باختصار، صناع القرار السياسي والمهتمون الآخرون في عملية صنع السياسية بحاجة إلى معلومات تكون سانحة ومفهومة وموثوقة ومتاحة ومفيدة.

وهناك مصادر محتملة عديدة لهذه المعلومات، من بينها الوكالات الحكومية وأساتذة الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الاستشارية والوكالات الدولية. لكن في البلدان في كافة أنحاء العالم، السياسيون والبيروقراطيون على حد سواء يلجؤون على نحو متزايد إلى مجموعة متخصصة من المعاهد التي تُلبي احتياجاتهم. والمؤسسات البحثية المستقلة والمنظمات التحليلية التي تُعنى بالسياسة العامة، تُعرف على نحو شائع بـ"مراكز الفكر"، تزود صناع القرار السياسي بالحاجة الشرهة إلى المعلومات والتحليلات المنهجية ذات العلاقة بالسياسة. هذه الحاجة إلى المعلومات أدت إلى تأسيس أولى مراكز الفكر– المعهد الملكي للشؤون الدولية (١٩٢٠) ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (١٩١٠) ومعهد كايل للاقتصاديات العالمية (١٩١٤) ومؤسسة بروكينغز (١٩١٦)– في الجزء الأول من القرن العشرين ولا تزال القوة الأساسية وراء انتشار منظمات البحث في السياسة العامة ليومنا هذا. وحركة المجتمع المدني الدولي تساعد أيضاً في الحث على الاهتمام في مراكز الفكر باعتبارها مصدراً بديلاً للمعلومات حول قضايا ذات اهتمام دولي ووطني ومحلي وكناقد محتمل لسياسات الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية حيث باستطاعتها التحدث بصوت مستقل عن الحكومة والمجتمع التجاري.

في معظم القرن العشرين، مراكز الفكر المستقلة التي قامت بالأبحاث وقدمت النصح بشأن السياسة العامة كانت ظاهرة تنظيمية وُجدت بشكل أساسي في الولايات المتحدة، مع عدد أقل بكثير في كندا وأوروبا الغربية. ورغم أن مراكز الفكر وُجدت في اليابان لوقت ما، افتقرت بشكل عام إلى الاستقلالية وكان لها ارتباطات وثيقة بالوزارات أو الشركات الحكومية. لكن حصل انتشار حقيقي لمراكز الأبحاث في أنحاء العالم في الثمانينيات كنتيجة لقوى العولمة وانتهاء الحرب الباردة وظهور مشاكل تنتقل بين الأوطان. لكن ثلثي جميع مراكز الفكر اليوم تأسس بعد العام ١٩٧٠ وأكثر من النصف تأسس منذ العام ١٩٨٠.

إن أثر العولمة على حركة مراكز الفكر ملموس على نحو أكبر في مناطق كأفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأجزاء من جنوب شرق آسيا، حيث كان هناك جهد حثيث من قبل المجتمع الدولي لدعم تأسيس منظمات بحثية مستقلة تُعنى بالسياسة العامة. ومن خلال مسح أخير أجراه معهد بحوث السياسة الخارجية حول هذا الجهد، تُلمس أهمية هذا الجهد ويثبت أن معظم مراكز الفكر في تلك المناطق تأسس في السنوات العشر الأخيرة. واليوم هناك ٤٥٠٠ مؤسسة من هذا النوع في كافة أنحاء العالم. وكثيرة هي مراكز الفكر التي تأسست خلال الحرب الباردة وتركز على الشؤون الدولية والدراسات الأمنية والأبحاث في السياسة الخارجية.

مراكز الفكر تتواجد تقريباً في كل بلد يتجاوز عدد ساكنيه بضعة ملايين وفيه القليل من الحرية الفكرية. وفي خلال معظم القرن الأخير، كانت

الأغلبية العظمى لمراكز الفكر موجودة في الولايات المتحدة، لكن اليوم ولأول مرة يتجاوز عدد مراكز الأبحاث في العالم العدد الموجود في الولايات المتحدة. ومراكز الفكر اليوم تعمل بتشكيلة من الأنظمة السياسية وتنخرط في مروحة من النشاطات المرتبطة بالسياسة وتتضمن مجموعة متنوعة من المؤسسات التي لها أشكال تنظيمية مختلفة. وفيما تؤدي جميع مراكز الفكر الوظيفة الأساسية نفسها، أي جلب المعرفة والخبرة لدعم عملية صنع السياسة، ليست جميع تلك المراكز تحظى بالمستوى نفسه من الاستقلالية المالية والفكرية والقانونية. والتحدي الذي يواجه جميع مراكز الأبحاث هو كيفية تحقيق استقلاليتها والحفاظ عليها بحيث يمكنها بوح "الحقيقة للسلطة".

في الولايات المتحدة، يمكننا أن نجد جميع أنواع مراكز الفكر، فيما بقية العالم لديها مراكز أبحاث بمجال وتشكيلة أكثر محدودية. والمراكز خارج الولايات المتحدة تقع في ثلاث فئات أساسية– التابعة للجامعة والتابعة للحكومة والتابعة للحزب السياسي– ولا تحظى بالدرجة نفسها من الاستقلالية كنظيراتها الأمريكية.

بصرف النظر عن تركيبها، تصبح مراكز الفكر جزءاً ثابتاً من المشهد السياسي، وكذلك أيضاً هي الآن جزء لا يتجزأ من العملية السياسية في بلدان كثيرة. ومراكز الفكر من مختلف الأنواع تؤدي وظائف مختلفة كثيرة من بينها:

– القيام بأبحاث وتحليلات حول المشاكل السياسية.

– تقديم النصح بشأن المخاوف السياسية الفورية.

– تقييم البرامج الحكومية.

– تفسير السياسات لصالح وسائل الإعلام الالكترونية والمطبوعة، وبذلك تسهيل الفهم العام للمبادرات السياسية ودعمها.

– تقديم مد من الشخصيات البارزة لصالح الحكومة.

فيما ظهور مراكز الأبحاث لم يكن دائماً يُنظر إليه من قبل المؤسسة السياسية على أنه إيجابي صرف، كان لتلك المراكز رغم ذلك التأثير الإيجابي الأكبر من السلبي على العملية السياسية. وهذا واضح بشكل خاص في كثير من البلدان النامية والانتقالية حيث لعبت مراكز الفكر دور المحفز على التغيير الذي ساعد في نقل المشهد السياسي وأدى إلى مجتمع مدني نابض بالحياة.

وأهمية مراكز الفكر تصاعدت جراء المفهوم بأنها قادرة في أغلب الأحيان على القيام بما لا يمكن للبيروقراطيات الحكومية أن تقوم به. بالتحديد، **مراكز الفكر هي:**

– موجهة للمستقبل على نحو أكثر فاعلية مما يقوم به موظفو الأبحاث الحكومية الذين يعملون في بيئة حيث الجهود في جو من التعطيل الإبداعي نادراً ما تُكافأ.

– ميالة أكثر لتوليد جداول أعمال سياسية مُصممة من جديد، فيما تنجح البيروقراطيات بالاعتماد على بيئة أمنية من الإجراءات العملانية المعيارية.

– قادرة أكثر على تسهيل التعاون بين المجموعات المنفصلة من الباحثين من أجل هدف مشترك لأن ليس لديها مصلحة مكتسبة ثابتة في أي مجال.

علاوة على ذلك، تساعد مراكز الفكر التأليف الفكري الآتي من خرق الحواجز البيروقراطية لأنها:

– أفضل من الوكالات الحكومية في نشر الأبحاث السياسية ذات العلاقة داخل الحكومة وخارجها لتصل إلى النخب السياسية والإعلام والرأي العام.

– أفضل ملائمة للتعامل مع الطبيعة المتعارضة للقضايا السياسية العالمية.

– أفضل قدرة على جمع وإشراك أصحاب الشأن في عملية صنع السياسة.

– أفضل قدرة على تلخيص العملية السياسية– من جمع المعلومات إلى المعرفة/صنع السياسة.

– أفضل قدرة على تخيل وسائل التنفيذ مما تتمتع به البيروقراطيات الحكومية التي قد تنقسم

داخلياً بين قسم ومجال التخصص.

لغاية فترة ليست ببعيدة، افترض الباحثون والصحفيون أن مراكز الفكر ظاهرة أمريكية فريدة وأن تلك المراكز الموجودة في العاصمة واشنطن وحولها هي الأكثر تأثيراً. كلا الفرضيتان بحاجة إلى نقاش. أولاً، رغم أن الولايات المتحدة موطن بعض مراكز الأبحاث الأكثر شهرة في العالم، تظهر مراكز فكر بأعداد كبيرة في معظم البلدان النامية والمتطورة. في كندا وبريطانيا وأوروبا الغربية وكافة آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، أصبحت مراكز الفكر تتمتع بحضور أكثر سطوعاً في الأعوام الأخيرة. وبتمويل من المؤسسات الخيرية والشركات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي والأحزاب السياسية، تصبح مراكز الفكر ظاهرة عالمية.

ما يجعل مراكز الفكر في الولايات المتحدة فريدة، إلى جانب عددها الضخم، هو مدى مشاركتها بشكل فعال في عملية صنع السياسة. باختصار، ما يميز مراكز الفكر الأمريكية عن سائر نظيراتها في الأجزاء الأخرى من العالم هو ليس التمويل السخي التي تحظى به بعض تلك المراكز. بل قدرة المراكز الأمريكية على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في عملية صنع السياسة ورغبة صناع السياسة لاستخدامها من أجل النصح السياسي الذي يدفع بعض الباحثين إلى الاستنتاج بأن مراكز الأبحاث الأمريكية لها الأثر الأكبر في رسم السياسة العامة.

مع استمرار تصاعد عدد مراكز الفكر في الولايات المتحدة وفي كافة المجتمع الدولي، سوف يكون هناك ميل للتخمين بأن تأثيرها سيتصاعد أيضاً. لا شك أن مراكز الفكر باستطاعتها ولها مساهمات قيمة في السياسة المحلية والخارجية. لكن سيبقى الباحثون يتساءلون عن حجم ذاك التأثير وما هي الوسائل الخاصة. والإجابة على تلك الأسئلة وغيرها ستسير بطريقة ما لتقدم تبصراً إضافياً عن دور ووظيفة تلك المنظمات ودورها في عملية صنع السياسة المحلية والخارجية.

❦ ❦ ❦

مؤسسة بروكينغز

هي مؤسسة فكرية أمريكية مقرها في واشنطن دي سي في الولايات المتحدة. وهي واحدة من أقدم مؤسسات الفكر والرأي وقد تأسست عام ١٩١٦، وهي تقوم بإجراء الأبحاث والتعليم في مجال العلوم الاجتماعية وفي المقام الأول تهتم بالاقتصاد والسياسة الحضرية والحكم والسياسة الخارجية والاقتصاد والتنمية في العالم. وحسب تقرير جامعة بنسلفانيا عام ٢٠١٣ فقد حازت على المرتبة الأكثر تأثيراً من الناحية الفكرية في العالم وحلت في المرتبة الأولى.

مهمتها تقديم التوصيات الخلاقة والعملية التي تطور ثلاثة أهداف: تعزيز الديمقراطية الأمريكية ودعم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأمن لجميع الأمريكان والعمل على ضمان نظام دولي آمن وأكثر تعاوناً وانفتاحاً.

تذكر المؤسسة أن الباحثين لديها يمثلون وجهات نظر مختلفة وتصف نفسها على أنها مؤسسة غير ربحية، فيما الإعلام في الأغلب يصف المؤسسة أنها ليبرالية–وسطية أو وسطية.

الموقف السياسي

كمنظمة غير ربحية معفية من الضرائب وفقاً لقانون الضرائب الأمريكي، تصف بروكينغز نفسها على أنها مستقلة وغير حزبية. أظهرت دراسة صدرت في العام ٢٠١١ لفحص هبات الموظفين بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠١٠ أن ٩٧,٦٪ من هبات الموظفين تأتي من الديمقراطيين ووصفت الدراسة أن بروكينغز مركز فكر ليبرالي. لكن، دراسة أكاديمية في العام ٢٠٠٥ استنتجت أن المنظمة وسطية ووُصفت على أنها متوازية تقريباً بين السياسيين الليبراليين والمحافظين. كما أن صحيفة نيويورك تايمز وصفت المنظمة بأنها

ليبرالية وليبرالية–وسطية ومحافظة. وكذلك فعلت الواشنطن بوست ولوس آنجلس تايمز ونيوزويك وغيرها.

ولكن، بعض الليبراليين، رغم سمعة المنظمة بأنها يسارية–وسطية، يقولون إن باحثي السياسة الخارجية في بروكينغز دعموا على نحو متزايد السياسات الخارجية لإدارة بوش.

مجلس الأمناء في بروكينغز يتضمن بشكل أساسي ديمقراطيين بارزين مثل لورا تاسون، الرئيسة السابقة لمجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة بيل كلنتون، لكن يتضمن أيضاً حفنةً من الجمهوريين الوسطيين أمثال كنث دابرشتين، كبير الموظفين السابق في إدارة رونالد ريغن.

المنشورات

بروكينغز كمؤسسة تصدر تقريراً سنوياً. وتنشر الكتب والمجلات من تأليف باحثيها الخاصين بها إضافة إلى أبحاث مؤلفين من خارج المنظمة. ومن بين الكتب والمجلات مقالات بروكينز بشأن **النشاط الاقتصادي وأميركا غير مقيدة**: ثورة بوش في السياسة الخارجية والإرهاب العالمي: مواجهة المخاوف بشأن التجارة المفتوحة والهند: قوة صاعدة وغيرها. وإضافة إلى الكتب، تصدر بروكينغز المقالات والدراسات والتقارير والملخصات السياسة والآراء من خلال برامجها ومشاريعها الخاصة بها.

التأثير السياسي

يعود تاريخ تأسيس بروكينغز إلى العام ١٩١٦ وقد أسهمت في إنشاء الأمم المتحدة ومشروع مرشال ومكتب الميزانية التابع للكونغرس، إضافة إلى دورها في السياسات المؤثرة للإصلاح الضريبي المستند على الخارج وإصلاح الرفاهية والمساعدة الخارجية. صُنفت منظمة بروكينغز الأولى بين مراكز الفكر الأمريكية والعالمية وتُعد مركز الأبحاث الأكثر استشهاداً بأعماله في وسائل الإعلام. وإلى جانب مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة كارنيغي، تُعد بروكينغز بشكل عام واحدة من المؤسسات السياسية الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة.

المراكز التابعة للمؤسسة

مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط: تأسس في العام ٢٠٠٢ من أجل تعزيز فهم أفضل للخيارات السياسية التي تواجه صناع القرار الأمريكي في الشرق الأوسط.

مركز بروكينغز الدوحة: مقره في قطر، ويجري أبحاثاً مستقلة وذات توجه سياسي حول القضايا الاجتماعية–الاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات الإسلامية، بما في ذلك العلاقة مع الولايات المتحدة.

المبادرة الأمنية في القرن الـ٢١: برنامج يهدف إلى إنتاج الأبحاث والتحليلات ذات العلاقة بالقضايا الثلاث: مستقبل الحرب ومستقبل الاحتياجات والأولويات الأمنية الأمريكية ومستقبل النظام العسكري الأمريكي. ويبني البرنامج معلوماته بالاستناد على مراكز إقليمية مثل مركز بشأن الولايات المتحدة وأوروبا ومركز الأبحاث السياسية شمالي شرق آسيا ومركز ثورنتون الصين ومركز سابان.

التمويل

في نهاية العام ٢٠٠٤، بلغت ممتلكات مؤسسة بروكينغز بقيمة ٢٥٨ مليون دولار وأنفقت المؤسسة ٣٩,٧ مليون دولار، فيما الميزانية ارتفعت إلى أكثر من ٨٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٩. والممولون الأساسيون هم شركة فورد وشركة غايتس والسيناتور ديان فينشتاين وزوجها ريتشارد بلوم ومصرف أميركا وإيكسونموبايل ومؤسسة ماكآرثر وشركة كارنيغي وحكومة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وقطر وجمهورية الصين.

أورد تقرير لصحيفة النيويورك تايمز، في ٦ أيلول ٢٠١٤، أن مؤسسة بروكينغز واحدة من أكثر عشر خلايا تفكير في الولايات تتلقى عشرات الملايين من الدولارات من حكومات أجنبية في الأعوام الأخيرة، فيما تصدر مقالات سياسية وتستضيف المنتديات وتنظم الجلسات الخاصة بُغية الضغط على المسؤولين الأمريكان لاعتماد سياسات تتلاءم مع جدول أعمال تلك الحكومات الممولة.

وسُميت الحكومة القطرية من قبل النيويورك تايمز

على أنها الممول الأجنبي الأكبر لبروكينغز حيث قدمت مساهمة لأربع سنوات بقيمة ١٤,٨ مليون دولار في العام الماضي.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

هي المؤسسة الفكرية الدولية الأقدم في الولايات المتحدة ومركز الأبحاث الأول في العالم. تأسس المركز في العام ١٩١٠ على يد أندرو كارنيغي بعد تقديمه هبة بقيمة ١٠ مليون دولار. تُعد كارنيغي مؤسسة خاصة غير ربحية مكرسة لتعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. تسعى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي إلى تحقيق نتائج عملية من خلال الأبحاث والمنشورات وعقد الاجتماعات وأحياناً إنشاء مؤسسات جديدة وشبكات دولية. وتشمل اهتمامات الباحثين في المؤسسة مختلف المناطق الجغرافية والعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع الأهلي مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تحرك التغيير العالمي.

تنشر المؤسسة مؤخراً نشرة الاقتصاديات الدولية وبرو-إت-كونترا بالروسية وشهرية بصائر الصين بالصينية ونشرة السياسة النووية ومجلة صدى باللغة العربية.

افتتحت المؤسسة لها عدة مراكز في العالم مثل مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت (٢٠٠٦) وكارنيغي أوروبا في بروكسل (٢٠٠٧) وكارنيغي تسينغهوا في بكين (٢٠١٠). وبالشراكة مع جامعة الفارابي الوطنية أسست كارنيغي برنامجاً عن آسيا الوسطى في كازاخستان في أواخر العام ٢٠١١.

مركز كارنيغي في واشنطن هو مقر لثمانية برامج: مشروع السياسة النووية ومشروع روسيا وأوروسيا ومشروع جنوب آسيا ومشروع الديمقراطية وسيادة القانون ومشروع آسيا ومشروع الطاقة والمناخ ومشروع الشرق الأوسط وبرنامج الاقتصاديات الدولية.

مشروع الديمقراطية وسيادة القانون: تشكل جهود دعم الديمقراطية في الخارج فكرة مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً في ضوء اهتمامها الجديد بقضية التغير الديمقراطي في الشرق الأوسط. بناءً عليه، يشكل المشروع مصدراً رائداً للأبحاث والمقالات والتحليلات الموضوعية حول التغير السياسي في أقاليم العالم المختلفة. يركز مشروع الديمقراطية وسيادة القانون على المجالات التالية:

- **الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط:** أنشطة المشروع تتضمن إطلاق مبادرة خاصة تدرس مسألة مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية؛ تنظيم سلسلة من الدراسات تشخص الإصلاحات الجوهرية التي ينبغي حدوثها في الدول العربية المختلفة من أجل دفع التحول الديمقراطي إلى الأمام؛ إصدار نشرة باللغة العربية والإنجليزية بعنوان "نشرة الإصلاح العربي" عبارة عن نشرة الكترونية شهرية تعمل على تقييم التطورات السياسية في المنطقة؛ عقد ورش عمل مع مراكز أبحاث في العالم العربي وأوروبا من أجل دفع الحوار حول قضايا الإصلاح السياسي.
- إعادة بناء مؤسسات الدولة العصرية
- تطور الأحزاب السياسية
- الإدارة الأمريكية ودعم الديمقراطية العالمية
- سيادة القانون

مشروع كارنيغي للشرق الأوسط: تأسس في العام ٢٠٠٢ من أجل تقديم وجهات نظر تحليلية وفهم مقارن واسع لكيفية حدوث التحولات السياسية وخبرة إقليمية عميقة للتأثير على مسألة التطور السياسي في العالم العربي. أصبح المشروع معروفاً بتحليلاته المبنية على الفهم العميق الخالي من التصورات الإيديولوجية المسبقة. يهدف المشروع إلى:

- بناء فهم أفضل للإصلاح السياسي

والاقتصادي في الشرق الأوسط

– مساعدة الشخصيات السياسية في العالم العربي على فهم التحديات التي تواجههم على المستوى الدولي بشكل أفضل.

– إضافة بُعد مقارن إلى المناظرات والتحليلات الخاصة بالإصلاح في البلاد العربية.

– تطوير برنامج أبحاث يعتمد على التعاون مع باحثين ومؤسسات في العالم العربي وأوروبا وروسيا والصين والولايات المتحدة بهدف إشراك أصوات محورية في حوارات تعتمد على المنهج الفكري.

– تطوير برنامج تدريبي في بيروت للباحثين الصغار من الشرق الأوسط.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

أُسس في العام ٢٠٠٦، ويضم مجموعة من الخبراء في السياسة العامة وهو عبارة عن مركز أبحاث مقره في بيروت، لبنان. يُعنى المركز بتحديات التنمية والإصلاح التي تواجه الاقتصاديين والسياسيين في الشرق الأوسط والعالم العربي وهو يضم مجموعة من كبار الباحثين في المنطقة، ممن يتابعون أبحاث معمقة حول القضايا الحيوية التي تواجه دول المنطقة وشعوبها. يسعى المركز إلى إلقاء الضوء على عملية التغيير السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط ومواكبة الأحداث الجارية وزيادة فهم القضايا الاقتصادية والأمنية المعقدة المطروحة والتي تؤثر في حاضر ومستقبل المنطقة.

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

مركز أبحاث أمريكي شهير، مقره العاصمة واشنطن دي سي في الولايات المتحدة. يقوم بإجراء دراسات سياسية وتحليلات إستراتيجية حول القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في كافة أنحاء المعمورة، مع تركيز خاص على القضايا ذات الارتباط بالعلاقات الدولية والتجارية والتكنولوجيا والطاقة والشؤون الجيو–استراتيجية.

صُنف المركز في المرتبة الأولى من بين مراكز الأبحاث الدولية في العالم لناحية اهتمامه بالمسائل الأمنية والدولية وحلّ في المرتبة الرابعة بين عموم مراكز الأبحاث.

أُسس المركز في العام ١٩٦٢ وهو يضم وجهات نظر مختلفة من كافة الطيف السياسي. يشتهر المركز باستضافته لمسؤولين أمريكان مشهورين على علاقة بالسياسة الخارجية والشؤون العامة، إضافة إلى أعضاء في الكونغرس والهيئات التنفيذية وأفراد من كلا الحزبين.

رئيس مجلس الأمناء هو سام نان، سيناتور ديمقراطي سابق من جورجيا وترأس لمدة طويلة لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي حول الخدمات العسكرية. أما رئيس المركز والمدير التنفيذي فهو نائب وزير الدفاع السابق جون هامر ولا يزال على رأس المركز منذ العام ٢٠٠٠.

يتضمن مجلس الأمناء أيضاً كثيرين من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى السابقين من بينهم هنري كسنجر وزبيجنيو برجنزكي وويليم كوهين وجورج آرجيروس وبرنت سكاوكروفت. كما يضم المجلس تجاراً كباراً بالإضافة إلى شخصيات بارزة في مجالات المال والحقوق الملكية الخاصة والعقارات والأكاديميا والإعلام.

لدى مركز الأبحاث الإستراتيجية والدولية خبراء يُركزون على مناطق مختلفة في العالم ومواضيع مهمة للعلاقات الدولية. وتتضمن المواضيع: الدفاع والأمن والتنمية الاقتصادية وإعادة البناء والطاقة وتغير المناخ والصحة العالمية

والاتجاهات الدولية والتوقعات والحكم وحقوق الإنسان والتكنولوجيا والتجارة والاقتصاد. وتتضمن المناطق أفريقيا والأمريكتين وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وروسيا وجنوب آسيا.

يدير المركز عدداً من البرامج والمشاريع لكل مهماته واهتماماته الفريدة. على سبيل المثال، تقدم مجموعة المبادرات العسكرية – الصناعية بحوثاً في الصناعة العسكرية لصالح الحكومة والزبائن. يركز مركز سياسة الصحة العالمية على التزامات الولايات المتحدة بمكافحة أمراض الإيدز والسل والملاريا وشلل الأطفال ومواضيع أخرى وأولويات خصوصاً تلك التي تتقاطع مع مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.

التمويل

بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٢، كان لدى مركز الأبحاث عائدات بقيمة ٣٣,٢ مليون دولار. وكانت المصادر ٢٧٪ منها شركات و٢٧٪ مؤسسات و٢١٪ حكومية و١١٪ أفراد و٤٪ هبات وغيرها ١٠٪. أنفق المركز ٣٣,١ مليون دولار للعام ٢٠١٢ على الشكل التالي: ٧٧٪ برامج و١٧٪ إدارة و٦٪ تطوير.

المنشورات

ينشر مركز الأبحاث الإستراتيجية والدولية بشكل منتظم الكتب والمقالات والتقارير والدراسات التي تهم صناع القرار في مجالات السياسة والحكم والتجارة والأكاديميا. ويصدر المركز ما يلي:

- واشنطن كوارترلي: المجلة الرائدة للمركز حول الشؤون الدولية التي تسجل أحداث التغيرات العالمية الإستراتيجية ووقعها على السياسة العامة.
- تقرير فريمان وهو نشرة دورية عن السياسة الخارجية، تركز على الاقتصاد والأمن الدولي في آسيا والصين منذ السبعينيات.
- وجهة نظر جديدة في السياسة الخارجية، مجلة للمحترفين الشباب في الشؤون الدولية.

والجدير ذكره أن باحثي المركز ينشرون مقالات لهم في نيويورك تايمز ووول ستريت جورنال وفيننشال تايمز وفورين بوليسي وفورين آفيرز وواشنطن بوست.

المشاريع:

- مبادرات سنترواید
- الأمن والسياسة الخارجية
- المبادرات الإقليمية
- التحديات العالمية
- التحليل الإقليمي

أشهر الباحثين في المركز:

هنري كسينجر وزبيجنيو برجنزكي ووليم كوهين وجيمس آل. جونز وجيمس أر. تشيسنجر وهارولد براون وجون ألترمان وأنطوني كوردسمان ورايموند دابيوس وأندرو كوتشنز وولتر لاكور وجيمس أندرو لويس.

❦ ❦ ❦

مؤسسة راند

هو مركز أبحاث مستقل ولا يبغي الربح، أُسس من أجل تقديم الأبحاث والتحليلات إلى القوات المسلحة في الولايات المتحدة. تعمل المؤسسة بالتعاون مع الحكومة الأمريكية وحكومات أخرى ومؤسسات خاصة ومنظمات دولية ومؤسسات تجارية بشأن مروحة من القضايا.

يهتم مركز الأبحاث راند بمجالات عدة منها العدالة المدنية والتعليم والصحة والسياسة الدولية وأسواق العمل والأمن الوطني والبنى التحتية والطاقة والبيئة والحكم والتنمية الاقتصادية وسياسة الاستخبارات والتخطيط بعيد الأمد والإرهاب وغيرها من القضايا الآنية.

منذ خمسينيات القرن الماضي، ساعد معهد راند في تغذية القرارات السياسية للولايات المتحدة بشأن مجموعة من القضايا مثل مواجهة الأسلحة النووية الأمريكية – السوفييتية والثورة الرقمية

والعناية الصحية الوطنية.

مهمة المؤسسة الأساسية المُعلنة هي المساعدة في تحسين السياسة واتخاذ القرار عبر البحث والتحليل باستخدام قيم أساسية من التحليلات والأبحاث النوعية والموضوعية.

لدى مؤسسة راند ١٧٠٠ موظف. ومراكزها الأمريكية تتوزع في سانتا مونيكا، كاليفورنيا (المقر)؛ آرلينجتون، فرجينيا؛ بيتسبورغ، بنسلفانيا وبوسطن، ماساشوستس. ومعهد سياسة الدول الخليجية في راند له مكاتب في نيو أورلينز، لويزيانا وجاكسون، ميسيسيبي. أما راند أوروبا فلها مراكز في كامبريدج، المملكة المتحدة وبروكسل، بلجيكا.

تنشر راند مجلة راند في الاقتصاد ومجلة إمعان النظر في الشؤون الاقتصادية.

منذ الخمسينيات، تساعد أبحاث راند في أعلام الولايات المتحدة بشأن القرارات السياسية حول مروحة واسعة من القضايا، من بينها سباق الفضاء ومواجهة الأسلحة النووية الأمريكية– السوفييتية وإنشاء برامج الرفاهية الاجتماعية والثورة الرقمية والعناية الصحية الوطنية. ومساهمتها الأكثر شهرة قد تكون عقيدة الردع النووي عبر التدمير المتبادل التي طورت بتوجيه وزير الدفاع حينذاك روبرت ماكنمارا. كما ساهم كبير الإستراتيجيين هرمان كان بطرح فكرة التبادل النووي الممكن كسبه في كتابه عام ١٩٦٠ حول الحرب الحرارية النووية.

إنجازات مؤسسة راند تنبع من تطويرها لتحليل الأنظمة. كما أن لها مساهمات في أنظمة الفضاء والبرنامج الفضائي للولايات المتحدة والحوسبة والذكاء الصناعي. كما أن الباحثين لديها طوراً كثيراً من المبادئ التي استُخدمت في الانترنت. كما ساهمت المؤسسة في تطوير واستخدام أساليب محاكاة الحرب.

أما المجالات الحالية للخبراء فتتضمن: سياسة الطفل والعدالة المدنية والجنائية والتعليم والصحة والسياسة الدولية وأسواق العمل والأمن القومي والبنى التحتية والطاقة والبيئة والحكم المشترك والتنمية الاقتصادية وسياسة الاستخبارات والتخطيط بعيد المدى وإدارة الأزمات والاستعداد للكوارث والدراسات الإقليمية والعلوم والتكنولوجيا والرفاهية الاجتماعية والإرهاب.

وفقاً لتقرير سنوي عام ٢٠٠٥، حوالى نصف أبحاث مؤسسة راند تضمن قضايا ذات علاقة بالأمن القومي. وكثيرة هي الأحداث التي كان لراند دور فيها بناء على فرضيات يصعب تأكيدها نظراً للإفتقار إلى التفاصيل حول عمل راند بالغ السرية لصالح الوكالات العسكرية والإستخبارية.

من كبار الباحثين في راند: هنري هاب آرنولد (جنرال في سلاح الجو الأمريكي) وكنث آرو (اقتصادي حائز على جائزة نوبل) وروبرت أومان (عالم رياضيات حائز على جائزة نوبل) وصامويل كوهين (مخترع القنبلة النيوترونية في العام ١٩٥٨) وأندرو مارشال (إستراتيجي في الشؤون العسكرية) وآلن نيوول (مختص في الذكاء الصناعي) وغيرهم الكثيرين.

الجديد ذكره أن ٣٢ حاصلاً على جائزة نوبل، خصوصاً في الاقتصاد والفيزياء، كان لهم علاقة أو ارتباط على نحو ما بمؤسسة راند خلال تاريخهم المهني.

مجلس العلاقات الخارجية

هو مركز أبحاث مستقل مُكرس من أجل أن يكون مصدراً لأعضائه والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والصحافيين والمثقفين والطلاب والقادة المدنيين والدينيين والمواطنين المهتمين الآخرين من أجل مساعدتهم في فهم أفضل للعالم والسياسة الخارجية والخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة والبلدان الأخرى.

تأسست المنظمة في العام ١٩٢١ ومقرها الأساسي في نيويورك كما لها مقرات أخرى في مدن مختلفة حيث يجتمع المسؤولون الحكوميون رفيعو المستوى وأعضاء الكونغرس وقادة الدول والمفكرون البارزون مع أعضاء المعهد لمناقشة

القضايا الدولية الأساسية. يبلغ عدد أعضاء المركز ما يُقارب الـ٤٨٠٠ عضو، بالإضافة إلى أكثر من ٦٠٠ عضو غير دائم.

يدعم المعهد برامج الأبحاث ويعزز البحث المستقل ما يسمح لباحثيه بكتابة ونشر المقالات والتقارير والكتب وإجراء الاجتماعات والمؤتمرات التي تتطرق إلى قضايا السياسة الخارجية وتقديم توصيات سياسية هامة. وكل عام، ينظم المركز ما يُقارب الـ١٠٠٠ حدث لأعضائه، بما في ذلك لقاءات مع مسؤولين أمريكان رفيعي المستوى ومسؤولين في حكومات أجنبية ومقابلات وحلقات نقاش وندوات للكتب.

البرامج والمراكز:

– **برنامج واشنطن**: يخوض من خلاله صناع القرار نقاشات هامة.

– **برنامج الكونغرس والسياسة الخارجية الأمريكية**: يأتي بالخبراء والأفكار إلى كابيتول هيل، ما يمنح أعضاء الكونغرس وموظفيهم تحليلات غير حزبية حول قضايا تعنيهم وناخبيهم.

– **مركز موريس آر. غرينبرغ للأبحاث الجيو–اقتصادية**: يفحص كيفية تفاعل القوى الاقتصادية والسياسية من أجل التأثير في الشؤون العالمية.

– مركز العمل الوقائي: يطور الإستراتيجيات لمنع وتخفيف وحل النزاعات الفتاكة.

– **برنامج المؤسسات الدولية والحكم العالمي**: يحدد أساليب من أجل تحسين التعاون متعدد الجوانب.

– **مبادرة المجتمع المدني والأسواق والديمقراطية**: يكشف طرق تعزيز الأنظمة الاقتصادية والمجتمعات المنفتحة.

- البرامج والمراكز:

تقارير خاصة بالمجلس ومذكرة التخطيط الطارئ ومذكرة الإبداع السياسي ومقالات وغيرها من التقارير. لكن أشهرها مجلة فورين أفيرز. وهي مجلة تُعد منتدى رائداً لنقاش جدي يتطرق إلى السياسة الخارجية الأمريكية والشؤون العالمية. ويتضمن كاتبوه مسؤولين أمريكان وأجانب ودبلوماسيين وضباط في الجيش وباحثين أكاديميين وغيرهم تابعين لمراكز أبحاث أخرى، بالإضافة إلى صحفيين وعلماء وخبراء في مجالات عديدة.

التمويل

لدى المركز ميزانية تشغيلية بقيمة ٦٠ مليون دولار تقريباً وهبات تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار. تُمول المؤسسة بشكل أساسي من مستحقات وهبات الأعضاء والشركات الأعضاء والهدايا الخاصة التي يُقدمها أعضاء معينون وأفراد آخرون، إضافة إلى عطاء المؤسسات والشركات والدخل العائد من فورين أفيرز.

❦ ❦ ❦

مركز ويلسون

أُسس في العام ١٩٦٨ في العاصمة واشنطن ويُصنف من أهم مراكز الأبحاث في العالم. مهمته توفير ربط بين عالم الأفكار وعالم السياسة وتعزيز الأبحاث والدراسات والنقاشات وإجراء التعاون بين طيف كامل من الأفراد المهتمين بالسياسة والبحث في القضايا الوطنية والدولية.

معظم أعضاء المركز هم من برامج ومشاريع مختصة ويُغطون مروحة من القضايا. هذه البرامج والمشاريع تنظم وتستضيف المؤتمرات وتدعم أنواعاً مختلفة من الأبحاث وتنشر مقالات ودراسات ذات علاقة بمجالات اختصاص أعضائه.

البرامج

معظم أعضاء المركز مختصون ببرامج ومشاريع تغطي مناطق واسعة من البحث. وهي تقريباً ٣٠ برنامج، أهمها:

برنامج أفريقيا: أُسس في العام ١٩٩٩ ويركز على إعلام المجتمع السياسي في واشنطن ولفت انتباهه بشأن أفريقيا والقضايا ذات المصالح المشتركة بالنسبة للقارة والولايات المتحدة. مهمته الأساسية تعزيز الحوار رفيع المستوى بين صناع

القرار والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية والخبراء والمتخصصين الأكاديميين بشأن القضايا الأفريقية والسياسة الأمريكية اتجاه تأثير أفريقيا.

برنامج التغير البيئي والأمن: أُسس في العام ١٩٩٤ لكشف الارتباطات بين الديناميكيات البيئية والصحة والسكان وعلاقاتها بالحروب والأمن البشري والسياسة الخارجية.

برنامج التاريخ والسياسة العامة: يركز البرنامج على العلاقة بين التاريخ وصنع القرار والسعي إلى تعزيز الحوار المنفتح والمطلع وغير الحزبي بشأن القضايا ذات العلاقة بالتاريخ.

معهد كنان: أُسس في العام ١٩٧٤ وهو تابع للمركز والمعهد ملتزم بتحسين الفهم الأمريكي لروسيا والدول التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

معهد كسنجر حول الصين والولايات المتحدة: المعهد مختص بتعزيز إدراك أكبر للقضايا في العلاقة الأمريكية- الصينية وتأثيرها على كلا البلدين والعالم. ويتم ذلك عبر استكشاف العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تشكل أنماط السلوك الخاص ووجهات النظر العالمية للصين والولايات المتحدة. وجراء الإلهام والهداية من رؤية هنري كسنجر حول أهمية العلاقة بين الدولتين، يجمع المعهد المفكرين الأكثر خبرة وصناع القرار البارزين والمسؤولين في الشؤون العامة لتعزيز الحوار الثقافي وتحسين الفهم بشأن مروحة من القضايا.

برنامج الشرق الأوسط: أُسس في شباط ١٩٩٨، يركز البرنامج على قضايا الشرق الأوسط وأزماته وما لذلك من تداعيات وتأثيرات على السياسة الخارجية الأمريكية نظراً لأهمية تلك المنطقة.

المنشورات

إضافة إلى الأبحاث والمقالات والدراسات والكتب، ينشر المركز مجلة رقمية بعنوان رباعية ويلسون. كما أنه يصدر تقريراً بعنوان الرواية الإستراتيجية القومية.

التمويل

يُعد المركز شركة عامة-خاصة. وتقريباً ثلث أمواله التشغيلية تأتي سنوياً على شكل مخصصات من الحكومة الأمريكية. أما باقي التمويل فمصدره المؤسسات والهبات والعقود والشركات والأفراد والدخل مقابل الاشتراك في المركز.

صُنف المركز في العام ٢٠١٣ من بين مراكز الأبحاث العشرة الأوائل في العالم وحل في المرتبة السادسة في الولايات المتحدة.

مركز بيو للدراسات

مركز أبحاث أمريكي غير حزبي، تأسس في العام ٢٠٠٤ في العاصمة واشنطن دي سي. يُقدم معلومات عن القضايا الاجتماعية والرأي العام والعوامل الديموغرافية التي تلف الولايات المتحدة والعالم. يقوم المركز بإجراء استفتاءات للرأي العام ودراسات ديموغرافية وتحليلات إعلامية وغيرها من الأبحاث العلمية الاجتماعية التجريبية.

لضمان أن تكون المعلومات التي ينشرها المركز قيمة جداً بالنسبة للمواطنين وصناع القرار، يلتزم المركز بإجراء الأبحاث على نحو غير حزبي ومنفتح مع مراعاة المعايير الأعلى للاستقامة البحثية. يصدر المركز الأبحاث ذات الاستنتاجات الدقيقة والتفاصيل الكافية التي تسمح للمتابعين بتقييم مصداقية عمله.

التمويل

يُعد المركز من المنظمات المعفية من الضرائب وفقاً لقانون الضرائب الأمريكي، نظراً لكونه مؤسسة غير ربحية. ولأنه فرع من اتحادات بيو الخيرية، فهي الممول الأساسي له. كما أن المركز يحظى بتمويل من جمعيات خيرية ومنظمات وشركات ومؤسسات.

المشاريع

يتم عمل المركز عبر مشاريع أبحاث أهمها:

- **مركز أبحاث بيو للناس والصحافة:** يقدم استطلاعات رأي عام مستقلة حول المواقف

الأمريكية اتجاه السياسيين والسياسة. والتقارير الأساسية تفحص الاتجاهات طويلة الأمد في القيم السياسية ووجهات النظر الأمريكية بشأن القضايا السياسية والأولويات والمعرفة السياسية والاهتمام بالأنباء.

– مشروع الصحافة: يقيم حالة الأخبار والمعلومات في المجتمع المتغير عبر تقرير إعلامي إخباري سنوي وتقارير خاصة أخرى. وتفحص التقارير الأساسية التغطية الاخبارية والنماذج الاقتصادية للأخبار وتوجهات الجمهور.

- **مشروع الانترنت والحياة الأمريكية:** يستكشف المشروع نمو الانترنت وتأثيرها على الأطفال والعائلات والمجتمعات وورش العمل والمدارس والرعاية الصحية والحياة المدنية/ السياسية. وتفحص التقارير الأساسية المراهقين والتكنولوجيا والمكاتب في العصر الرقمي.

- **مشروع الدين والحياة العامة:** يقدم معلومات حول قضايا تتقاطع مع الدين والشؤون العامة في الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم. والتقارير الأساسية تفحص السياسة والدين والمعتقدات الدينية والشعائر والتوزع الديموغرافي للأديان في العالم.

- **مشروع المواقف العالمية:** يفحص الرأي العام الدولي بشأن مروحة واسعة من القضايا، بدءاً من تقييمات الناس حول حياتهم الخاصة ووصولاً إلى وجهات النظر بشأن الحالة الحالية للعالم.

- **التوجهات الاجتماعية والديموغرافية:** مشروع يدرس سلوك ومواقف الأمريكان في المجالات الأساسية في حياتهم اليومية، باستخدام بحث استطلاعي أصلي وتحليل لبيانات حكومية. وتفحص التقارير الأساسية فجوة الثراء العرقي والجيل الألفي والزواج والتوجهات العائلية.

المنشورات

يصدر المركز استطلاعات للرأي واستقصاءات ودراسات ومقالات ومن أهم منشوراته:

– القوى العظمى ومصادر القلق في العالم عام ٢٠٠٨

– المسلمون في العالم وتوزعهم الديموغرافي عام ٢٠٠٩

مؤسسة هيريتيج

مؤسسة بحثية وتعليمية، مركز أبحاث، تأسست في العام ١٩٧٣ في واشنطن وهدفها صوغ السياسات العامة المحافظة وتعزيزها بالاستناد على مبادئ الشراكة الحرة والحكم المحدود والحرية الفردية والأمن الوطني القوي. كان للمؤسسة دور ريادي في الحركة المحافظة خلال فترة رئاسة رونالد ريغن، الذي اعتمدت سياساته على الدراسة السياسية للمؤسسة بعنوان "انتداب القيادة". ومنذ ذلك الحين، أصبح للمؤسسة تأثير بارز في صنع السياسة العامة الأمريكية واعتُبرت واحدة من منظمات البحث المحافظة الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة.

تقوم المؤسسة بإجراء الأبحاث الدقيقة بشأن القضايا السياسية الأساسية والتسويق الفعال لنتائج تلك الأبحاث على مجموعة من الأفراد، من بينهم أعضاء الكونغرس وصناع القرار في الهيئات التنفيذية ووسائل الإعلام والأكاديميون ومن لهم علاقة بالسياسة.

أصدرت المؤسسة أبحاثاً ومنشورات ذات علاقة بكل سياسات رؤساء الولايات المتحدة واستضافت منذ تأسيسها قادة سياسيين بارزين أجانب ومحليين من ضمنهم أعضاء في الكونغرس ورؤساء دول ورؤساء الولايات المتحدة.

إبان إدارة ريغن: في العام ١٩٨١ نشرت هيريتيج دراسة "انتداب القيادة" وتُعد تقريراً محافظاً يهدف إلى تقليص حجم الحكومة الفدرالية ويحتوي على أكثر من ٢٠٠٠ اقتراح خاص لدفع الحكومة الفدرالية إلى التوجه المحافظ. تقريباً ٦٠٪ من اقتراحات التقرير طُبق أو بُشر به مع نهاية العام الأول للريغن في مكتب الرئاسة. كما

دعمت المؤسسة تطوير نظام الدفاع الصاروخي البالستي الجديد للولايات المتحدة، واعتمد ريغن تلك الرؤية وجعلها على رأس أولوياته في العام ١٩٨٣ وسماها "مبادرة الدفاع الإستراتيجي".

إبان إدارة بوش: بقيت هيريتيج صوتاً مؤثراً في القضايا السياسية الخارجية والمحلية خلال إدارة جورج بوش. وكانت مكوناً بارزاً في عملية عاصفة الصحراء ضد العراق وشكلت دراساتها نواة تفكير إدارة بوش بشأن السياسة الخارجية ما بعد الاتحاد السوفييتي.

التأثير السياسي

استضافت مؤسسة هيريتيج كثيراً من القادة السياسيين الأجانب والمحليين البارزين منذ تأسيسها، من ضمنهم أعضاء في الكونغرس ورؤساء دول أجانب ورؤساء الولايات المتحدة. في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٧، زار الرئيس جورج دبليو. بوش المؤسسة للدفاع عن تعيينه مايكل موكاسي خلفاً لألبرتو غونزالس كمدع عام للولايات المتحدة. كما أن قانون الضمان الصحي المعروف بأوباماكار هو عبارة عن فكرة طرحها ستوارت باتلر في العام ١٩٨٩ من مؤسسة هيريتيج. وفي تشرين الثاني ٢٠١١، قامت مؤسسة هيريتيج ومعهد إنتربرايز الأمريكي على نحو مشترك باستضافة نقاش لمرشحي الرئاسة عن الحزب الجمهوري حول السياسة الخارجية والدفاع القومي.

والعديد من أعضاء مؤسسة هيريتيج إما خدموا أو انتقلوا إلى مناصب رفيعة المستوى في الحكومات الأمريكية أمثال: ريتشارد آلن وبول برمر وإليان شاو ولورناس دي ريتا ومايكل جونز وجون ليمان وإدوين ميز وستيف ريتشي وغيرهم.

المنشورات والنشاطات

بقيت مؤسسة هيريتيج تصدر مجلة بوليسي ريفيو لغاية العام ٢٠١١، إذ انتقلت ملكيتها لمؤسسة هوفر. في العام ٢٠٠٥، نشرت المؤسسة "دليل هيريتيج للدستور" وهو تحليل مفصل عن الدستور الأمريكي. وفي كل عام، تصدر المؤسسة كتاب جدول الموازنة الذي يحتوي على صور وجداول تظهر نمو البرامج الفدرالية المتعلقة بالإنفاق والعائدات والديون والعجز والتكاليف. في العام ٢٠٠٩، أصدرت المؤسسة فيلما وثائقاً لمدة ساعة حول تحديات السياسة الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة. وتضمن الفيلم مقابلات مع عدد من الخبراء في السياسة الخارجية أمثال المساعد السابق في وزارة الخارجية كيم هولمز وعالم الأسلحة كن أليباك وكبير موظفي البيت الأبيض إدوين ميز والرئيسة السابقة لمجلس الوزراء البريطاني مارغرت تاتشر.

التمويل

تُعد المؤسسة منظمة خاصة معفية من الضرائب وفقاً لقانون الضرائب الأمريكي وهي تتلقى التمويل من القطاع الخاص عن طريق الأفراد والمؤسسات والشركات والجمعيات الخيرية. وفقاً لتقرير صدر في العام ٢٠١٠، أوردت هيريتيج أن لديها ٧١٠٠٠٠ داعم. ووفقاً للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١، بلغ الدخل العام للمؤسسة حوالى ٧٢ مليون دولار وبلغت قيمة الإنفاق ٨٠ مليون دولار.



معهد كاتو

هو مركز أبحاث أمريكي تأسس في العام ١٩٧٤ في واشنطن. يهدف المعهد إلى صوغ فهم السياسات العامة بالاستناد على مبادئ الحرية الفردية والحكم المحدود والأسواق الحرة والسلام. يركز الباحثون في معهد كاتو على مروحة من المجالات من بينها التعليم والقانون والحريات المدنية والطاقة والبيئة والصحة والحكم والسياسة وغيرها من القضايا الآنية.

يقوم المعهد بنشر عدد وفير من المقالات والدراسات والكتب ويقوم بإجراء الحلقات التحليلية والمؤتمرات التي تتناول القضايا التي تهم المجتمع الأمريكي والشؤون الخارجية والأزمات والأحوال في العالم.

تتضمن المجلات الأكاديمية التي ينشرها معهد كاتو: مجلة كاتو وريغيولايشن بالإضافة إلى دوريات عديدة منها رسالة كاتو ومراجعة المحكمة العليا لكاتو والتقرير السياسي لكاتو.

أما الكتب البارزة التي نشرها المعهد: في الدفاع عن الرأس مالية العالمية وتحسين حالة العالم واستعادة الدستور المفقود.

المشاريع

لدى المعهد على موقعه عناوين معينة مثل:

– "تقليص الحكومة الفدرالية" ويحتوي على مقالات تتعلق بشأن حجم الحكومة الفدرالية والتوصيات من أجل تخفيض برامج مختلفة.

– "ليبرتارينزم" يُركز على نظرية وممارسة الليبرالية.

– "كاتو بلا قيود" يُجري نقاشاً شهرياً مفتوحاً بين أربعة أشخاص. وتبدأ المحادثة بمقالة أساسية، وتتبعها ثلاث مقالات للرد عليها من قبل أشخاص مختلفين. بعد ذلك، المشاركون الأربعة يكتبون الردود والردود المضادة حسب ما يريدون لمدة شهر.

المواقف التي أطلقها المعهد بشأن:

القضايا السياسية: يدعم الباحثون في كاتو تحسين "الحرية الفردية والحكومة المحدودة والأسواق الحرة والسلام". هم ليبراليون في مواقفهم السياسية، بالأخص اتجاه تقليص تدخل الحكومة في السياسات المحلية والاجتماعية والاقتصادية وتخفيض التدخل العسكري والسياسي عالمياً.

السياسة الخارجية: وجهات النظر التي ينتهجها المعهد في السياسة الخارجية الداعية إلى عدم التدخل والدعم القوي للحريات المدنية دفعت الباحثين في المعهد إلى انتقاد أولئك في السلطة، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين. فقد عارض الباحثون الرئيس جورج بوش في عملياته إبان حرب الخليج عام ١٩٩١ (معارضة كلفت المنظمة خسارة تُقدر بـ١ مليون دولار) وتدخلات الرئيس بيل كلنتون في هييتي وكوسوفو والرئيس جورج دبليو. بوش في تدخله في العراق عام ٢٠٠٣. وكرد على هجمات ١١ أيلول، دعم الباحثون في كاتو إسقاط القاعدة ونظام طالبان، لكنهم عارضوا الاحتلال العسكري غير الواضح واللا نهائي لأفغانستان. كما انتقد المعهد الحجج التي قُدمت لتبرير اجتياح العراق في العام ٢٠٠٣.

القضايا المحلية: نشر المعهد انتقادات قوية لتسوية العام ١٩٩٨ التي وقعتها ولايات أمريكية كثيرة مع صناع التبغ. وكان الباحثون في كاتو شديدي الانتقاد للسياسة الأخيرة التي انتهجتها الولايات المتحدة في ما يخص المخدرات والعسكرية المتنامية الملموسة لتطبيق القانون الأمريكي.

الإدارة الأمريكية: انتقد معهد كاتو إدارة جورج دبليو. بوش في عدة قضايا منها التعليم والانفاق الحكومي الفائض. كما دعم الباحثون الإدارة في عدة قضايا أخرى كالرعاية الصحية والأمن الاجتماعي والسياسة الضريبية والهجرة. أما اتجاه إدارة أوباما، فنشر المعهد انتقادات تتعلق بإصلاح الرعاية الصحية والسياسة الخارجية والقضايا المتعلقة بالمخدرات، فيما دعم موقف من إلغاء من قانون "لا تسأل، لا تقول" وسياسة الهجرة الليبرالية.

التمويل

يُصنف المعهد كمنظمة غير ربحية وفقاً لقانون الضرائب الأمريكي. والمعهد لا يبرم عقوداً مقابل الأبحاث ولا يقبل التمويل الحكومي. بالنسبة للعائدات، يعتمد المعهد بشكل كبير على المساهمين الخاصين. ووفقاً لتقرير سنوي، بلغ دخل السنة المالية ٢٠٠٨ للمعهد ٢٤ مليون دولار. ويُشير التقرير إلى ٧٧٪ من دخل كاتو في ذاك العام أتى من مساهمات فردية و١٣٪ من مؤسسات و٢٪ من شركات و٨٪ من برامج وغيرها.

من بين المؤسسات التي قدمت الدعم لكاتو في العام ٢٠٠٨: مؤسسة تشاركز كوتش الخيرية ومؤسسة جي أم ومؤسسة جون أولن ومؤسسة ليند وهاري. أما الشركات فهي: غوغل ومازدا في أميركا الشمالية وإدارة كي١٢ وهول فودز ماركت. بعض الشخصيات التي حصدت جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لها ارتباطات حسب الزعم بمعهد كاتو منها: غاري بكر وجايمس بوتشنان ورونالد كواز وروبرت موندل ودوغلاس نورث وإدوارد برسكوت.

مركز التقدم الأمريكي

مركز أبحاث تعليمي مستقل وهو عبارة عن منظمة أبحاث في السياسة العامة واستشارية. تأسس المركز في العام ٢٠٠٣ في العاصمة واشنطن دي سي ويهدف إلى تحسين حياة الأمريكيين من خلال أفكار وأعمال متقدمة. يمثل المركز وجهة نظر ليبرالية بشأن القضايا الاقتصادية.

رئيس المركز ومديره التنفيذي نيرا تاندن التي عملت لصالح إدارتي أوباما وكلينتون وفي حملات هيلاري كلينتون. وكان الرئيس الأول للمركز ومديره التنفيذي جون بودستا، الذي شغل منصب كبير الموظفين في إدارة الرئيس بيل كلينتون. منذ نشأته، جمع المركز مجموعة من الباحثين رفيعي المستوى من بينهم: لورنس كورب، مساعد وزير الدفاع في إدارة رونالد ريغن وجين سبرلينغ، مدير المركز الاقتصادي القومي في إدارتي بيل كلينتون وباراك أوباما والعالم السياسي راي تياكسيرا مؤلف كتاب صعود الأغلبية الديمقراطية. ساعد المركز عضو الكونغرس جون مورثا في تطوير "إعادة الانتشار الإستراتيجي"، وهي خطة شاملة لحرب العراق وتتضمن جدول مواعيد وانسحابات للقوات.

المنشورات

يُصدر المركز رسالة إخبارية يومية بعنوان تقرير التقدم، فيها تلخيص وتحليل الأخبار السياسية الأساسية في الولايات المتحدة، وتقدم وجهة نظر متقدمة بشأن الأحداث اليومية. وتحتوي الرسالة على أربعة أقسام:

- مادة معمقة حول موضوع أساسي من أحداث اليوم مثل الاقتصاد أو السياسة الخارجية.
- "تحت الرادار" عبارة عن قصص أقل أهمية من أحداث اليوم لها روابط تتعلق بالأخبار.
- "فكر بسرعة" ولها روابط بقصص جديدة
- "دايلي غريل" التي تقارن بين الملاحظات الأخيرة للشخصيات في الجناح اليميني وبين ملاحظاتهم السابقة.

البرامج

تقدم المناخ: ينشر المركز أخباراً يومية بشأن الاحتباس الحراري العالمي ضمن مشروع التقدم المناخي. ويُناقش البرنامج علم المناخ والتغير المناخي وحلول تكنولوجيا الطاقة والأخبار السياسة المتعلقة بالتغير المناخي.

تقدم التفكير: منتدى يقدم أفكاراً وسياسات متقدمة.

تقدم الجيل: عبارة عن مسعى شامل للمركز من أجل مساعدة الشباب في إسماع صوتهم وإنشاء أجيل جديدة من القادة المتقدمين. والبرنامج نشط في أكثر من ٥٠٠ جامعة أمريكية وداخل المجتمعات في كافة أنحاء الولايات المتحدة.

مركز صندوق عمل التقدم الأمريكي: هو منظمة داعمة للمركز لكنها منفصلة تنظيمياً ومالياً عنه، على الرغم من أنها تشاركه من خلال بعض الموظفين والمبنى. في تقرير نُشر عام ٢٠١١ في مجلة بوليتيكو، قيل إن المنظمة تدير حملات دعم سياسية وتلعب دوراً مركزياً في بنية الحزب الديمقراطي.

التمويل

يُعد المركز منظمة غير ربحية وفقاً لقانون الضرائب الأمريكي، وهو يتلقى ما يُقارب الـ٢٥ مليون دولار في العام كتمويل من مصادر عدة بينها أفراد ومؤسسات وشركات. لكنه يرفض إصدار أي معلومات عن تمويله. بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، تلقى المركز حوالى ١٥ مليون دولار كهبات من ٥٨ مؤسسة. ومن أبرز المساهمين: إريك ألترمان وهيثر بوشاي ودونا كوبر وديفيد كالتر وطوم داشلي ومايكل جون وجوناثان مورينو وجوزف روم ولورا تايسون.

معهد إنتربرايز الأمريكي للأبحاث السياسية العامة

هـو مؤسسة محافظة لا حزبية وغير ربحية، كرست نفسهـا للبحـث والتثقيـف في الشـؤون الحكوميـة والسياسيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة. أُسس المعهد في العام ١٩٣٨، وهو يضم بعضاً من خيرة خبراء السياسة العامة في أميركا. يهدف المعهد إلى خدمـة القادة والعـوام من خلال البحـث والتثقيف حـول القضايـا الأكثر أهميـة في أيامنـا. وأبحاث المعهـد تتضمـن سـتـة أقسـام أساسيـة: الاقتصاد، السياسـة الخارجيـة والأمنيـة، الـرأي السياسي والعام، التعليم، الصحة، الطاقة والبيئة والاجتماع والثقافة.

يعمـل معهـد إنتربرايـز بالتقاطـع مـع المعرفـة والسياسات بهدف تقييم النقاش السياسي وتحسين جوهـر السياسـة الحكومية. كثيرة هـي المواد التي يبحـث فيها المعهـد وينشرها تُعـد موضع خلاف، وكثـيرة هي المواضيـع التي تكـون جوهر الخلاف السياسـي الحـادّ. معظـم باحثـي المعهـد والزملاء المفكريـن هـم إمـا كانـوا أو لا يزالون علـى علاقة مباشرة بالسياسـة وصنع السياسـة كالمسؤولين الحكوميـين أو المُستشاريـن أو أعضـاء في اللجان الرسميـة. لهـذه الأسبـاب، يُحـافـظ المعهـد علـى السياسـات والإجراءات التي تضمـن نزاهة وسمعة عمله.

بعضـ الباحثـين في المعهـد يُعتـبرون مهندسـين بارزيـن للسياسـة العامـة التـي انتهجتهـا إدارة بوش الثانيـة. وأكثر من ٢٠ باحثـاً أو زميلاً تولوا مناصباً في إدارة بوش أو لجان حكومية. ومن بين المسؤولـين الحكوميـين السابقين البارزيـن والآن علـى علاقة بمعهـد إنتربرايز: السفيـر الأمريكي في الأمم المتحـدة جـون بولتـون ونـائب وزيـر الدفاع السابق بول وولفويتز. أما أشهر الباحثين فهم كيفن هاسـت وفريدريـك كاغان وليـون كاس وتشارلز موراي وبيتر ويلسون ومارك بيري.

الموقف والتأثير السياسي

يُعتـبر المعهـد في الأغلـب ذا ميـل يمينـي وهـو نظـير لمؤسسـة بروكينغـز ذات النزعـة اليمينيـة. والمعهد هـو مركز الأبحـاث الأشهـر المرتبط بمبدأ المحافظـين الجـدد، سـواء في القضايـا السياسيـة المحليـة أو الدولية. وإيرفينغ كريستـول، الذي يُعد أب المحـافظـين الجـدد، كان باحثـاً رفيـع المستوى في المعهـد. ولكن، المعهـد رسميـاً لا يصبغه توجه المحافظين الجدد.

التمويل

المعهـد منظمة غـير ربحية وفقاً لقانـون الضرائب الأمريكـي. يتلقـى المعهـد التمويـل مـن أفـراد ومؤسسات وشركات وغيرها. بلغت عائدات المعهد في العـام ٢٠١٣ حـوالى ٤٦ مليـون دولار مقابـل نفقات بلغت قيمتها ما يُقارب الـ٣٢ مليون دولار.

المشاريع

تُقسـم الأبحـاث في المعهـد على ٧ أبـواب أساسية: أبحـاث السياسـة الاقتصاديـة وأبحـاث السياسـة الخارجيـة والعسكريـة وأبحاث السياسـة الصحية وأبحاث الـرأي السياسي والعام وأبحاث اجتماعية واقتصادية والتعليم والطاقة والأبحاث البيئية.

أبحاث السياسـة الاقتصادية: كانـت السياسة الاقتصاديـة التركيـز الأصلـي للمعهـد. والهـدف الأساسـي مـن عملـه توضيح الاقتصاديـات الحرة وكيفيـة عملهـا وكيفيـة الاستفـادة مـن قوتهـا وكيفيـة إبقـاء الشـركات الخاصـة قوية وكيفيـة معالجـة المشـاكل حين تقـع. ويفحـص البـاحثون في هذا القسم الميزانية الفدرالية والسياسة النقدية والأسواق المالية العالمية.

الطاقـة والأبحـاث البيئية: عمـل المعهد بشأن التغير المناخـي كان موضع خلاف. فوفقاً للمعهد، هـو يؤكد علـى الحاجـة من أجـل وضـع سياسات بيئية تحمي ليس الطبيعة فقط بل أيضاً المؤسسات الديمقراطية والحرية البشرية. وحين تم التوصل إلى بروتوكول كيوتـو، كان المعهد مـترددا في تشجيع الولايات المتحدة على الإنضمام إلى البروتوكول.

أبحـاث السياسـة الخارجيـة والعسكريـة: يركـز البـاحثـون في هذا القسم على كيفيـة تعزيز الحرية السياسيـة والاقتصاديـة، إضافـة إلى المصالـح الأمريكية، حول العالم. وانبرى البـاحثون في الدفاع عن التوجه الأمريكي المتشدد اتجاه التهديدات التي

تواجهها الولايات المتحدة مثل الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة وصدام حسين في العراق وكوريا الشمالية وإيران وسوريا وفنزويلا وروسيا والإرهاب أو المجموعات المسلحة مثل القاعدة وحزب الله. فيما شجع الباحثون على توطيد العلاقات مع البلدان التي تربطها مصالح مع الولايات المتحدة مثل إسرائيل وجمهورية الصين والهند وأوستراليا واليابان والمكسيك وكولومبيا والمملكة المتحدة.

في أواخر العام ٢٠٠٦، استمر الوضع في العراق بالتدهور واقترحت جماعة دراسة العراق في المعهد انسحاباً للقوات الأمريكية يتم على مراحل وتقارباً أكثر مع جيران العراق. وباستشارة مجموعة التخطيط بشأن العراق في المعهد، نشر الباحث فردريك دبليو. كاغان تقريراً بعنوان "اختيار النصر: خطة للنجاح في العراق" دعا فيه إلى مرحلة أولى لتغيير الإستراتيجية والتركيز على تطهير والسيطرة على الأحياء وضمان أمن السكان. ثم التأكيد المتجدد على إعادة البناء والتنمية الاقتصادية وتأمين الوظائف. وفيما كان التقرير يُصاغ، أرشد كاغان وجاك كين الرئيس بوش ونائب الرئيس ديك تشيني ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى في الإدارة خلف الأضواء.

أبحاث مناطقية

تغطي الأبحاث الآسيوية في المعهد صعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية وجدول أعمال تايوان الأمني والاقتصادي والتبدل العسكري في اليابان وتهديد كوريا الشمالية وتأثير التحالفات الإقليمية والخصومات على العلاقات العسكرية والاقتصادية الأمريكية في آسيا. أما في ما يخص الشرق الأوسط، نسق المعهد وأجرى سلسلة من المؤتمرات بهدف تعزيز موقع الشخصيات الديمقراطية والمؤيدين في العالم العربي. وفي العام ٢٠٠٩، أطلق المعهد مشروع التهديدات الهامة بقيادة كاغان، من أجل تسليط الضوء على مدى تعقيد التحديات العالمية التي تواجهها الولايات المتحدة مع تركيز أساسي على إيران والتأثير العالمي للقاعدة. ويتضمن المشروع موقع "IranTracker.org" مع مساهمات لعلي أفونيه وأحمد مجيديار ومايكل روبن وغيرهم.

تشاتاهم هاوس

تأسس معهد تشاتام هاوس والمعروف رسمياً باسم المعهد الملكي للشؤون الدولية عام ١٩٢٠. حصل المركز في عام ١٩٢٣ على مقره المتميز في جيميس سكوير وسط لندن، وكان مقراً لسكن ثلاثة من رؤساء وزراء بريطانيا. ولأهمية هذا المبنى الذي اتخذ منه المركز مقراً له والمعروف بـ"تشاتام هاوس" بدأت تغلب تسميته على تسمية المركز الرسمية.

يقدم المعهد نفسه بوصفه عبارة عن منظمة غير حكومية مُحايدة مهمتها الأساسية هي تحليل الأحداث الدولية الجارية ومراقبتها وتقديم حقائق عنها لكل المهتمين مما قد يساهم إيجاباً في تعميق فهم الرأي العام لما يجري من أحداث وتطورات. ويصف المعهد نفسه بأنه عبارة عن تشكيلة نادرة من الباحثين ومنظمات المجتمع المدني والدبلوماسيين والصحافيين والمنظمات غير الحكومية من أجل الخروج بنتائج تساعد في فهم التطورات والأحداث الجارية في أصقاع المعمورة. ويحتل المركز بحكم سلطته المعرفية وتاريخه العريق، موقعاً هاماً في الوسط الأكاديمي العالمي والبريطاني على وجه الخصوص. ويفتخر المركز، حسب ما يورد على صفحته الالكترونية، بأنه دائماً ما يُستخدم كمصدر من أهم مصادر المعلومات من طرف الأفراد والحكومات الباحثة عن المعلومات المجردة المتعلقة بالقضايا الدولية. احتل المركز المرتبة الثانية من حيث التصنيف في التقرير الذي تجريه جامعة بنسلفانيا حول مراكز الأبحاث كل عام وحلّ كذلك في العام ٢٠١٣.

يُعتبر المركز واحداً من أهم المراكز البحثية المهتمة بالقضايا السياسية في العالم وتغطي اهتماماته معظم أصقاع العالم. وتنقسم الأبحاث في المركز إلى أربعة: الطاقة والبيئة والموارد؛ الاقتصاديات الدولية؛ الأمن الدولي؛ وأبحاث مناطقية والقانون الدولي والذي يتألف من برامج إقليمية حول أفريقيا والأمريكتين وآسيا والشرق الأوسط وشمالي أفريقيا وروسيا. كما أن قسم الأمن الدولي يحتوي أيضاً على مركز أمن الصحة العالمية.

من البرامج التابعة له والأكثر حساسية وأهمية هو برنامج دراسات الشرق الأوسط. تنجز أبحاث هذا البرنامج عن طريق التعاون والتنسيق مع كل المهتمين بقضايا الشرق الأوسط ابتداءً بالصحافيين المتابعين وانتهاءً بالسياسيين الممارسين. يُنتج البرنامج الدراسات المعمقة عن الوضع المتأزم في الشرق الأوسط كما يُنظم المؤتمرات واللقاءات بهذا الخصوص.

وتنبثق أهمية برنامج أبحاث الشرق الأوسط وحيويته من الطبيعة المتأزمة للمنطقة، فالعلاقات العربية– الإسرائيلية حبلى بالأحداث كما أن التطورات في الخليج بقيت متجددة خلال العقدين الماضيين. وتتمثل أهم نشاطات هذا البرنامج بالنقاط التالية:

- نشر البحوث المعمقة والمقالات
- تنظيم الملتقيات الدولية للبحث وكان آخرها في في رام الله وبيروت ودمشق
- عقد المؤتمرات والطاولات المستديرة مع الباحثين الزائرين
- استشارة المعنيين بقضايا الشرق الأوسط عبر اللقاء المباشر أو عن طريق إعداد توصيات أو دراسات خاصة
- عقد المؤتمرات الصحافية لتسليط الضوء على موضوع معين
- إجراء حوارات مع السياسيين والباحثين الزائرين

أهم الباحثين في المركز:

ريم علاف: متخصصة في الصراع العربي الإسرائيلي وسوريا والإسلام والغرب، من آخر دراساتها "المرأة في الأردن: الإسلام والعمل ومراجعة القوانين" و"أسلحة الدمار الشامل الحقيقية".

جرد نونمان: متخصص في الخريطة السياسية في الخليج والتطور السياسي داخل الأسر الخليجية الحاكمة والعلاقات الأوروبية شرق الأوسطية.

علي أنصاري: متخصص في التاريخ السياسي لإيران وسياسة إيران الخارجية وخاصة بالغرب، **من آخر دراساته**: "التصدي لإيران: نموذج فشل السياسة الخارجية الأمريكية".

مهى عزام: متخصصة في ظاهرة الإسلام السياسي والإسلام والعولمة، من آخر دارساتها: "الأبعاد المحلية والعالمية للتطرف الإسلامي في أوروبا".

يوسي مكلبرغ: متخصص في تاريخ إسرائيل وسياساتها الخارجية والتنمية والعلاقات الدولية، من آخر دراساته: "إيران وإسرائيل: من حرب الكلام إلى كلام الحرب".

المنشورات

- **مجلة الشؤون الدولية "إنترناشونال أفيرز"**: تصدر المجلة ٦ مرات في السنة وتُعتبر أهم مجلة تعنى بالعلاقات الدولية في أوروبا. وتتضمن مقالات وأبحاثاً لأشهر الكتاب والمتعاونين مع المركز وتتطرق إلى القضايا المطروحة عالمياً.
- **مجلة العالم اليوم**: تصدر بشكل شهري وتابعت القضايا الساخنة عالمياً منذ ٦٠ عاماً وتُعتبر واحدة من أكثر المجلات الدراسية حضوراً على المستوى الأكاديمي العالمي.

معهد بترسون

هو معهد خاص وغير ربحي وغير حزبي، يُركز على الشؤون الاقتصادية الدولية. أُسس المعهد في العام ١٩٨١ في واشنطن دي سي. هدفه تحديد وتحليل القضايا المهمة من أجل جعل العولمة مفيدة ومُستدامة من أجل مواطني الولايات المتحدة وباقي شعوب العالم.

متابعو أبحاث المعهد هم من المسؤولين الحكوميين والمشرعين ورجال الأعمال والمنظمات الإدارية والدولية ومثقفي الجامعات والطلاب، إضافة إلى مؤسسات أبحاث أخرى ومنظمات غير حكومية ووسائل الإعلام.

مجالات البحث

- **"الدين والتنمية"**: الفساد والحكم وتخفيف أعباء الدين والمساعدة الخارجية والمساعدة التقنية والتكنولوجيا والبلدان النامية والاقتصاديات المتنقلة والمصرف العالمي ومصارف التنمية الإقليمية.
- **"العولمة"**: سياسات العولمة؛ العولمة والعمل؛ العولمة والبيئة؛ الهجرة؛ قضايا وآثار.
- **"التمويل الدولي"**: أنظمة سعر الصرف/ السياسة النقدية؛ التمويل؛ الاستثمار؛ الدين؛ الأزمات المالية العالمية؛ صندوق النقد الدولي؛ الاقتصاد الجديد والإنتاجية؛ الاقتصاد العالمي.
- **"التجارة الدولية والاستثمار"**: سياسة المنافسة؛ الحكم المشترك/ الشفافية؛ التجارة الاقتصادية والتكنولوجيا؛ العقوبات الاقتصادية؛ الطاقة؛ الاستثمار المباشر الخارجي؛ حقوق الملكية الفكرية؛ تكتلات التجارة الإقليمية؛ الخدمات؛ سياسة الضرائب؛ منظمة التجارة العالمية والمؤسسات العالمية الأخرى.
- **"السياسة الاقتصادية الأمريكية"**: العقوبات الاقتصادية؛ المساعدة الخارجية؛ النزاعات التجارية؛ سلطة تعزيز التجارة؛ النقد الأمريكي/ السياسة المالية؛ وسياسة التجارة الأمريكية.

التمويل

تبلغ الميزانية السنوية للمعهد حوالى ١١-١٢ مليون دولار وهو يُدعم مالياً من قبل مروحة من المؤسسات الخيرية والشركات الخاصة والأفراد، إضافة إلى العائدات من منشوراته.

مركز الأمن الأمريكي الجديد

مركز أبحاث تأسس في العام ٢٠٠٧ في العاصمة واشنطن وهو مختص بالقضايا الأمنية القومية الأمريكية. يهدف المركز إلى تطوير الأمن القومي والسياسات الأمنية التي تعزز وتحمي المصالح والقيم الأمريكية. ويركز المركز على قضايا الإرهاب والحرب غير النظامية ومستقبل الجيش الأمريكي وصعود آسيا كمركز قوة عالمية بالإضافة إلى الإنعكاسات الأمنية القومية لاستهلاك الموارد الطبيعية.

بناءً على خبرة وتجربة باحثيه، يُقدم المركز إلى صناع القرار والخبراء والرأي العام دراسات خلاقة وأفكاراً وتحليلات من أجل صوغ نقاش الأمن القومي وتطويره. وجزء أساسي من مهمة المركز هو إعلام وإعداد قادة الأمن القومي لم سيحصل في الوقت الحاضر والمستقبل.

توظف إدارة أوباما عدداً من موظفي المركز في مناصب أساسية. فالمؤسسان مايكل فلورنوي وكورت كامبل توليا على التوالي منصب وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية ومساعد وزير الخارجية في شؤون شرقي آسيا والهادئ. وفي حزيران ٢٠٠٩، اقترحت صحيفة واشنطن بوست أنه في حقبة أوباما، قد يصعد المركز ليكون مركز

الأبحـاث الأول في واشنطن في مـا يخص الشؤون العسكريـة. ومـن أهـم البـاحثـين في المركـز: جون نـاغـل وديفيد كيلسولـين وأندرو إكسـام وطوماس ريكس وروبرت كابلان ومارك لينش.

يُعـد المركز من مراكز الأبحاث الصغيرة ويبلغ عدد موظفيـه ٣٠ فرداً. أمـا ميزانيته فتُقدر بـ٦ مليون دولار.

مركز بروغل

مركز أبحاث أوروبي مستقل وغير عقائدي مختص بإجـراء الأبحـاث السياسيـة المعنيـة بالشـؤون الاقتصاديـة الدوليـة. أُسس في العـام ٢٠٠٥ في بروكسـل وبسرعـة أصبـح مرجعـاً في النقاشـات السياسيـة الاقتصادية الأوروبية. صُنف المركز في المرتبة الأولى عام ٢٠١٢ وفي المرتبة الثانية عام ٢٠١٣ بين مراكز الأبحاث ذات الاهتمام بالسياسة الاقتصاديـة الدوليـة، وفقـاً للتقريـر السنوي الذي تصدره جامعة بنسلفانيا والمتعلق بمراكز الأبحاث وبرنـامج المجتمعات المدنية.

يهـدف المركـز إلى تحسـين نوعيـة السياسـة الاقتصاديـة مع بحـث وتحليل ونقـاش بـالاستناد علـى معلومـات حقيقية ودقيقـة. وتغطـي أبحاث المركز الاقتصـاديات الدولية والتجارة والسياسات الماليـة والنقدية في الاتحـاد الأوروبي، إضافة إلى القواعـد المالية والتنافس وسياسـات النمو. ومن بين قضايا كثيرة أخـرى، أجرى بروغل التحليلات والتوصيـات بشأن الاتحاد النقـدي لأوروبا وأزمة المنطقة الأوروبية والاتحاد المصرفي.

يضم المركـز مجموعة من الخبراء مـن كافة أنحاء العـالم ويسمـح للبـاحثـين من كافـة أنحـاء العالم بـالإسهام في عمله لوقت محدود ويزوره في العامة بـاحثون من مؤسسات أخرى.

التمويل

يحظـى المركز بحكم خاص ونمـوذج تمويل مستند علـى أعضـاء في الاتحـاد الأوروبـي والشـركات الدوليـة والمؤسسـات الأخـرى. في أيلـول ٢٠١٤، تألفت العضوية في بروغل من ثـلاث فئات. الدول الأعضاء وهـي تلك التي تشكل الاتحـاد الأوروبي، والتـي انضمت إليه بشكل طوعي ومن بينها النمسا وبلجيكـا وقبرص والدانمـارك وفنلنـدا وفرنسـا وألمانيـا وهنغاريـا وإيطاليا وبولنـدا وسلوفاكيا وإسبانيـا والسويـد والمملكـة المتحـدة. الشـركات الأعضاء وهـي شركات ومؤسسات دولية، معظمها لهـا مقرات في الاتحـاد الأوروبي. وأعضاء دوليون مـن بينهـم مؤسسات ماليـة عامة وطنيـة ودولية بـالإضافة إلى مصارف مركزية.

يُعـرف مركـز بروغـل منـذ تأسيسـه بأنـه يضـع معايير عالية في ما يخص الشفافية المالية. وعلى موقعـه الالكتروني قـائمـة كاملة بجميـع الممولين والمساهمـين الأفراد الذين يُذكـرون بالتفصيل في التقارير السنوية التي يصدرها المركز.

المجلس الأطلسي للولايات المتحدة

مركـز أبحـاث غـير حزبـي ذو نفـوذ في مجـال الشـؤون الدولية. تأسس المجلس في العام ١٩٦١ في العـاصمـة واشنطـن وهـو يُعد منتـدى للزعماء السياسيـين الدوليـين ورجـال الأعمـال والمثقفين.

يُديـر المجلس ١٠ مراكـز إقليميـة وبرامـج عملية لهـا علاقة بـالأمن الـدولي والإزدهـار الاقتصادي العالمي.

تأسـس المجلس بهدف تشجيـع استمرارية التعاون

الـذي بدأ بين أميركا الشماليـة وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانيـة. في سنواته الأولى، شمل عمله إلى حـد كبير نشر مقـالات سياسيـة واستطلاعات رأي بـين الأمريكان والأوروبيين بشـأن مواقفهم اتجاه التعاون الأطلسـي والدولي. وفي تلك السنوات، كان تركيزه الأساسي على القضايا الاقتصادية، وبشكل خاص على تشجيـع التجارة الحرة بـين القارتين، بالإضافـة إلى نشر بعض المقـالات المتعلقـة بالقضايا السياسية والبيئية.

في شبـاط ٢٠٠٩، استقال رئيس المجلس الأطلسي جايمس أل. جونـز مـن منصبـه ليصبـح مستشار الأمـن القومـي الجديـد للرئيس أوبامـا فخلفـه السينـاتور تشاك هـاغل. إضافة إلى ذلك، من أعضاء المركـز سوزان رايس التي غـادرت المجلس لتصبح سفـيرة الإدارة الأمريكيـة في الاتحـاد الأوروبـي وريتشـارد هولـبروك الـذي تـولى منصـب الممثل الخاص عـن أفغانستـان وباكستـان وآن-ماري سولـتر التي أصبحت مديـرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية. ثـم استقال تشاك هـاغل في العام ٢٠١٣ ليتولى منصب وزير الدفاع الأمريكي.

يُشكل المجلس مـكان اجتمـاع لقـادة عسكريـين وزعماء دوليين من كلا جانبي الأطلسي ويستضيف المجلس في أغلب الأحيـان رؤساء دول وحكومات وشخصيـات عسكرية وسياسيـة لمناقشة الأحداث ذات الصلة باهتمام جماعة الأطلسي.

البرامج والمراكز

الأطلسـي الشـاب: أُطلقت شبكـة الأطلسي الشاب في العـام ٢٠٠٨ وهـي عبـارة عـن تجمّـع لقـادة صاعديـن يُشاركون رؤية تعـاون أوروبي-أطلسي أقـرب بـالاستنـاد على القيم المشتركـة. ومن خلال أدوات الأونلايـن والأحداث المنتظمة، تعمل الشبكة كمنتـدى لنقاش مفتـوح بـين الأطلسيـين الشباب بحيـث يمكنهـم تبـادل الـرؤى بشـأن مروحـة من القضايـا الدوليـة. وكمـكان للقـاء، تشـكل الشبكة منصـة للقـادة العالميين مـن أجـل مناقشة الجيل التـالي ومشاركتـه وجهـات النظر بشـأن القضايا الحـالية.

العلاقات ما بين الأطلسي: يعزز برنـامج العلاقات مـا بين الأطلسي الحـوار بشأن القضايـا الأساسية التـي تؤثر على تطـور العلاقـة الأطلسية. وفي قلب البرنـامـج قناعة بـأن علاقـة أطلسية صحيـة تُعد شرطـاً من أجل نظام دولي أقـوى. ويسعى المجلس إلى تقويـة العلاقـة مـا بـين الأطلسي عـبر معالجة مجالات معينة في الاختلافات السياسية من خلال تحديـد مجالات التعـاون المحتمل وبنـاء الشبكات الشخصيـة والتفاهـم المشـترك مما يؤسس قـاعدة لشراكة فعالة.

مركـز برنـت سكروكروفـت للأمـن الـدولي: يفحص المركز العلاقات الأمريكية مع حلفائها وخصومها في محاولـة للتوصـل إلى إجمـاع بشـأن سياسات تسهم في عـالم أكثر استقراراً وأمناً واحتواءً.

التجارة والاقتصاديات العالمية: يعمل البرنـامج من أجل بنـاء وتعزيز الاندماج الاقتصادي العميق بـين أوروبا والولايـات المتحدة إضافـة إلى تعزيز القيادة الأطلسية في الاقتصـاد العالمي. ومن خلال اجتماع القادة التجاريين رفيعي المستوى وصناع السياسـة الحكوميـة وخـبراء الاقتصـاد، يكشـف البرنـامـج القضايا مـا بين الأطلسـي وتلك العالمية التي تهم المجتمع التجاري الأمريكي والأوروبي.

مركـز جنـوب آسيا: يمثل المركز النقطة المحورية للعمـل بشـأن أفغانستـان وباكستـان والهنـد وبـانغلادش وسيريلنـكا والنبـال، إضافـة إلى العلاقـات بين تلك البلدان والصـين وآسيا الوسطى وإيران والعالم العربي وأوروبـا والولايات المتحدة. وكجـزء مـن عمل برنـامـج آسيا، يسعـى المركز إلى تعزيـز الشراكات مـع المؤسسـات الأساسيـة في المنطقـة ليكون منتدى من أجـل الحوار بين صناع السياسـة في جنـوب آسيـا والولايـات المتحـدة وحلـف شمـالي الاطلسـي. وتلـك النقاشـات تغطي قضايا الأمن الداخلي والخارجي والحكم والتجارة والتنمية الاقتصادية والتعليم وقضايا أخرى.

مركـز أفريقيـا: أُسس في العـام ٢٠٠٩ تحـت مهمة مساعدة نقـل المقاربـات السياسية الأمريكية والأوروبيـة إلى أفريقيا من خلال التأكيد على بناء شـراكات جيوسياسيـة قوية مـع الـدول الأفريقية وتعزيـز النمـو الاقتصـادي والازدهـار علـى وجه القارة الأفريقية.

مركـز رفيق الحريـري للشـرق الأوسط: يسعى المركـز إلى إنتاج تحليل أصلي للقوى الانتقالية في المنطقـة، إضافة إلى التوصيـات السياسية لصالح

الولايات المتحدة وأوروبا حول كيفية تعزيز علاقات أقرب وبناءة أكثر مع المنطقة.

الطاقة والبيئة: برنامج يكشف السمات الاقتصادية والسياسية لأمن الطاقة وإمداداتها، إضافة إلى القضايا البيئية الدولية. ويُعزز البرنامج الوصول المفتوح والهواء النقي ويقدم توصيات سياسية لمعالجة احتياجات البلدان النامية عبر مزيد من تدفق رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة في قطاعات إمداد الطاقة والمياه.

المنشورات

يُصدر المجلس الأطلسي منشورات وملخصات بشأن قضايا سياسية عالمية تبدأ من الدور العالمي لحلف شمالي الأطلسي ووصولاً إلى أمن الطاقة.

معهد الولايات المتحدة للسلام

مؤسسة أمريكية فدرالية غير حزبية ومستقلة تأسست في العام ١٩٨٤ في العاصمة واشنطن دي سي. يُقدم المعهد تحليلات حول الصراعات في كافة أنحاء العام. تأسس المعهد بموجب قانون صادر عن الكونغرس وقعه الرئيس رونالد ريغن في العام ١٩٨٤. تاريخياً، حظي أعضاء المجلس بعلاقات وثيقة مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية. مهمة المعهد تنطوي على خدمة الشعب والحكومة عبر اكبر مروحة ممكنة من التثقيف والتدريب والأبحاث وإجراء خدمات معلوماتية حول السلام من أجل تعزيز السلام الدولي وتقديم الحل للصراعات بين الدول والشعوب في العالم دون اللجوء إلى العنف.

وبُغية تحقيق هذا الأمر، يدير المعهد برامج عملية في مناطق الصراعات ويقوم بالدراسات والتحليلات ويشغل أكاديمية تدريبية ومركز تثقيف عام ويقدم الهبات من أجل الأبحاث ويعقد المؤتمرات وورش عمل ويؤسس ميادين أكاديمية وسياسية لإدارة الصراع الدولي وبناء السلام.

وفي مشاريعه العديدة، يعمل المعهد بالشراكة مع منظمات غير حكومية ومؤسسات التعليم العالي والثانوي والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية والوكالات الحكومية الأمريكية، من ضمنها وزارتي الخارجية والدفاع.

التمويل

يُمول المعهد سنوياً من قبل الكونغرس الأمريكي. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٢ قدم الكونغرس ٣٩ مليون دولار. أحياناً، يتلقى المعهد الأموال من الوكالات الحكومية مثل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. بموجب القانون، يُمنع على المعهد تلقي الهدايا الخاصة والمساهمات مقابل نشاطاته.

يبلغ عدد موظفي المعهد ٢٧٥ فرداً موزعين على مقره في واشنطن ومكاتبه الميدانية ومهماته المؤقتة في مناطق الصراع. والمعهد نشط في حوالي ٢٠ بلداً وفي العام ٢٠١٢ كان ما يزال لديه مكاتب ميدانية في كابول وأفغانستان وبغداد في العراق، إضافة إلى تواجده في إسلام آباد، باكستان.

البرامج والمراكز

يُدير المعهد عمله من خلال خمسة مراكز أساسية:

- **مركز جنوب آسيا وآسيا الوسطى**
- **مركز الحكم والقانون المجتمع**
- **مركز الشرق الأوسط وأفريقيا**
- **مركز البحوث التطبيقية عن الصراع**
- **أكاديمية إدارة الصراعات الدولية وبناء السلام.**

المشاريع

الاجتماع مع القبائل في العراق: في العراق عام ٢٠٠٧، ساعد المعهد في الوساطة لتمرير اتفاقية السلام الأولية التي اعتُبرت نقطة تحول في الحب هناك. وطُلب من خبراء المعهد مساعدة الكتيبة الجبلية الـ ١٠ في الجيش الأمريكي في مسعى المصالحة في المحمودية، الواقعة في ما كان يُعرف بـ"مثلث الموت" في محافظة الأنبار غربي العراق. ونُظر إلى المعهد على أنه طرف

حيادي كان قادراً على جمع قادة العشائر السنية وقادة الحكومة الشيعية في العراق وأفراد رفيعي المستوى في الجيش الأمريكي. بعد اللقاء بفترة قصيرة، انخفضت نسبة الهجمات والخسائر بشكل كبير. وأدى الاتفاق إلى تقليص التواجد العسكري الأمريكي هناك من مستوى لواء مع عديد يبلغ حوالى ٣٥٠٠ جندي إلى مستوى كتيبة مع عديد يبلغ ما يُقارب الـ٦٥٠ جندياً. وأشار الجنرال ديفيد بترايوس، القائد الأعلى في العراق، إلى أن المعهد يُعد قيمة كبرى في تطوير وحدة أقوى للجهد بين العناصر المدنية والعسكرية التابعة للحكومة.

مجموعة دراسة العراق: استخدمت الولايات المتحدة المعهد للمساعدة في اجتماع مجموعة دراسة العراق المؤلفة من الحزبين في العام ٢٠٠٦ والتي درست الحرب في العراق وقدمت التوصيات. وسهل المعهد سفر المجموعة إلى العراق واستضاف عدة لقاءات للمجموعة. ووفقاً للمعهد، الحيادية السياسية التي انتهجها جعلته كياناً ملائماً لاستضافة النقاشات الحساسة التي قامت بها المجموعة. وذاك المسعى اتُخذ بناءً على حث عدد من أعضاء الكونغرس بالاتفاق مع البيت الأبيض. وفي نهاية المطاف، صدر تقرير نهائي قُدم إلى الكونغرس والبيت الأبيض ونُشر للعامة في ٦ كانون الأول ٢٠٠٦.

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

هو معهد دولي مستقل في السويد، مختص في أبحاث الصراعات والتحكم بالأسلحة ونزع الأسلحة. أُسس المعهد في العام ١٩٦٦ ويُقدم معلومات وتحليلات وتوصيات بالاستناد على مصادر علنية لصالح صناع السياسة والباحثين والإعلام والرأي العام المهتم. تسعى أبحاث المعهد إلى المساهمة في فهم الشروط المسبقة لسلام مستقل والحلول السلمية للصراعات الدولية والتركيز على عمليات التسلح وحدودها وخفضها والتحكم بالأسلحة. وقد بنى المعهد سمعته ومكانته على مهارات محترفة وبيانات وحقائق دقيقة في جلب المعلومات النزيهة بشأن تطور الأسلحة ونقلها وإنتاجها، إضافة إلى الإنفاق العسكري ونزع الأسلحة. ومهمة المعهد تنطوي على إجراء الأبحاث العلمية بشأن قضايا الصراعات والتعاون من أجل السلام والأمن بهدف المساهمة في فهم شروط الحل السلمي للصراعات الدولية ومن أجل سلام مستقر.

يتم الاستعانة بالباحثين من أجل فترة محدودة لمشروع معين ويمثلون وجهات نظر أكاديمية مختلفة. ويُقدم المعهد منصة فريدة للباحثين من بلدان مختلفة للعمل ضمن تعاون وثيق. كما يستضيف المعهد الباحثين الذين يعملون على قضايا ذات علاقة ببرامج أبحاث المعهد. ويُحافظ المعهد على علاقات مع مراكز أبحاث أخرى وباحثين مستقلين في كافة أنحاء العالم. كما يتعاون المعهد بشكل وثيق مع منظمات غير حكومية عدة بالأخص الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كما يستقبل بوتيرة منتظمة برلمانيين ووفود علمية حكومية بالإضافة إلى باحثين من جميع أصقاع الأرض.

تتم الأبحاث في معهد ستوكهولم من قبل حوالى ٤٠ باحثاً دولياً، ويدير المعهد مراكز معينة بالمشاريع التالية:

- الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم
- الأمن الأوروبي– الأطلسي والتحكم بالأسلحة
- الصراع المسلح وإدارة الصراع
- عدم انتشار الأسلحة والتحكم بالتصدير
- الحرب الكيميائية والبيولوجية
- الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة
- نقل الأسلحة

ومن ضمن مجالات العمل تلك، تُنظم ورش عمل ومؤتمرات وندوات ومحاضرات من أجل جمع طيف واسع من الخبرات وتبادل وجهات النظر

حـول مواضيع تُبحث في المعهـد. كما أسس المعهد مركز أمـيركا الشمالية في واشنطن. ويهدف المركز إلى زيـادة وجهـات النظـر العالميـة المختلفة على النقاشـات السياسية الخارجيـة والأمنية في كافة أنحـاء أميركا الشمالية وتعزيـز التعاون بين معهد ستوكهـولم وشركائـه الأطلسيـين. وتنطـوي مهمة المركـز على تعزيـز أبحاث معهد ستوكهـولم بشأن الصراعـات والتسلـح والتحكـم بـالأسلحـة ونـزع الأسلحـة وتقوية العلاقات بـين الباحثين وصناع السياسـة في أمـيركا الشمالية وأوروبـا والدوليين منهم.

المنشورات

منشـورات ومعلومات معهد ستوكهـولم تُوزع على مروحـة واسعـة مـن صنـاع السياسـة والباحثين والصحفيـين والمنظمـات والـرأي العـام المهتـم. ونتائـج الأبحـاث تُنشر من خـلال كتـب وتقارير يصدرها المعهد، ومن خلال الندوات والمحاضرات.

يُعـد الكتـاب السنوي الـذي يصدره المعهـد النشرة الأساسية وقد صدر لأول مرة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٩. ويُعد الكتاب مصدراً موثوقاً ومستقلاً يعتمد عليـه السياسيـون والدبلوماسيـون والصحفيـون مـن أجل الاستشهاد بمعلوماتـه حول ما حصل في العام الفائت في ما يخص عمليات التسلح والتحكم بـالأسلحـة والصراعـات المسلحة وحـل الصراعات والترتيبات الأمنية ونزع الأسلحة. ويُترجم الكتاب إلى عـدد من اللغـات الأخـرى، بـالأخـص الروسية والأوكرانية والصينية والعربية.

التمويل

الدعـم المـالي الأساسـي الـذي يحظـى بـه معهـد ستوكهولم يأتي من الحكومات والمنظمات الخيرية المستقلـة حـول العـالم. كمـا يتلقـى المعهـد دعماً سنويـاً من الحكومة السويدية على شكل هبة كبيرة يُصادق عليها البرلمان السويدي.

مؤسسة هوفر

مركـز أبحاث أمريكـي في السياسـة العامـة مركزه جامعـة ستانفـورد، كاليفورنيا. اسمـه الرسمي هو مؤسسة هوفر حول الحرب والثورة والسلام وتـأسس في العــام ١٩١٩ علـى أنــه مكتبة تجمــع أرشيفات الرئيـس الأمريكـي الأسبـق هربرت هوفـر والحرب العالمية الأولى والحـرب العالمية الثانية وغيرهما من حروب العالم. هو يتبـع لجامعة ستانفورد لكن لديه مجلس خاص مـن المراقبين. وتنطوي مهمته علـى تأمـين وحمايـة السـلام وتحسـين الظـروف الإنسانيـة والحـد مـن تدخـل الحكومـة في حيـاة الأفراد.

يُعـد المركـز صوتـاً مؤثـراً في السياسـة العامـة الأمريكيـة. ولطالمـا كان مؤسسة تعليمية لكثيرين ممن تبـوؤا مناصـب رفيعة المستـوى في الإدارات الأمريكيـة مثـل جـورج شالتـز وكونداليزا رايـس ومايـكل بوسكين وإدوراد لازيـر وجون بي. تايلور وجـون كاغـون وإدوين ميـز وآمي زيغـارت. وفي العـام ٢٠٠٧، سُمـي الجـنرال العسكـري المتقاعـد جون أبيزيد، القائد السابق للقيادة الوسطى، الزميل السنوي البارز كزائر للمؤسسة.

تدعـم المؤسسـة دستور الولايات المتحـدة وميثاق الحقوق لديها وأسلوبها في الحكم التمثيلي. وجميع الأنظمـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في المؤسسـة تستنـد علـى مبـادئ الشركـة الخاصـة التـي مـن خلالها تستلهم المبـادرة والإبداع. والمهمة العامة للمؤسسة ترديد صوت التجربة في معارضة الحرب ودراسـة تلـك السجلات ونشرها والدعـوة إلى قيام مسـاع بشرية لإبـرام السلام والحفـاظ عليه ودعم وحمايـة أسلـوب الحيـاة الأمريكيـة. ولذلـك، تشير المؤسسـة بـاستمـرار وبشكل دراماتيكـي إلى طريق السلام والحرية الفردية وحماية النظام الأمريكي.

المنشورات

تصدر المؤسسة عدداً من المنشورات تتعلق بمواضيع سياسية عامة من ضمنهـا دوريات ربـاعية كهوفر دايجسـت (Hoover Digest) وإدجوكايشـن نكسـت (Education Next) وتشينا لديرشيب

مونيتور (China Leadership Monitor) وديفاينغ آيديـاز (Defining Ideas). وكانت مؤسسة هوفر تصدر على نحو شهري دورية بوليسي ريفيو (Policy Review) التي بدأت تصدرها لاحقاً مؤسسة هريتيج في العام ٢٠٠١. وإضافة إلى تلك الدوريات، تصدر مؤسسة هوفر الكتب والمقالات لباحثين في المؤسسة وغيرهم من خارجها.

تدير المؤسسة برامج عدة من بينها:

- كي-١٢ إيدجوكايشن
- الأمن القومي والقانون
- مناقب المجتمع الحر
- سياسة الطاقة
- السياسة الاقتصادية
- حقوق الملكية والحرية والإزدهار
- الإسلام والنظام الدولي
- سياسة الرعاية الصحية

التمويل

تُمول مؤسسة هوفر من مصدرين أساسيين. فهي تتلقى ما يُقارب نص الأموال من الهدايا الخاصة وبشكل أساسي من مساهمات فردية، أما النصف الثاني فيأتي من الهبات.

الباحثون

تتميز المؤسسة بضم نخبة من الباحثين البارزين في شتى المجالات وممن اعتلوا مناصب رفيعة المستوى في الإدارات الأمريكية، ومن بينهم:

ريتشارد آلن (مستشار سابق للأمن القومي في الولايات المتحدة) وفؤاد عجمي (خبير سياسي ومدير سابق لبرنامج أبحاث الشرق الأوسط في جامعة جونز هوبكينز) وبتير بركويتز (خبير سياسي) ومايكل بوسكين (رئيس مجلس الاستشاريين الاقتصاديين في إدارة جورج أتش. دبليو. بوش) وويليم بيري (وزير الدفاع الأمريكي الأسبق) وكوندليزا رايس (وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة) وجون بي. تايلور (الوكيل السابق لوزارة المال الأمريكية في الشؤون الدولية) وجون أبيزيد (القائد السابق للقيادة الوسطى) جيمس أو. إليس (القائد السابق للقيادة الإستراتيجية الأمريكية) وإدوين ميز (المدعي العام السابق في الولايات المتحدة) ودونالد رامسفيلد (وزير الدفاع الأمريكي السابق) وغيرهم.

معهد بيكر

هو معهد جايمس آي. بيكر الثالث للسياسة العامة وهو مركز فكر أمريكي تأسس في العام ١٩٩٣ في تكساس. يُعد المعهد غير حزبي وهو مختص بالسياسة العامة. وتعود تسميته إلى وزير الخارجية الأسبق ووزير المال الأسبق، جايمس بيكر. ويضم مجلس الاستشاريين ويليم بارنت (الرئيس) وكولن باول ومادلين أولبريت ومدير جامعة رايس ديفيد ليبرون.

برامج الأبحاث

يدير المعهد عدة برامج من بينها:

مركز الشرق الأوسط: لـه مشاريع متعددة في حل الصراعات. وتركيز المعهد ينصب على الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والشرق والمرأة وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط. تركز الدراسات على الحرب الأهلية في سوريا والأمن في أفغانستان والعلاقات الأمريكية في المنطقة والطاقة لارتباطها بالشرق الأوسط وتحليل الاتفاق النووي مع إيران. ويستضيف البرنامج باحثين وخبراء مشهورين لتقديم الرؤى حول التحديات الصعبة التي تواجه الشرق الأوسط.

أبحاث الصين: برنامج يدرس الصين المعاصرة والتغيرات التي تمر بها الأمة الصينية. كما يعمل المشروع على تدوين إعلانات الخدمة العامة من مدن مختلفة في الصين.

سياسة المخدرات: يركز البرنامج على انعكاسات الحرب على المخدرات والسعي إلى إجراء الأبحاث والنقاش المفتوح بشأن سياسات المخدرات

المحليـة والقوميـة بـالاستنـاد على شعـور مشترك ينبـع من مصالح الحقـوق البشرية. كمـا ركز على الصحـة والأمراض والجرائم والمعانـاة المرتبطة بـالإدمان على المخدرات.

منتدى السياسة الصحيـة: يقوم بـالتحليل بُغية تقـديم اقتراحـات إصلاحيـة. والهدف مـن منتدى السياسـة الصحيـة تسهيل تبادل الأفـكار من أجل تشجيع الأبحـاث والقرارات السياسية وتعزيز الفهم المحسن لمخـاوف الصحـة الوطنيـة والعالمية، من أجل تحسين نوعية نظام الرعاية الصحية.

الاقتصاديـات الدوليـة: يركـز البرنـامـج علـى الأسـواق الصـاعـدة، إضافـة إلى الديـن والنمـو الاقتصـادي للصين والتحكـم بـالاقتصـاد العالمي. وتُقـدم التوصيـات السياسية حـول كيفية تحسين التوجهات الاقتصـادية العالمية ومـاهية السياسيات التي يمكن أن تعالم بشكل أفضل التحديات النـاشئة.

السياسـات والانتخابـات: يقـدم بشكل أساسي المعرفـة والإدراك بشـأن المؤسسـات السياسيـة والانتخابـات في الولايـات المتحـدة وأمـيركا اللاتينيـة. وتتضمـن المجـالات الحقيقية الحملات السياسيـة والأنظمة الانتخابية والتبـدل السياسي ونشـاط الأحـزاب وتقلبـات النظـام والمنحـى الإقتراعي.

الدين والسياسـة العامة: يدرس البرنـامج آثار الدين على السياسات في أميركا وحول العالم، ومن بـين المواضيع التي يتطرق إليهـا أنماط التصويت ودور المنظمـات المستنـدة علـى المعتقـد وحـل الصراعات والتطرف الديني في الشرق الأوسط.

العلـوم والتكنولوجيـا: يدرس البرنـامـج الفجوة التي تنبثـق غالبـاً بـين العلوم الجديـدة والتقنيات والسياسـة العـامـة المُطبقـة. ويركـز البرنامج على قضـايـا تتضمن الفضاء والصحـة والدواء والطاقة والبيئـة والأمـن القومـي والمحلـي والفهـم العـام للعلوم والثقة بها.

❦ ❦ ❦

مركز بلفر

مركـز أبحـاث أمريكـي، تأسس في العـام ١٩٧٣ وهو تابـع لجامعة هارفرد. يقـدم المركز تحليلات بشـأن التحكم بـالأسلحـة وتقليص التهديد النووي. يُجـري المركـز الأبحـاث والنـدوات التعليميـة والتدريبية حـول قضايا ذات علاقة بـالأمن الدولي والدبلوماسيـة وقضايـا البيئـة والمـوارد والعلوم وسياسة التكنولوجيا.

للمركـز مهمـة مزدوجـة: أولاً، الريـادة في تطويـر المعرفـة ذات العلاقـة بـالسياسـة المرتبطـة بـالتحديات الأكـثر أهمية للأمن الـدولي والقضايـا الهـامة الأخرى حيـث تتقاطع العلوم والتكنولوجيا والسياسـة البيئيـة. وثانيـاً، إعـداد جيل مـن قـادة المستقبل مختصين بتلك القضايا.

يدمـج المركز الـرؤى والأبحـاث لعلمـاء الاجتماع وعلمـاء الطبيعـة والتكنولوجيين وأولئـك الذيـن يشغلـون مناصبـاً فـي الحكومـة والدبلوماسيـة والجيش والتجارة.

برامج الأبحاث

يقوم المركـز بمهمته بـالاستناد على برامج أبحاث مكملة:

برنامـج الأمـن الـدولي: يتطـرق إلى التهديـدات العاجلـة التي تواجـه المصالح القوميـة الأمريكية والأمـن الدولي. ويدعم البرنـامـج البـاحثين الشباب ويُصـدر مجلـة ربـاعيـة بعنـوان إنترنـاشونـال سيكيوريتـي (International Security)، وهـي مجلة تُعنى بـالشؤون الأمنية وتقدم تحليلات معقـدة عـن القضايا الأمنيـة المعاصـرة وتناقش أسبابها التخيلية والتاريخية.

العلـوم والتكنولوجيـا والسياسـة العامـة: برنـامـج يُطبـق الأساليـب المُستقـاة مـن التقديـر التقني والعلوم السياسيـة والاقتصـاديات والإدارة والقانون من أجل دراسة المشاكل التي تتقاطع مع العلـوم والتكنولوجيا والسياسـة. وهدف البرنامج تطويـر وتعزيـز السياسـات التـي توسـع مساهمة

العلوم والتكنولوجيا في الرفاهية البشرية.

الابتداع الزراعي في أفريقيا: مشروع يُسهم في تحسين العلوم الزراعية وسياسة التكنولوجيا عبر المجتمعات الاقتصادية المناطقية في أفريقيا جزء من جدول أعمال أوسع لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الأمن والاستخبارات: مشروع يهدف إلى زيادة قدرة المركز في تطوير المعرفة المتعلقة بالسياسة في مجالات الأمن والاستخبارات والمساعدة في إعداد القادة المستقبليين في تلك المجالات. وتربط المبادرة وكالات الأمن والاستخبارات بباحثي معهد بلفر من أجل تسهيل صنع سياسة أفضل في هذا المجال وتخصيب معرفة الباحثين والطلاب بشأن الشؤون الأمنية والإستخبارية.

مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية

تُعرف أيضاً بشبكة أطلس وهي منظمة غير ربحية تأسست في العام ١٩٨١ ومقرها العاصمة واشنطن. تنظم المؤسسة ورش عمل وتقدم التدريبات وتدير برامجاً ربحية وتؤمن خدمات استشارية لدعم وتوسيع أكثر من ٤٠٠ مركز أبحاث في ٨٤ بلداً. تنطوي مهمة المؤسسة على تقديم الدعم الأولي للأفراد والجماعات التي تريد تأسيس مراكز أبحاث في بلدان مختلفة وهدفها ملأ العالم بمراكز التفكير. ومنذ تأسيسها، قدمت أطلس ما يزيد عن ٢٠ مليون دولار كهبات إلى مراكز الأبحاث التي ساعدتها. وفي مراجعتها حول النشاطات للعام ٢٠٠٣، قالت أطلس إنها عملت مع ٧٠ مقاولاً جديداً من مراكز الأبحاث في ٣٧ بلداً أجنبياً وعدة ولايات أمريكية، من بينها ليتوانيا واليونان ومنغوليا وغانا والفليبين والبرازيل والأرجنتين.

البرامج

التدريب والتشبيك: تقدم أطلس الدعم عادةً من أجل السماح لرؤساء مراكز الأبحاث بالمشاركة في المؤتمرات التي تقوم بجلسات تدريبية وفقاً لإدارة غير ربحية وتؤمن الفرص للتشبيك والتعلم من إمعان النظر في معاهد الأبحاث. والمؤتمرات وورش العمل تنظمها أطلس بنفسها، مثل لقاء منتدى الحرية السنوي أو من قبل مراكز الأبحاث التابعة لشبكة أطلس. ومؤتمر تجربة أطلس عبارة عن مؤتمر دولي سنوي تجريه المؤسسة لجمع أشخاص من كافة أنحاء العالم، أشخاص يدعمون أفكار أطلس. أما منتدى الحرية فعبارة عن مؤتمر سنوي لأطلس يجمع شبكتها العالمية من مراكز الأبحاث وصناع السياسة من أجل وضع الإستراتيجية والتدرب بخصوص البرامج الخاصة ببلدانهم. كما تدير أطلس بشكل مباشر برنامجين تدريبين، الأول هو ثينك تانك أم.بي. آي (Think Tank MBA) والثاني تدريب قيادة مركز الأبحاث (Think Tank Leadership Training). الأول عبارة عن برنامج لأسبوعين بالقرب من العاصمة واشنطن ومخصص لرؤساء مراكز الأبحاث والمنظمات العامة الأخرى. وخلال المقرر، يضع الطلبة خطة إستراتيجية ويطورونها من أجل منظمتهم أو برنامجهم. أما البرنامج الثاني فهو عبارة عن برنامج لثلاثة أيام مُخصص للأفراد والمقاولين. ويركز التدريب على كيفية التمويل والتسويق وإدارة البرامج.

الهبات: تقدم أطلس مبلغاً محدوداً من التمويل لمراكز الأبحاث الجديدة. وتُمنح الهبات في العادة من أجل مشاريع معينة وتتراوح بين ٢٠٠٠ و٥٠٠٠ دولار. وتُدفع الهبات وفقاً لهذا البرنامج على فترة ثلاث سنوات وتتطلب رفع الأموال المتلائمة من أجل تشجيع المستفيدين على حث المتبرعين المحليين.

برامج توسعية واستكشافية: مبادرة أطلس العالمية من أجل التجارة الحرة والسلام والازدهار مخصصة من أجل تعزيز الحرية الفردية وحقوق الإنسان. وتضمن البرامج نشر وتوزيع الكتب مع توزيع المقالات عبر وسائل الإعلام التقليدية وتعزيز محتوى الويب وتشجيع تطبيق الإعلام الاجتماعي وغيرها من النشاطات الأخرى.

الجوائز: جوائز تمبلتون فريدوم توزعها أطلس منذ العام ٢٠٠٤ من خلال الاستفادة من التمويل الذي تقدمه شركة جون تمبلتون. وتُقدم الجوائز إلى مراكز التفكير في بلدان مختلفة وتُصنف ضمن ٨ فئات. ورابحان يُسميان سنوياً في كل فئة. ثم يتلقى الفائزون جائزة بقيمة ١٠٠٠٠ دولار. جائزة السير أنطوني فيشر تكريماً للمؤسس الأول لمؤسسة أطلس وتُقدم كل سنة منذ العام ١٩٩٠. وقيمة الجائزة ١٠٠٠٠ دولار تُمنح إلى مركز الأبحاث الذي يُصدر أفضل كتاب أو منشورات أخرى من شأنها أن تحسن من الفهم العام للمجتمع الحر.

التمويل

كل التمويل يأتي من مؤسسات وأفراد وشركات. في العام ٢٠٠٩، مثلت المؤسسات ٧٤,٨٪ من المساهمات التمويلية لأطلس، ومثل الأفراد والشركات ٢١٪ و٥٪ على التوالي. تعتبر أطلس نفسها مركز أبحاث مستقل، ووصف رئيسها المؤسسة بأنها "مستقلة عن الشركات ومستقلة عن الحكومات ومستقلة عن الأحزاب السياسية، وحتى مستقلة عن الجامعات". وتؤكد المؤسسة أن مركز الأبحاث لا بد أن يكون مستقلاً ويعمل بما يُشبه الشركات في الاقتصاد الحر من أجل تحقيق النجاح. في العام ٢٠٠٣، تلقت مؤسسة أطلس مساهمة تمويلية بقيمة ٢ مليون دولار من مؤسسة تمبلتون لتأسيس جوائز تمبلتون للحرية من أجل التفوق في تعزيز الحرية. وفي العام ٢٠٠٥، تلقت أطلس مبلغاً بقيمة ٤٤٠٠٠٠ دولار من شركة إكسونموبايل.

المساهمات:

بعض المنظمات الأخرى التي دعمتها أطلس: معهد برونو ليوني ومعهد آدم سميث ومعهد فرايزر ومعهد مانهاتن للبحوث السياسية والمركز الوطني للأبحاث السياسية ومعهد بحوث المحيط الهادئ ومركز البحوث المستقلة في أوستراليا وغيرها من مراكز الأبحاث في الصين وبلغاريا والبرازيل وكندا وتشيلي وجورجيا والهند وهونغ كونغ وسلوفاكيا وتركيا وفنزويلا.

أما المنظمات المرتبطة بأطلس فهي: شبكة السياسة الرسمية وشبكة السياسة الدولية ومعهد الشؤون الاقتصادية.

❦ ❦ ❦

المجلس البريطاني الأمريكي للمعلومات الأمنية

يُعرف أيضاً ببايسك "BASIC"، وهو مركز أبحاث مؤثر مقره في لندن وواشنطن. يتخذ المجلس وجهة نظر شاملة على نحو منفرد لتعزيز نزع الأسلحة النووية والحد من انتشارها بالعمل مع السياسيين والمجتمع المدني ومساهمين آخرين يتخذون الموقف نفسه. هو مركز أبحاث غير حزبي ومصدر مستقل للمعلومات حيث ينشر الأفكار ووجهات النظر من أجل تعزيز النقاش ووضع فرضيات للتحديات وإيجاد الحلول الخلاقة. يُساعد المجلس في تطوير السياسات الأمنية العالمية وصنع السياسة وتقييم الأولويات السياسية وتعزيز الوعي العام وفهم تلك السياسات وكيفية صنع السياسة في أوروبا والولايات المتحدة.

يهدف المجلس إلى تحديد الأولويات لدى كل الدول من أجل اتخاذ خطوات موثوقة ومستقرة من أجل نزع الأسلحة النووية والحد من انتشارها. ويسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة في خضم الانقسامات الجغرافية والسياسية من أجل بناء الثقة في المنافع الأمنية لمقاربة نزع الأسلحة.

لدى المجلس ٢٧ سنة من الخبرة في بناء شبكة شاملة ومتنوعة في كافة أنحاء أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

المشاريع

لدى المجلس مشاريع حالياً ترتبط بالنقاش حول الأسلحة النووية البريطانية وصحة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة والنظام المرتبط ومنطقة منزوعة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وعدم الانتشار النووي في الدول الخليجية وإيران. كما أن

المجلس مرتبط بالمجموعة البرلمانية البريطانية بشأن الأمن العالمي وعدم انتشار الأسلحة. ونشر المجلس التقرير النهائي للجنة ترايدنت في تموز ٢٠١٤ وهي لجنة مستقلة عابرة للأحزاب برئاسة مشتركة بين لورد براون ومالكوم ريفكند ومنزيس كامبل، لفحص مدى تعقيد القضايا والخيارات التي تواجه الحكومة البريطانية في قرارها بشأن ردعها النووي وسياستها لمنع انتشار الأسلحة. وأوصت اللجنة بمواصلة البرنامج النووي البريطاني بشرط تنفيذ عدد من الأعمال المطلوبة من أجل التخفيف من الآثار السلبية. كما أن المجلس بصدد الشروع في برنامج جديد اسمه الجيل القادم يسعى إلى وضع القضايا التي تحيط بالأسلحة النووية في سياق عالمي أوسع.

يُعد المجلس المنظمة السلمية وغير الحكومية الوحيدة بين أميركا وبريطانيا. وهي تعمل على كلا جانبي الأطلسي لتشجيع السياسات الأمنية المستدامة عبر الأطلسي وتطوير الإستراتيجيات التي يمكن تحقيقها. ويتشارك المجلس مع منظمات غير حكومية أخرى من أجل تعزيز الفهم العام لخطر الترسانات النووية المتنامية.

التمويل

يذكر المجلس على موقعه الالكتروني أن تمويله يأتي من مجموعة واسعة من المؤسسات وبعض الأفراد والمتبرعين الحكوميين. ومن بين المنظمات التي تُساهم في تمويل المجلس: اتحاد جوزف رانتري الخيري وشركة وليم وفلورا هاولت والمكتب الأجنبي والكومنولث وسفارة قطر ومؤسسة لولدن بوكهام الخيرية واتحاد مالبري ومؤسسة بروسبكت هيل وقسم الدبلوماسية العامة في حلف شمالي الأطلسي.

معهد الأرض

مركز أبحاث تابع لجامعة كولومبيا، تأسس في العام ١٩٩٥ ومهمته معالجة القضايا المعقدة التي تواجه الكون وساكنيه، مع تركيز خاص على التنمية المستدامة واحتياجات الفقراء في العالم. نشاطات المعهد موجهة بفكرة أن العلوم والأدوات التكنولوجية الموجودة يمكن استخدامها على نحو كبير من أجل تحسين ظروف الفقراء في العالم، مع الحفاظ على الأنظمة الطبيعية التي تدعم الحياة على وجه الأرض.

يدعم المعهد المشاريع الريادية في العلوم البيولوجية والهندسية والاجتماعية والصحية، مع التشجيع على المشاريع متعددة الاختصاصات التي تشمل غالباً العلوم الطبيعية والاجتماعية في مسعى لإيجاد حلول للمشاكل العالمية الواقعية. وفي عمله، يبقى معهد الأرض متيقظاً بشأن التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة والتأثير الهائل للمشاكل العالمية كمرض الإيدز والتغير المناخي والفقر المدقع على كل الدول.

البرامج والمشاريع

للمعهد برامج عمل تتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والمياه والأنهار والمناخ البيئة والطاقة المستدامة والصحة العالمية والتنمية الاقتصادية وغيرها من المراكز ذات العلاقة بالمناطق خصوصاً الفقيرة منها.

مرصد لامونت-دهرتي الأرضي: أُسس في العام ١٩٤٩ وهو مؤسسة بحثية عالمية متخصصة في العلوم الأرضية. يجري المرصد أبحاثاً بشأن كل ما يتعلق بالكوكب سواء كان فوق الأرض أو تحتها، في البر أو البحر، مع عناوين تتضمن الزلازل والبراكين والتغير المناخ العالمي والمخاطر البيئية.

مركز الزراعة والأمن الغذائي: تنطوي مهمة المركز على الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا من أجل تطوير الزراعة على الأرض مع تأكيد خاص على المناطق الاستوائية والبلدان النامية. هذه المقاربة تحدد القيود البيوفيزيائية والقيود على الإنتاج وتركز على أدوات الهندسة الزراعية وكيفية تخطي تلك القيود، إضافة إلى آثارها على سُبل العيش

والبيئة.

مركز الأنهـار ومصبات الأنهـار: يُركز المركز على الأنهار ومصباتهـا في العالم. وهذا يتضمن توزيع ونقل وتدفق الملوثّات والرواسب والمغذيات والمواد العضويـة والكاربون والضباب. ويتألف المركز من ثلاثـة مجـالات أساسيـة للبحث: الحفـاظ على نهر هـادسون وميناء نيويورك وإيجاد حلول لاستخدام النظـام المائـي دون إلحـاق الضـرر بالوحـدات الإيكولوجية الأساسية لمستجمع الأمطار والحفاظ علـى الثروة السمكيـة المتنوعة عند مصـب الأنهار للاستخدام التجاري والسياحي.

مركـز بحـوث الأنظمـة المناخيـة: أُسس المركز في العـام ١٩٩٤ لتعزيز البحث متعـدد الاختصاصات في الأرض والأنظمة المناخيـة. ويسعى المركز إلى فهـم أوسـع للحساسيـة المناخية وتقلبـات المناخ وكل مـا يؤثـر على المناخ، خصوصـاً في ما يتعلق بكيفيـة تأثـير هذا الأمـر على البشريـة والاستقرار البيئـي.

مركز الهندسة الأرضية: أُسس في العام ١٩٩٦ ويُعد الوحدة الريادية الأساسية في معهد الأرض. يهدف المركز إلى إيجاد حلـول لتحقيق التنمية المُستدامة لموارد الأرض بما في ذلك المياه والطاقة والمعادن والمـواد والبيئـة بشكل عـام. يتضمـن المركز أكثر مـن ٢٠ عضـواً مـن كليـة الهندسـة في كولومبيـا ومتخصصـين مـن مدارس عديـدة مـن كولومبيا إضافة إلى منظمات بيئية وجامعات أخرى.

مركـز لنفست للطاقـة المُستدامة: يسعى المركز إلى تطويـر التكنولوجيا **والمؤسسـات** الضرورية من أجل الحصـول على تـزود كاف بالطاقـة المُستدامة من الناحية البيئيـة. ولتلك الغاية، يعـزز المركز إجراء الأبحـاث في العلوم وهندسة الطاقـة في كولومبيا بهـدف تطوير الحلـول التقنيـة والسياسية من أجل توفير متطلبات الطاقـة العالمية دون إلحاق الأذى بـالأنظمة الطبيعية.

مركـز الصحـة العالميـة والتنميـة الاقتصاديـة: هو جهـد مشـترك بين كليـة مايلمـان للصحـة العامة ومعهـد الأرض من أجـل السعي لمعالجـة القضايا المتعلقـة بـالصحـة العالميـة. يركـز المركـز علـى قضايـا عديدة مثل الإيدز ومرض السل والمساواة بـين الجنسين ومعـدل الوفيات الأموميـة والصحة التناسلية والتلوث البيئي.

مركـز العولمـة والتنميـة المُستدامـة: يُعنـى بـإدارة نشاطات العلوم الاجتماعية. وتنطوي مهمة المركز على تطبيق مقـاربات العلم الاجتماعي على مشاكل التنميـة الدولية. ويعمل المركز على مبدأ أن الحلول يجـب أن تتخطى كثيراً من الالتزامات لأن المشاكل تفعـل ذلك أيضاً، من بينها البيئـة والصحة العامة والاستعداد للكوارث والتخطيط الاقتصادي.

مركـز دراسـة العلـوم والديـن: عبـارة عـن منتدى تعـاوني مُصمـم لفحـص القضايـا الواقعـة عنـد حـدود الأساليـب العلميـة والدينيـة لفهـم العـالم. ويعمل المركز مـن أجل الحصول على تعاون علماء الاجتماع لفهـم الدين وشعائره بُغية صوغ والتنبؤ بـالسلوك البشري، خصوصـاً في مجالات التخطيط الاجتماعي والبحث والسياسية.

مركـز الرأسماليـة والمجتمـع: يسعـى المركـز إلى تحديـد الوسائـل التـي من خلالهـا يمكـن لأي بلد تحقيـق النجاح الاقتصادي عـبر قدرته على صوغ وتطوير الأفكار التجاريـة الصحيحة. ويستند عمل المركز علـى نظرية الرأسمالية حيـث أن المقاولين والممولين هم الأطراف الأساسية واكتشاف الأفكار القابلة للتطبيق هو النشاط الأساسي.

معهد الدفاع

فكرتـان أساسيتان وراء تأسيـس معهد التحليلات الدفاعيـة، المعـروف أيضاً، بمعهد الدفـاع، انبثقتا مـن الحرب العالميـة الثانية. كانـت الأولى الحاجة إلى توحيد خدمـات عديدة في وزارة منسقة واحدة. والثانيـة كانـت الإدراك بقـوة العلاقة بـين العلوم والأمـن القومـي. الفكـرة الأولى أتـت ثمارهـا حين وقّـع الرئيس هـاري ترومان قوانـين الأمن القومي في العـام ١٩٤٧ و١٩٤٩، مؤسسـاً وزارة الدفـاع.

ولمنــح المكتب الوليد لــوزارة الدفاع الخبرة التقنية والمــوارد التحليليــة من أجـل توحيد الواقــع، أسس وزيــر الدفــاع الأول في الوزارة جايمـس فورستال مجموعــة تقييــم أنظمــة الأسلحة في العــام ١٩٤٨ بُغيــة مساعدة مكتـب وزارة الدفاع ومنظمة رئاسة الأركان المشتركـة. مــا طُلـب مـن مجموعــة تقييم الأنظمــة الأسلحــة كان أكــبر مـن حجــم موظفيها المؤلـف من محللين عسكريين ومدنيين، وفي خلال السنــوات الأولى لإدارة دويــت إيزنهــاور، خرجــت أصوات تنادي بالتغيير. فاندمجت جميع الخيارات تدريجياً بخيار واحـد وفي العام ١٩٥٥ طلب وزير الدفــاع ورئيس هيئــة الأركان المشتركة المساعدة مــن جايمـس آر. كيليــان مــن أجـل تأسيـس معهد أبحـاث مدني وغير ربحي.

الآن، معهــد التحليــلات الدفاعيــة أو معهــد الدفاع حسب مــا هو معــروف، يديــر ثلاثة مراكز أبحاث وتطوير ممولة فدرالياً (مركـز الأنظمة والتحليلات ومعهــد العلــوم والسياســة التكنولوجيــة ومركـز الاتصــالات والحوسبة) من أجـل مساعدة الحكومة الأمريكيــة في مواجهــة قضايــا الأمــن القومــي، وخصوصاً تلك التي تتطلــب خبرات علمية وتقنية. ومقر المعهد في فرجينيا.

مراكز المعهد:

مركـز الأنظمــة والتحليــلات: هــو المركــز الأكـبر لدى المعهــد ويقع في مقر المعهــد فرجينيا. يُساعد المركز مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة والقيادات العسكرية والوكالات الأمنية في معالجة القضايا المهمة المتعلقة بالأمن القومي، مع تركيز خاص على تلــك تتطلب خبرات علمية وتقنية. لدى المركز أقسام عدة منها:

– **قسـم تحليــل التكلفــة والبحــث**: يساعد في توجيــه وزارة الدفــاع والــوكالات الفدراليــة في القــرارات والسياســات وعمليات المــوارد (البشرية والمالية) وجمعها.

– **قسـم التكنولوجيــا والأنظمــة المعلوماتيــة**: يركز على أمن السايــبر والتحديات الأخرى لفضاء السايــبر ذات الأهمية القوميــة والعالمية. ويتطرق الباحثون فيه إلى معالجــة جميع السمات المتعلقة بالسايــبر كالعمليــات والتكنولوجيــا والسياســة/ القانون.

– **قسـم التحليــلات الاستخباريــة**: يقــدم إلى وزارة الدفــاع وجماعــة الاستخبــارات ووزارات المجلـس الأخرى الأبحاث والتحليلات ذات العلاقة بمروحــة واسعة بالقضايــا الاستخبارية. ومن بين الأمثلــة، إجـراء أبحــاث حــول مكافحــة الإرهــاب والتكنولوجيــا الجديــدة والتكنولوجيــا المفاجئــة وعمليات السايبر.

– **قسـم القتــال المتقــدم المشــترك**: يركز على حاجات قائــد القــوة المشتركة، وخصوصــاً القائد المستقبلــي للقــوة المشتركــة. ويُقدم دعمــاً تحليلياً للقــرارات المبرمجة قبل الحرب. وفي مراجعة وزارة الدفــاع للقــدرات، يقــدم القســم مراجعــة تحليليــة مستقلة عن القدرات خلال الحرب وتلك التي تحافظ على دعم المفهوم المشترك.

– **قسـم التقييــم العملي**: يُقدم دعمــاً تحليلياً تقنيــاً لمديــر وزارة الدفــاع في شــؤون الاختبــار العملــي والتحليــل وتنطــوي مهمتــه علــى إجـراء تقييمــات مستقلــة حــول اختبــار الجيش لأسلحة جديدة وتقييمها.

– **قسم الإستراتيجيــا والقوات والموارد**: يقوم بدراسات مُدمجــة وشاملة ومتعددة الاختصاصات بشــأن السياسة الدفاعية الواسعــة والتخطيط بعيد الأمــد المتعلــق بالإستراتيجيــا القوميــة وقضايــا عملية التنظيم والإدارة.

معهــد العلــوم والسياســة والتكنولوجيــة: مقــره واشنطــن، ويُعنــى بتقــديم التحليــل الهــادف عــن قضايــا العلــوم والسياسة التكنولوجيــة إلى مكتب العلــوم والسياســة التكنولوجيــة في البيت الأبيض والمكاتب الأخرى والمجالس ضمن الفرع التنفيذي في الحكومــة الأمريكية والــوكالات الفدرالية. ومنذ أن باشــر عملــه في العــام ٢٠٠٣، قــدم المركز إلى مكتــب العلــوم والسياسة التكنولوجيــة الدعم حول مواضيــع تتعلــق بطيــف الانعكاســات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية.

مركز الاتصالات والحوسبة: أُسس في العام ١٩٥٩، كمركز أبحاث مستقل وغير ربحي ومُكرس لمساعدة وكالة الأمن القومي في حل مشاكل التشفير المُعقد. يركــز المركز على القضايا الأمنية على الشبكة، مع اهتمــام خــاص بإنشاء وتحليــل أساليــب التشفير المعقــد والتكنولوجيــا المحوسبــة عاليــة السرعة

وتطوير الحلول الحسابية وتطبيقها وتكنولوجيات الشبكة الداعمة لأمن الاتصالات وتكنولوجيات معالجة المعلومات الداعمة لأمن السايبر وغيرها من القضايا.

لدى معهد الدفاع حوالى ١٥٠٠ موظف من باحثين وخبراء وعلماء. كثيرون منهم التحقوا في أكاديميات الخدمة العسكرية أو خدموا في الجيش. ما يُقارب الـ٥٦٪ منهم يحمل شهادة دكتورا و٣٦٪ منهم يحمل شهادة ماجستير و٨٪ منهم يحمل شهادة لسانس.

المعهد الحضري

مركز فكر، تأسس في العام ١٩٦٨ في العاصمة واشنطن دي سي لدراسة المشاكل الحضرية للسكان. يقوم المعهد بإجراء دراسات اقتصادية وأخرى متعلقة بالسياسة الاجتماعية ويجمع البيانات ويقيم البرامج الاجتماعية ويُثقف العامة بشأن القضايا المحلية الأساسية ويقدم النصح والمساعدة التقنية لحكومات البلدان النامية في الخارج.

تأسس المعهد على يد ليندون بي. جونسون فاختار اقتصاديين وقادة مدنيين لإنشاء منظمة بحثية غير حزبية ومستقلة. ومن بين تلك الأسماء اللامعة كان كرمت غوردن ومكجورج باندي وإروين ميلر وآرجاي ميلر وريتشارد نوستادت وسايرس فانس وروبرت مكنامارا. ووليم غروهام، المساعد السابق لوزير الصحة والتعليم والرفاهية، اختير كأول رئيس للمعهد واعتلى المنصب بين العامين ١٩٦٨ و٢٠٠٠.

يقوم المعهد الحضري بإجراء دراسات تتعلق بالتقاعد والشيخوخة وضرائب الدخل والعائلات العاملة وأطفالها والأطفال المهاجرين في المدارس الأمريكية وفعالية تكلفة منع وقوع الجريمة والتحديات الشخصية والوطنية للبطالة. كما يُصدر المعهد دراسات ذات علاقة بالعائلة والقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السجناء بعد إطلاق سراحهم. في الخارج، لدى المعهد مشاريع في ٢٠ بلداً، من أجل تقديم المساعدة التقنية في اللا مركزية والحكم المحلي وتقديم الخدمات وغيرها من القضايا.

المبادرات الحالية

في أي من الأوقات، يكون للمعهد ٢٠٠ مشروع أو أكثر قيد الشروع. ويتضمن العمل الجديد دراسات عن المتقاعدين وكبار السن في أميركا الذين يدفعون الضرائب والتطبيق الرسمي لقانون الرعاية ميسورة التكلفة والعائلات العاملة وأطفالها والأطفال المهاجرين في المدارس الأمريكية وفعالية التكلفة لمنع الجريمة والتحديات الشخصية والوطنية للبطالة طويلة الأمد. كما يقوم المعهد بأبحاث عن العائلة والقضايا الاقتصادية التي يواجهها السجناء الذين يُطلق سراحهم. في الخارج، لدى المعهد الحضري مشاريع في ٢٠ بلداً لتقديم المساعدة التقنية في اللا مركزية والحكم المحلي وإيصال الخدمات. ومراكز سياسية عدة للمعهد الحضري تُعتبر معاهد رائدة في مجالاتها.

المشاريع والمراكز

يبلغ عدد موظفي المعهد ما يُقارب الـ٣٥٠ موظف في مراكز بحثية ومشاريع عديدة: مركز الإسكان في العاصمة وسياسة المجتمع ومركز السياسة الصحية ومركز السياسة التعليمية ومركز سياسة الدخل والمنافع ومركز التنمية والدولية والحكم ومركز سياسة العدل ومركز السكان ومشروع العائلات العاملة منخفضة الدخل ومشروع العمل ومشروع الخدمات البشرية. في العام ٢٠١٠، أجرى المعهد أبحاث ترتبط بـ٥٠ دولة وحوالى ٢٠ بلداً.

معظم باحثي المعهد الحضري هم اقتصاديون أو علماء اجتماع أو متخصصون في السياسة العامة والإدارة. إضافة إلى آخرين من علماء الحساب والإحصاء والمخططين المدنيين والمهندسين وخبراء المعلوماتية.

الموقف السياسي

أشارت صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن المعهد

الحضري ليبرالي. ووفقاً لدراسة في تقرير الأخبار الأمريكية والعالم، فإن جميع هبات الحملة السياسية لموظفي المعهد الحضري بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠١٠ ذهبت إلى السياسيين الديمقراطيين.

التمويل

بشكل تدريجي، أبحاث المعهد الحضري والقاعدة التمويلية توسعا. واليوم، تقدم عقود الحكومة الفدرالية حوالى ٥٥٪ من الأموال التشغيلية للمعهد وتقدم المؤسسات ٣٤٪ والنسبة الباقية تأتي من الحكومات الرسمية والمحلية وأفراد. ومن بين أكثر من ١٠٠ ممول خاص للمعهد نذكر: مؤسسة آني كاسي ومؤسسة فورد ومؤسسة روبرت وود جونسون ومؤسسة عائلة هنري كايسر ومؤسسة تشارلز ستيورت موت ومؤسسة روكفلر.



المعهد الدولي للأبحاث الإستراتيجية

هو معهد دراسات بريطاني أُسس في العام ١٩٥٨ ويُعد نفسه سلطة عالمية رائدة حول الأمن العالمي والمخاطر السياسية والصراعات العسكرية. يُركز المعهد على قضايا الردع النووي والتحكم بالأسلحة. إضافة إلى مقره في لندن، لدى المعهد مكاتب أيضاً في واشنطن وسنغافورة والمنامة.

المعهد عبارة عن منظمة غير حزبية ومستقلة عن الحكومة والهيئات الأخرى. وتنطوي مهمته على تعزيز اعتماد سياسات ذات صلة بالسلام والأمن العالميين والحفاظ على العلاقات الدولية المتحضرة.

يُقدم المعهد، من خلال وجهات النظر الدولية وآراء أعضائه والرأي العام الأوسع وعبر المنشورات والنشاطات الأخرى، المعلومات الهادفة المحتملة بشأن التطورات العسكرية والسياسية ذات العلاقة باحتمالات ومسار وانعكاسات الصراعات التي لها بعد عسكري هام. كما أنه يُقدم التحليل الممكن الأفضل للسياسات التي يجب اتباعها من قبل الحكومات والأطراف الأخرى من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

يقوم المعهد بنشاطات عديدة تجمع وزراء الحكومات والمسؤولين وخادمي المجتمع المدني والمحللين المستقلين ورجال الأعمال والصحفيين في جلسات عامة وخاصة من أجل تطوير فهم القضايا السياسية والعسكرية والتكنولوجية والتجارية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والدينية.

للمعهد نشاطات مركزية وتنقسم برامجه وفقاً للمناطق في العالم ويُقدم باحثوه تحليلات نزيهة ودقيقة وهم منحدرون من جميع أصقاع الأرض. ويعتبر المعهد نفسه مصدراً أساسياً للمعلومات الدقيقة والهادفة حول القضايا الإستراتيجية الدولية من أجل نفع السياسيين والدبلوماسيين ومحللي الشؤون الخارجية ورجال الأعمال الدوليين وخبراء الاقتصاد والخبراء العسكريين والصحافيين والأكاديميين والرأي العام المهتم.

البرامج

<u>برنامج التحليل الأمني والعسكري</u>: يُحلل الشؤون العسكرية والأمنية العالمية، ويُركز على مجالات تتضمن السياسات والقدرات العسكرية والأمنية القومية؛ إصلاح وتحديث القوات المسلحة؛ تأثير التكنولوجيات الحديثة؛ الإنفاق والإقتناء العسكري؛ آثار التقشف والإنفاق المتصاعد على السياسة الأمنية واقتناء الأجهزة؛ والقاعدة العسكرية–الصناعية. النشرة الرائدة للمعهد الدولي هي تلك التي يصدرها برنامج التحليل الأمني والعسكري بعنوان "التوازن العسكري" والتي منذ أن بدأت تُنشر في العام ١٩٥٩، تُعد علامة إرشادية في تقييم القدرات العسكرية الوطنية.

البرنامج نشط في تطوير والحفاظ على علاقات مع وزراء الدفاع الدوليين والقوات العسكرية والأمنية والصناعات العسكرية. ويقوم البرنامج بأبحاث تتعلق بـ: الأنظمة الجوية غير المأهولة وصواريخ كروز والتطورات في التكنولوجيا المضادة للعبوات الناسفة وإعادة تنظيم الجيش البريطاني والإصلاح العسكري البريطاني والقوات المسلحة الأفريقية

والمؤسسات الأمنية القارية في أفريقيا والتطورات البحرية الصينية وشرقي آسيا والسياسة والقدرة العسكرية في الشمال الأعلى وغيرها من القضايا.

برنامج الاقتصاديات الجغرافية والإستراتيجيا: يُدار من قبل مكتب الشرق الأوسط للمعهد في المنامة، ويهدف إلى تحليل التوجهات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على جدول أعمال الحكم العالمي والتوزيع العالمي للسلطة. ويسمح النطاق الواسع والعالمي للمعهد بفحص شامل للتغيرات الاقتصادية البنيوية التي تحدد العلاقات الإستراتيجية الدولية في الوقت الراهن. يُغطي البرنامج قضايا ذات علاقة بالاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الأمن والدبلوماسية الدوليين. كما يفحص البرنامج العلاقات الديناميكية بين مراكز النمو الجديدة والتغيرات في الاستهلاك والإنتاج وأنماط الابتكار والأشكال الجديدة للرأسمالية وإدارة الرسمية للاقتصاد ومشاكل الدين والتمويل وندرة الموارد والتنافس بشأنها والردود المتباينة على التحديات الاقتصادية وصعود الأقلمة كرد على الأزمات الدولية.

<u>**برنامج الحد من انتشار الأسلحة ونزعها**</u>: إن التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية يمثل واحداً من التحديات الأمنية الأساسية في القرن الواحد والعشرين. ولمواجهة هذا التحدي، يسعى البرنامج إلى: تقديم التقديرات المتوازنة والهادفة حول تهديدات انتشار الأسلحة وتعزيز تطوير إستراتيجية لشامل للحد من انتشار الأسلحة ودعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام الحد من الانتشار والتعامل مع تهديدات الانتشار الإقليمية الأكثر خطورة والكشف حول كيفية أن الطاقة النووية يمكن استغلالها بشكل آمن من أجل تنمية اقتصادية مُستدامة.

برنامج الأمن والتنمية: يهدف إلى دراسة كيفية تأثير الأشكال المعقدة والمتصاعدة لعدم الأمن على البلدان النامية والحد من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية. ويُقيم فاعلية الردود العسكرية وغير العسكرية على التهديدات الهجينة. ويُصدر توصيات سياسية للتخفيف من تأثير عدم الأمن وتطوير المرونة والتخفيف من التحديات المستقبلية التي تواجه البلدان النامية.

<u>**برنامج التهديدات العابرة للأوطان والخطورة السياسية**</u>: يهتم بمجالات عدة من بينها، الأمن السايبري والحرب السايبرية والجريمة المنظمة والإرهاب ومكافحة الإرهاب والاستخبارات والأمن.

<u>**المنشورات والمؤتمرات**</u>

إضافة إلى نشرة التوازن العسكري التي تُعد مصدراً مرجعاً حاسماً بشأن القوات العسكرية في العالم، تتضمن منشورات المعهد ما يلي:

- المسح الإستراتيجي: مراجعة سنوية للشؤون الدولية
- كتب أدلفي حول القضايا الإستراتيجية العامة
- مجلة العلاقات الدولية تحت اسم البقاء: السياسات والإستراتيجيا العالمية
- ملفات إستراتيجية معمقة، حول برامج نووية معينة والقدرات العسكرية والجماعات المتمردة إلخ.
- تعليقات إستراتيجية، أبحاث مقتضبة بشأن المواضيع السياسية أو الإستراتيجية
- بيانات الصراعات المسلحة

رؤساء الدول ووزراء الخارجية والدفاع ودبلوماسيون ومسؤولون رفيعو المستوى يحضرون القمم الأمنية للمعهد كي يحظوا بفرصة المناقشة السياسية سواء على نحو خاص أو بشكل عام، والمساعدة في فهم دولي أوسع وتجنب الصراعات. ومنذ انطلاقته في العام ٢٠٠٢ في سنغافورة، كسب حوار شنغهاي الشهرة. كما أن حوار المنامة يصبح مؤثراً على النحو ذاته في الشرق الأوسط. وإلى جانب الخطابات والمؤتمرات وورش العمل واللقاء والقمم، فإن الندوات في برنامج الاقتصاديات الجغرافية والإستراتيجيا تحلل تأثير التوجهات الاقتصادية والمالية على العلاقات الإستراتيجية.

الشفافية الدولية

هـي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد بما في ذلك الفساد السياسي. وتشتهر عالمياً بتقرير تصدره سنوياً يُعرف باسم مؤشر الفساد. أسست المنظمة في العام ١٩٩٣ في برلين، ألمانيا.

تُعد المنظمة منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد وتترأس تجمعاً عالمياً قوياً للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال والنساء والأطفال في كافة أنحاء العالم. لا تقوم المنظمة بإجراء التحقيقات على قضايا فساد معينة أو لأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد وتعمل مع منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات لتنفيذ تلك الوسائل. ينطوي هدف المنظمة على أن تكون محايدة وتقوم بتشكيل ائتلاف لمحاربة الفساد.

تتألف الشفافية الدولية من أفرع، أي منظمات مستقلة أُسست محلياً، تتصدى للفساد في البلدان الخاصة بها. ومن الرشاوى البسيطة إلى عمليات النهب واسعة النطاق، يختلف مستوى الفساد بين بلد وآخر. جميع الأفرع يعمل فيها خبراء محليون من أجل تحديد الأولويات ووجهات النظر المناسبة لمكافحة الفساد في بلدانهم. وهذا العمل يتراوح بين زيارة المجتمعات الريفية إلى تقديم الدعم القانوني المجاني من أجل نصح الحكومات بشأن سياسة الإصلاح. في العام ٢٠١٣، أصدرت الشفافية الدولية مؤشر الفساد في الشؤون العسكرية حيث قيس الفساد في القطاع العسكري في ٨٢ بلداً. وعبرت بعض الحكومات عن انتقادها ضد المنهجية في التقرير، لكن الشفافية الدولية دافعت عن التقرير وشددت على أهمة الشفافية في القطاع العسكري. وتقضي خطة الشفافية بإصدار المؤشر كل عامين.

منذ العام ١٩٩٥، تصدر الشفافية الدولية مؤشر الفساد السنوي، وتنشر أيضاً تقرير الفساد العالمي وهو بارومیتر الفساد العالمي ودليل دافعي الضرائب. والنجاح الأكبر للمنظمة هو وضع الفساد على قائمة أجندة العالم. ومؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنظر إلى الفساد كعقبة رئيسية للتنمية، في حين أنه ما قبل العام ١٩٩٠ هذا الموضوع لم يكن يؤخذ به بشكل كاف. كما لعبت المنظمة دوراً أساسياً في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد الرشوة.

مؤشر الفساد

يُصنف مؤشر الفساد البلدان والمناطق بالاستناد على مدى الفساد الحاصل في قطاعها العام. ويعتمد المؤشر على دراسات عديدة ويمتاز بدقته. ومن أجل ذكر الدليل تقوم الشفافية الدولية بمسوحات تسأل رجال الأعمال والمحللين، من داخل وخارج البلدان التي تقوم بمسحها، بشأن آرائهم وملاحظاتهم حول مدى فساد البلد. وتُجمع البيانات بشأن الفساد من قبل مؤسسات مرموقة.

يُنتقد مؤشر الفساد لسببين: الأول هو الخطورة من التنبؤ بالتحقيق الذاتي، حيث أن بعض البلدان ربما تتأثر عن طريق استقراء ماضي الفساد وهذا لا يعكس التغيير. والثاني أن استخدام قيم المؤشر في الإحصاءات المتتالية زمنياً أمر صعب بسبب طريقة حساب قيم هذا المؤشر.

في أيار ٢٠٠٨، أثارت الشفافية الدولية الجدل جراء ما جاء في تقريرها المعنون بشفافية زيادة الدخل عن أن الشركة الفنزويلية المملوكة للدولة فشلت في الكشف عن معلومات أساسية مثل مقدار زيادة دخل الشركة وكم من الضرائب دفعت ولم تقم بإعلان معلومات حسابية صحيحة. ونتيجة لذلك، أعطى التقرير الشركة الفنزويلية الترتيب الأدنى في التقييم الضريبي ضمن شركات نفط من ٤٢ بلداً. في الحقيقة، كان التقرير خاطئاً وكل معلومات الشركة الفنزويلية كانت متوفرة بشكل علني. الأمر الذي دعى اتهام الشفافية الدولية بالتحامل على ضد الحكومة الفنزويلية.

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

هو مركز الأبحاث الأول لعموم الأوروبيين، تأسس في العام ٢٠٠٧ وهدفه إجراء أبحاث وإقامة الندوات النقاشية في كافة أوروبا حول السياسة الخارجية للدول الأوروبية. هو مركز أبحاث مستقل وليس له ارتباطات بأي مؤسسات أخرى في الاتحاد الأوروبي ومقره بريطانيا. كما له مكاتب في عواصم أوروبية عدة كبرلين ومدريد وباريس وروما ووارسو وصوفيا. ويضم مجلسه ١٦٠ أوروبياً مشهوراً وبارزاً من ٢٧ بلداً. هؤلاء الأعضاء هم رؤساء سابقون لدول أوروبية ورؤساء حكومات سابقون وحاليون ووزراء خارجية وأعضاء سابقون في الاتحاد الأوروبي وأمناء عام سابقون في حلف شمالي الأطلسي والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية ومسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة ورؤساء سابقون وحاليون لمنظمات المجتمع المدني وغيرهم من الخبراء ومديري المصارف والصحافيين.

ينشر المركز بانتظام مقالات ومنشورات ذات علاقة بالقضايا الأوروبية والدولية. كما يصدر المركز منشورات دورية ثلاث هي امتياز السياسة الخارجية الأوروبية السنوي وتحليل الصين (رباعية) والمراجعة السنوية بخصوص الإتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وللمركز ثلاثة برامج هي برنامج الصين وبرنامج أوروبا الأوسع وبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

برنامج الصين: يكشف كيف أنه يمكن للاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى إستراتيجيات أكثر فاعلية مع الصين بشأن القضايا العالمية مثل الطاقة والتغير المناخي والتنمية وحقوق الإنسان والانتشار النووي والحكم العالمي. وينشر البرنامج "تحليل الصين" وهي عبارة عن مسح تحليلي رباعي للأخبار السياسة الخارجية والنقاش مع الصين.

برنامج أوروبا الأوسع: يفحص علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه الشرقيين من بينهم روسيا وتركيا. كما يفحص ما يمكن فعله لاستغلال إمكانية العضوية في الإتحاد الأوروبي والتعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون وحل النزاعات المجمدة وتخفيف تهديد الاعتماد على الطاقة.

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أُسس في العام ٢٠١١ كرد على التطورات الإقليمية الدراماتيكية والتي أصبحت تُعرف على نحو شائع باسم "الربيع العربي". وارتكز تأسيس البرنامج على فهم المنطقة على ضوء تلك التغيرات الهائلة وحاجة أوروبا إلى إعادة التفكير بشكل إستراتيجي بعلاقاتها مع جيرانها في الشرق الأوسط من أجل أن تكون في "الجانب الصحيح للتاريخ". وتنطوي مهمة البرنامج على وضع مجموعة جديدة من السياسات التي تدعم الزخم الديمقراطي في المنطقة ووضع حلول سلمية للصراعات وتوجيه الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في مسعاها نحو فرص جديدة مع تشجيعها لتلعب دوراً دبلوماسياً أكثر فاعلية لحل المشاكل. ولتلك الغاية، يُقدم البرنامج التوصيات التحليلية والسياسية على شكل منشورات ومقاطع فيديو ونشرات، إضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات في أوروبا والمنطقة. وتضمن المنشورات مواضيع من بينها كيفية قدرة الإتحاد الأوروبي على لعب دور ريادي في دعم التعددية بعد الثورات في شمال أفريقيا وتحديد المواقف الإقليمية والإستراتيجيات الدبلوماسية بشأن الصراع في سوريا وكيفية مساعدة لبنان لتجنب الوقوع في الفوضى وضرورة الإصلاح في الأردن. وفي صيف العام ٢٠١٢، كرس البرنامج مشروعاً للتركيز بشكل أحادي على الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من أجل الانتباه لمخاطر المأزق الحالي وفهم أفضل لجذور الصراع، وبهدف كشف وسائل لوضع أسس أقوى لحل الصراع.

التمويل

نظراً لكونه منظمة خاصة غير ربحية، يعتمد المجلس الأوروبي على التبرعات. بداية، أسس المجلس بدعم من مؤسسات المجتمع المنفتح

ومؤسسة كوميونيتاس ومؤسسة فرايد. ويتلقى المجلس التبرعات والهبات من المؤسسات والشركات والحكومات والأفراد.

مجلس كارنيغي للأخلاقيات في الشؤون الدولية

مؤسسة مستقلة وغير حزبية تأسست في العام ١٩١٤ في مدينة نيويورك من أجل خدمة المحترفين والأساتذة والطلاب ذوي العلاقة بالشؤون الدولية. يهدف المجلس إلى يكون الصوت الأساسي للأخلاق في الشؤون الدولية. يركز المجلس على الأخلاقيات والحرب والسلام والعدالة الاجتماعية العالمية والدين والسياسة. وهو مجلس منفصل ومستقل عن باقي منظمات كارنيغي الأخرى.

يعقد المجلس المنتديات ويخلق فرص تعليمية وهو بمثابة مصدر معلومات لمروحة واسعة من المتابعين في العالم من بينهم أساتذة وطلاب وصحافيون وخبراء في الشؤون الدولية ومدنيون مهتمون.

المنشورات

– **الأخلاقيات والشؤون الدولية**: نشرة رائدة للمجلس وهي مصدر متعدد الإختصاصات للباحثين والطلاب والمحللين السياسيين المهتمين بالأبعاد الأخلاقية للقضايا العالمية. تغطي المجلة العدالة العالمية والمجتمع المدني والديمقراطية والقانون الدولي والتدخل والعقوبات ومواضيع ذات علاقة.

– **محاضرات مورغنثاو**: التسمية تيمناً بباحث العلاقات الدولية هانس مورغنثاو، وهي سلسلة من المحاضرات التي تُعد مبادرة تثقيفية عامة لمجلس كارنيغي حيث تعرض آراء المفكرين الأكثر شهرة بشأن الأخلاقيات والشؤون الدولية.

البرامج

– **الشؤون العامة**: برنامج يتألف من أكثر من ٥٠ حدثاً في العام، حيث تتضمن مجموعة المتحدثين كتاباً بارزين وروائيين ومسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة وأناس من كافة أنحاء العالم لهم علاقة بالشؤون الدولية.

– **التقارب العالمي الأمريكي**: يركز على علاقات الولايات المتحدة بشركائها في كافة الديمقراطيات الناشئة والحلفاء المشكوك فيهم والدول موضع القلق الشديد.

– **سلسلة القيادة الأمريكية**: برنامج مستقل يقيم مواضيع مختلفة لها علاقة بالأخلاقيات في الأمن الدولي وهو شراكة بين مركز الأمن القومي الأمريكي ومجلس كارنيغي للأخلاقيات في الشؤون الدولية.

– **مسألة أخلاقيات**: برنامج عبارة عن محادثات شهيرة تعكس مواقف المتحدثين مع شغف اتجاه الأخلاق السامية والالتزام بعملهم حتى وإن كانوا جميعاً قادمين من خلفيات وبلدان واختصاصات مغايرة.

– **قادة كارنيغي الجدد**: برنامج يسمح لقادة المستقبل باللقاء مع بعضهم البعض حيث يتشاركون في رغبتهم في مسائل أخلاقية وعالمية تلعب دوراً أساسياً في نجاحهم.

– **شبكة الأخلاقيات العالمية**: منتدى يسمح للمؤسسات الثقافية والمثقفين حول العالم بالكشف عن أهمية الشؤون الدولية عبر إنشاء ومشاركة مصادر إعلامية متعددة.

– **حوارات أخلاقية عالمية**: مشروع متعدد السنوات وهو جزء من برامج المجلس المئوية حيث ترتبط المجتمعات في كافة أنحاء العالم في السعي من أجل أخلاقيات عالمية وقيم مشتركة من أجل التغلب على المشاكل الموضوعة على الحدود الوطنية.

التمويل

مجلس كارنيغي يُمول بشكل أساسي عبر تبرعات آندرو كارنيغي. أما المصادر الأخرى للتمويل فهي من الهبات والتبرعات التي تأتي من الأفراد والشركات والمؤسسات أمثال شركة كارنيغي في نيويورك وصندوق إخوة روكفلر ومؤسسة أوهيرو

للأخلاقيات والثقافة وصندوق ديلون وكلية الحرب العسكرية الأمريكية وكلير وورد إنارجي ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية.

منظمة العفو الدولية

منظمة دولية تأسست في العام ١٩٦١ بهدف النضال من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. لدى المنظمة حالياً ما يُقارب الـ ٢,٢ مليون من الأعضاء والمناصرين والمشتركين في أكثر من ١٥٠ بلداً وإقليماً في كافة أرجاء العالم.

في العام ١٩٦٢ بدأ إرسال أولى البعثات إلى غانا وتشيكوسلوفاكيا ثم البرتغال وألمانيا الشرقية. وتم تأسيس صندوق سجناء الرأي لتقديم إعانات للسجناء وعائلاتهم. وشهد العام نشر أول تقرير سنوي للمنظمة حيال السجناء. في العام ١٩٦٥ نشرت المنظمة أولى تقاريرها عن أوضاع السجون في البرتغال وجنوب أفريقيا ورومانيا. في العام ١٩٧٢ بدأت المنظمة أول حملة من أجل إلغاء التعذيب. في العام ١٩٧٧ حصلت على جائزة نوبل للسلام تقديراً لمشاركتها في ضمان أسس الحرية والعدالة وفي العام التالي حصلت المنظمة على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. في العام ١٩٨٣ أصدرت المنظمة تقريراً خاصاً عن علميات الاغتيال السياسي على أيدي الحكومات. في العام ١٩٨٧، أصدرت المنظمة تقريراً يبين أن تطبيق عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة يتسم بالتحيز العنصري والتعسف. في العام ١٩٩٤، بدأت المنظمة حملات عالمية كبرى عن حقوق المرأة وحوادث الاختفاء وعمليات الاغتيال السياسي. في العام ١٩٩٦ بدأت المنظمة حملة من أجل إقامة محكمة جنائية دولية دائمة، وهو الاقتراح الذي تبنته الأمم المتحدة في العام ١٩٩٨. في العام ٢٠٠٢، بدأت المنظمة بحملة في روسيا الاتحادية للتصدي للانتهاكات التي ارتُكبت على نطاق واسع في ظل مناخ الإفلات من العقاب. وفي العام ٢٠٠٤، بدأت المنظمة حملة عالمية تحت شعار أوقفوا العنف ضد المرأة. في العام ٢٠٠٦، أصدرت المنظمة تقريراً بعنوان "شركاء في الجريمة: دور أوروبا في عمليات النقل الاستثنائي التي تنفذها الولايات المتحدة"، حيث سردت تفاصيل ضلوع دول أوروبية في الرحلات الجوية الأمريكية لنقل سجناء يشتبه بصلتهم بالإرهاب دون مراعاة الإجراءات الواجبة.

تمثل منظمة العفو الدولية حركة تعمل على نطاق العالم بأسره وتنظم الحملات من أجل تعزيز حقوق الإنسان المعترف به دولياً. وهي منظمة دولية غير ربحية مقرها لندن. أخذت على عاتقها الدور الأهم في حماية حقوق الإنسان. تعمل المنظمة من أجل تحسين حياة الأشخاص من خلال تنظيم الحملات والتضامن الدولي.

ويُمارس أعضاؤها ومناصرونها التأثير على الحكومات والهيئات السياسية والشركات والهيئات الحكومية الدولية. تجري المنظمة الأبحاث وتقوم بالتحركات من أجل منع الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ولوضع حد لما يُرتكب منها.

تقوم المنظمة بحملات عالمية ومحلية من أجل إحداث التغيير، وتهدف الحملات من أجل:

- وقف العنف ضد المرأة
- الدفاع عن حقوق الذين وقعوا في براثن الفقر
- إلغاء عقوبة الإعدام
- إطلاق سراح سجناء الرأي
- حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين
- معارضة التعذيب ومحاربة الإرهاب بالعدالة
- تنظيم تجارة الأسلحة العالمية

تعتبر المنظمة نفسها مستقلة وتشير إلى أنها مستقلة عن أي حكومة أو إيديولوجيا سياسية أو مصلحة اقتصادية أو عقيدة دينية. وتذكر بأنها

بنية ديمقراطية تحكم نفسها بنفسها وأن اكتفاءها المـالي يوفره الأعضـاء والمناصرون. كمـا أنها لا تدعـم أو تناهـض أي حكومة أو نظـام سياسي ولا تدعـم أو تعارض بـالضـرورة آراء الضحايا الذين تسعى إلى حماية حقوقهم.

الانتقاد

انتقـاد منظمة العفو الدولية يتضمن ادعاءات بدفع أجـور بـاهظة مقابـل الإدارة والتقصـير في حامية موظفيهـا في الخـارج والارتبـاط بمنظمـات لهـا سجـل واضح من انتهاكات حقوق الإنسان والتحيز في الاختيـار والتحيـز في السياسـة الخارجية ضـد بلـدان ليسـت غربيـة أو مدعومـة مـن الغرب، إضافـة إلى انتقـاد سياسات المنظمـة في ما خص الإجهاض. ومن بـين الحكومات أو الـدول الداعمة لها التي انتقدت المنظمة كندا والصين والجمهورية الديمقراطيـة للكونغو وإيـران وإسرائيل والسعودية وفيتنـام وروسيـا والولايـات المتحـدة. وأعمـال تلـك الحكومـات التي انتقدت منظمـة العفو الدولية كانت موضع بحث المنظمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.



هيومن رايتس ووتش

منظمة دولية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لهـا. تأسست في العام ١٩٧٨ في مدينة نيويورك، وينضوي تحت عضويتها أكثر من ١٨٠ شخصـاً من المهنيـين الذين يكرسون جهدهم للعمـل على مراقبة حقوق الإنسان في شتى أصقاع العـالم ومنهـم المحامـون والصحفيـون وأساتـذة الجامعـات والخبراء والمختصـون في شؤون بلدان العالم وهم من مختلف الجنسيات ويقيمون علاقات مـع جماعـات حقـوق الإنسـان في العـالم. تتخـذ المنظمـة من نيويـورك مقراً لها ويتبـع لها مكاتب في أمسـتردام وبـيروت وبرلـين ولنـدن وبروكسل وموسكو وشيكاغـو وجنيف وجهانزبورغ وباريس وطوكيـو وتورنتو وسـان فرانسيسكو وهونغ كونغ وواشنطـن ولوس أنجلس وتقيـم مكاتب مؤقتة عند الضرورة.

ترصـد المنظمة ما تقترفه الحكومات من أفعال في مجـال حقوق الإنسان، بغض النظر عن توجهاتها السياسية وتكتلاتها الجغرافية السياسية ومذاهبها العرقية والدينية وذلك بهدف:

- الدفاع عن حرية الفكر والتعبير
- السعي لإقامة العدل والمساواة في الحماية القانونية وبناء مجتمع مدني قوي
- محاسبـة الحكومـات التـي تنتهـك حقوق الإنسان

كمـا تتطلع المنظمـة إلى كسب تأييد الـرأي العام العالمـي والمجتمـع الـدولي بأسره مـن أجل تعزيز الحقـوق الإنسانيـة لكافـة البشـر. ويجـري بـاحثو المنظمـة التحقيقـات لتقصـي الحقائـق بشـأن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ثم نشر نتائج تلك التحقيقات على شكل كتب وتقارير سنويـة، الأمر الذي تغطيه وسائـل الإعلام المحلية والعالميـة ويساعـد علـى إحـراج الحكومـات التي تنتهـك حقوق الإنسان أمـام العالم. وتقدم المنظمة أحدث المعلومات عن الصراعات في أوقات الأزمات بهدف خلق رأي عام ورد فعل دولي إزاء الحروب في العالم. كمـا تهتم المنظمة بقضايـا العدالة الدولية ومسؤولية الشركات العالمية والحرية والأكاديمية وأوضاع السجون وأحوال اللاجئين.

بموجب الإعلان العالمـي لحقوق الإنسان، تعارض هيومـن رايتس ووتش الانتهـاكات بحق ما تعتبره حقـوق الإنسـان الأساسيـة. وهـذا يتضمـن عقوبة الإعـدام والتمييـز علـى أسـاس جنسـي. وتدافـع المنظمة عن الحريات ذات الارتبـاط بحقوق الإنسان الأساسيـة مثـل حريـة المعتقـد وحريـة الصحافة. وتنشـر المنظمـة تقارير عـن تلك الانتهـاكات من أجـل لفت الانتبـاه الـدولي بشأن تلـك الانتهاكات والضغـط على الحكومـات والمنظمـات الدولية من أجل الإصلاح. وترسل المنظمة البـاحثين في بعثات للتحقيـق في الأوضاع المشتبه بهـا والتواصل مع الضحايـا وتكوين ملفات عن الـرأي العام والأفراد

وتقديم الأمن المطلوب لهم في الأوضاع الحرجة وفي الوقت المناسب تقوم بتغطية عامة في وسائل الإعلام المحلية والدولية. والقضايا التي تطرقت المنظمة إليها في تقاريرها تتضمن التمييز الاجتماعي وبين الجنسين والتعذيب والاستخدام العسكري للأطفال والفساد السياسي والانتهاكات في أنظمة العدل الجنائي وتشريع الإجهاض. كما وثقت المنظمة وأوردت في تقاريرها انتهاكات قوانين الحرب والقانون الإنساني الدولي.

التمويل

بالنسبة لنهاية السنة المالية في حزيران ٢٠٠٨، أوردت المنظمة أنها تلقت ما يُقارب الـ٤٤ مليون دولار كهبات عامة. وفي العام ٢٠٠٩، ذكرت أنها تلقت حوالى ٧٥٪ من دعمها المالي من أميركا الشمالية و٢٥٪ من أوروبا الغربية و١٪ من باقي العالم. وفقاً للتقدير المالي للعام ٢٠٠٨، تورد المنظمة أنها لم تقبل أي تمويل مباشر أو غير مباشر من الحكومات وأنها مولت من خلال مساهمات الأفراد والمؤسسات. والجدير بالذكر أن الملياردير جورج سوروس أعلن في العام ٢٠١٠ عن نيته بالتبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار إلى هيومن رايتس ووتش على فترة عشر سنوات. في العام ٢٠١١، بلغت قيمة النفقات السنوية للمنظمة حوالى ٥٠,٦ مليون دولار.

الانتقاد

تُنتقد هيومن رايتس ووتش من قبل الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الأخرى ووسائل الإعلام. فقد اتُهمت بأنها متأثرة بأجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وفي الخصوص في ما يتعلق بالتقارير الخاصة بأميركا اللاتينية. كما تُتهم بتقاريرها غير العادلة والمُغرضة بشأن قضايا حقوق الإنسان في أرتيريا وأثيوبيا. كما أن هناك اتهامات تتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي تتضمن الادعاء بأنه المنظمة مغرضة اتجاه إسرائيل وتتلقى الهبات من مواطنين سعوديين جراء انتقادها لإسرائيل. كما أنها اتُهمت بإصدار تقارير غير متوازنة لصالح إسرائيل ضد الفلسطينيين. تجدر الإشارة إلى أن المنظمة ردت علناً على جميع الاتهامات التي وُجهت ضدها.

مركز ستيمسون

مركز فكر أمن عالمي غير ربحي وغير حزبي، تأسس في العام ١٩٨٩ في العاصمة واشنطن دي سي. يهدف إلى الحث على قيام خطوات فعلية باتجاه الأهداف المثالية للسلام والأمن الدوليين. يُعبر المركز عن الإلهام من حياة وعمل هنري ألأ. ستيمسون، الذي تضمنت خدمته غير الحزبية لخمسة رؤساء تعيين وزراء حرب لوليم هووارد تافت وفرانكلين دي. روزفلت وهاري ترومان ووزير خارجية للرئيس هربرت هوفر. أسس المركز من قبل باري لتشمان ومايكل كريبون بهدف إنشاء مؤسسة قادرة على تسويق البراغماتية والمثالية في السياسة العامة. وبدايةً، ركز المركز على التحكم بالأسلحة وتقليص خطر الحرب النووية. وعبر السنوات، وسَع المركز أعماله لتطال مجالات بحثية أخرى وطال جدول أعماله مروحة واسعة من القضايا الأمنية، سواء التقليدية أو غير التقليدية. يقوم المركز بإجراء تحليلات مستقلة وتقديم وجهات النظر إلى صناع القرار والإعلام والمواطنين المهتمين. ويركز المركز على ثلاث أولويات:

- تخفيض تهديدات أسلحة الدمار الشامل والتهديدات المتنقلة.
- تأسيس أمن إقليمي.
- تعزيز المؤسسات من أجل السلام والأمن الدوليين.

ويقوم مركز ستيمسون بأبحاث وتحليلات معمقة لتقديم بدائل سياسية والتغلب على العواقب من أجل الوصول إلى عالم أكثر سلاماً وأمناً. والمقاربة البراغماتية للمنظمة تسعى إلى فهم القضايا المعقدة والتخفيف من حدتها وتطوير معرفة

جديدة والتواصل مع صناع السياسة ومنفذي السياسة والمؤسسات غير الحكومية بهدف نشر التوصيات التي تكون غير ربحية وعملية وفعالة.

البرامج

التهديدات المتنقلة: يبقى تقليص الخطر العالمي الناتج عن أسلحة الدمار الشامل وانتشارها التركيز الأساسي لتحليلات وسياسة المركز. وفي ضوء البيئة التهديدية المتغيرة، وسع مركز ستيمسون من جدول أعمال أبحاثه لتطال التهديدات النقالة المنبثقة من العولمة والتطورات التكنولوجية والعبء البيئي.

برنامج أمن الصحة العالمية: يُقيم أطر السياسة المتغيرة سريعاً للصحة العامة العالمية بما في ذلك مراقبة الأمراض المعدية والتركيز على الردود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية على تهديدات الأمراض المنبثقة بالإضافة إلى الأوبئة المستمرة.

برنامج الأمن الفضائي: يهدف إلى زيادة الوعي العام بشأن الإنعكاسات الخطيرة لاختبارات ونشر الأسلحة الفضائية. ويقدم لصناع السياسة والمشرعين والمفاوضين والمنظمات غير الحكومية المعلومات من أجل الحصول على خيارات أمنية فضائية حكيمة.

برنامج جنوب غرب آسيا: ينظر في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط، خصوصاً تلك المتعلقة بإيران والعراق وشبه الجزيرة العربية. ويفحص عمل البرنامج الأمن في جميع أبعاده، بدءاً من القضايا الإستراتيجية في المنطقة وما بعدها، وصولاً إلى الأمن المُدار على المستوى الوطني والأخذ بعين الاعتبار القضايا الأمنية البشرية التي لها انعكاسات مهمة على الاستقرار السياسي. كما يفحص البرنامج السياسات الأمريكية في المنطقة وسياسات دول المنطقة ووجهات نظر أطراف غير رسمية وخارجية، من ضمنها القوى الصاعدة في آسيا.

برنامج جنوب آسيا: يسعى البرنامج إلى تعزيز الإجراءات البانية للثقة وتخفيف الخطر النووي في باكستان والهند ومنطقة كشمير. ويسعى البرنامج لتحقيق أهدافه عبر تشكيلة من النشاطات من بينها وورش علم لصناع السياسة في باكستان والهند والولايات المتحدة واستضافة زملاء من باكستان والهند ومن خلال نشر قضايا متعلقة بمروحة من القضايا الإقليمية.

أصوات إقليمية: مشروع بشأن فهم كيفية تفكير الأشخاص المثقفين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا حيال القضايا الأمنية غير التقليدية الناشئة. ويُعزز المشروع الحوار بين خبراء تابعين ومفكرين إستراتيجيين أصحاب آراء وخلفيات متنوعة عبر القيام بورش عمل في تلك المناطق والدخول في شراكات مع مؤسسات إقليمية وإجراء مقابلات في الميدان.

برنامج مستقبل عمليات السلام: برنامج صُمم بناء على فكرة التركيز على مكونين أساسيين لعمليات السلام: الحفاظ على السلام عبر القوات التي تُنتدب دولياً ما بعد الصراعات وبناء السلام عبر الإجراءات التي تُتخذ من قبل المجتمع الدولي لمساعدة المجتمع الذي مزقته الحرب باستعادة السلام الذاتي. ويتضمن المشروع إصدار أبحاث عن دور الجيش في حماية المدنيين في الصراعات وحول سبل تحسين نشر أفراد تطبيق القانون الدولي في عمليات السلام وبشأن الطرق الأجدى لمكافحة الفساد في الأوضاع ما بعد الحرب.

وضع موازنة للشؤون الخارجية والدفاع: مشروع يفحص كيفية وضع خطط وجمع الموارد من أجل أن يكون للولايات المتحدة سياسات خارجية وأمن وطني. وهو مشروع فريد من نوعه في الرؤية حول سياسات الولايات المتحدة الخارجية والأمنية والموارد بالإجمال. فقدرة الدولة على تنفيذ جدول أعمالها السياسي يعتمد على التعاون بين المساعدة الدبلوماسية والخارجية والجيش والاستخبارات وأجهزة الأمن الداخلي. لذا، يقم المشروع بتحليلات ومستقلة ويقدم الحلول العملية للتخطيط وتمويل السياسات الخارجية والوطنية والأمنية للولايات المتحدة ويقترح سبل تحسين نظام التخطيط والتمويل.

المنشورات

يقوم المركز بنشر تحليلات معمقة خاصة به إضافة إلى مساهمات مؤلفين من الخارج. كما يصدر المركز دراسات بحثية مقتضبة وسلسلة من الأبحاث على نحو أسبوعي تتعلق بالقضايا السياسية الخارجية موقع الاهتمام في الوقت

الراهـن. وكل أسبوع، يصدر مركـز ستيمسون بحثاً لأحد كتابه يتحدث فيه قضية ما من شأنها أن تؤثر علـى الإدارة القـادمـة منـذ اليـوم الأول لاستلامها المهام.

❦ ❦ ❦

مؤسسة جايمس تاون

معهـد للأبحـاث والتحليـل أُسس في العـام ١٩٨٤ في العاصمـة واشنطـن كمنصـة لدعـم المنشقـين السوفييت. اليوم، تنطوي مهمة المؤسسة على إعلام صناع السياسـة وتزويدهم بـالأخبـار والتحليلات المتعلقـة بـالأحـداث والتوجهـات، التي لهـا أهمية إستراتيجية آنية بـالنسبة للولايات المتحدة. وتتميز المؤسسة بنشر عدد مـن المنشورات التي تركز على الصين وروسيا وأوروبا وآسيا والإرهاب العالمي.

أُنشئـت المؤسسة مـن قبل وليم غيمر بعـد أن انشق المسـؤول السوفييتـي رفيـع المستـوى آركادي شفشنكـو وترك منصبه كوكيـل للأمانة العامة في الأمم المتحدة في العام ١٩٧٨. وكان غريمر محامياً أمريكيـاً تربطـه علاقـة وثيقـة بشفشنكـو فأنشـأ تلـك المؤسسـة بهدف تعزيـز كتابـات الدبلوماسي السوفييتـي السابق وتلك التي نشرهـا أيون بـاسيبا، ضابـط رفيـع المستـوى سابـق في الاستخبـارات الرومانيـة. وبمساعـدة المؤسسـة، نشـر المنشقان كتبـاً قيمـةً. ساعـد مديـر الإستخبـارات المركزية وليـم جي. كايسي في إنشاء مؤسسة جايمس تـاون، موافقـاً علـى شكواهـا بـأن جماعـة الاستخبارات الأمريكيـة لم تقـدم التمويل الـكافي للمنشقين عن التكتل السوفييتي.

تنطوي مهمة المؤسسة علـى إعلام وتثقيف صنـاع السياسة والمجتمع السياسي الأوسع بشأن الأحداث والتوجهـات في تلـك المجتمعـات التي تُعـد مهمة مـن النـاحيـة الإستراتيجيـة والتكتيكيـة للولايات المتحـدة والتي تقيـد بـاستمرار الوصـول إلى تلك المعلومـات. وبـاستخدام مصـادر أصيلة وأساسية، تُقـدم المواد البحثية للمؤسسة بدون ميل أو تصفية أو أجنـدة سياسيـة. وهـي غـالبـاً المصـدر الوحيـد للمعلومـات التي يجـب، لكن ليس دائمـاً، أن تكون متوفرة عبر قنوات رسمية أو استخبارية، خصوصاً في ما يخص أوراسيا أو الإرهـاب. وتصف المؤسسة قدرتها الفريدة على استخراج المعلومات من أولئك الذيـن لديهم خـبرة أولية مع الأنظمـة والجماعات التـي تهدد الأمـن القومي الأمريكـي. وتدعي بـأنها ساهمت بشكل مباشر في نشر الديمقراطية والحرية الفردية في بلدان التكتل الشيوعي السابق.

في السابـق، تضمـن مجلـس الإدارة زبغنـوي برجنكسي، مستشار الأمـن القومي السابق للرئيس الأمريكـي جيمي كارتر. والمجلس الحالي للمؤسسة يتضمن البـاحث في مؤسسة بروكينغز بروس رايدل الـذي خـدم في البيت الأبيض في عهـد بيل كلنتون وتـولى في عهد بـاراك أوبـاما مهمـة الإشراف على السياسـة الأمريكيـة اتجاه أفغانستـان وبـاكستان.

حاليـاً، تركيـز المعهـد الأساسـي علـى الصـين وأوراسيـا وروسيـا والإرهـاب العالمـي. وتضمنت المنشـورات المراقـب اليومـي لأوراسيـا ومختصر الصين وأسبوعية شمـال القوقاز وآخر الأخبار من تركيا والتوجهـات الأمنيـة في أوراسيا وأسبوعين في مراجعـة ومراجعـة روسيـا وأوراسيـا وأسبوع روسيا وتسليـط الضوء على الإرهـاب وتركيز على الإرهـاب ومراقـب الإرهـاب. إضافـة إلى كل ذلك، تصدر المؤسسة التقارير والكتب.

❦ ❦ ❦

المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

مركز أبحاث فرنسي تأسس في العام ١٩٧٩ في باريس. منذ تأسيسه على يد تيري دو مونتبريال المتأثر بالنموذج الأمريكي لمراكز الأبحاث، أكد المعهد أنه واحد من أهم مراكز الفكر في فرنسا. وكجزء لا يتجزأ من شبكة مراكز الأبحاث الدولية، يهدف المعهد الفرنسي إلى جمع صناع القرار السياسي والباحثين من أجل تطوير بحث ونقاش غير حزبي ومعمق بخصوص القضايا الدولية الآنية. ويهدف المعهد إلى تطوير بحث مُطبق في مجال السياسة العامة المتعلقة بالقضايا الدولية وتعزيز الحوار التفاعلي والبناء بين الباحثين والمحترفين وقادة الرأي.

لدى المعهد ٦٠ موظفاً، ثلاثون منهم باحثون فرنسيون وأجانب من خلفيات مختلفة. وأكثر من نصفهم لا تتجاوز أعمارهم الـ٤٠ سنة. وبرامج البحث فيه منظمة حسب المناطق (أوروبا وروسيا والدول المستقلة حديثاً وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية) وحسب المواضيع (القضايا الأمنية والإستراتيجية والطاقة والفضاء والإقتصاد الدولي والهجرات والصحة والقضايا البيئية).

إضافة إلى العمل البحثي، يقوم المعهد الفرنسي باستضافة متحدثين من كافة أنحاء العالم من أجل تسليط الضوء على القضايا الدولية في إطار غير رسمي وغير حزبي. ويُنظم المعهد ٤٠ مؤتمراً كل العام في باريس مع أكثر من ١٠٠٠٠ مشارك. ومن بين الضيوف الذين شاركوا نيكولاس ساركوزي وديمتري مدفدف وحميد كرزاي وفلاديمير بوتين وميخائل ساكاشفيلي وفالكاف كلاوس وعبد الله غول وفيكتور يانوكوفيتش وهرمان فان رومباي وجوزيه مانويل باروسو وكثيرون غيرهم.

يعمل المعهد الفرنسي مع نظراء له على أساس منتظم مثل: شركة راند ومؤسسة بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية ومركز الأبحاث الإستراتيجية والدولية وكارنيغي والمعهد الياباني للشؤون الدولية ومعهد موسكو الرسمي للعلاقات الدولية، إضافة إلى مراكز أبحاث أخرى.

يعمل المعهد الفرنسي ليكون المعهد الأكثر أهمية في أوروبا. ولذلك، يحتل البعد الأوروبي معظم نشاطاته. وقد أنشأ لتلك الغاية مكتباً جديداً له في بروكسل في آذار ٢٠٠٥ ويعمل المكتب كرابط نشط بين باريس وبروكسل. ومهمته المساهمة في النقاش الأوروبي عبر مقاربة متعددة الجوانب من أجل تغطية جميع أبعاد العلاقات الدولية. ينظم مكتب بروكسل ٣٠ حدثاً في العام، ومن بين المواضيع التي غطاها: الحكم الاقتصاد الأوروبي والخطوات الأولى للسلك الأوروبي في العمل الخارجي والناتو وروسيا في مواجهة أفغانستان والهجرات غير الشرعية إلى أوروبا والسياسات الأوروبية في ما يخص الطاقة والبيئة.

المنشورات

يصدر المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية تقريراً سنوياً بعنوان رامسس (Ramsès) وهو عمل تراكمي سنوي بدأ إصداره في العام ١٩٨١ ومنوط بتغطية التوجهات العالمية الأساسية (يُصدر منه حوالى ١٠٠٠ نسخة). والإصدار الثاني للمعهد هو مجلة رباعية بعنوان الشؤون الخارجية (Politique Etrangère) التي أُسست في العام ١٩٣٦ وهي المجلة الفرنسية الأولى التي تُعنى بهكذا مواضيع. وتقدم المجلة الرباعية رؤية شاملة عن الشؤون الدولية الآنية.

إلى جانب هذين النشاطين الأساسيين للمعهد، ينشر أعمالاً أقصر وأكثر تخصصاً مثل ملاحظات المعهد الفرنسي وأبحاث المعهد الفرنسي، إضافة إلى مجلة قصيرة بعنوان أخبار المعهد الفرنسي وغيرها من الأبحاث والكتب من تأليف باحثي المعهد. وإلى جانب اللغة الفرنسية، يصدر المعهد كتبه وأبحاثه بلغات عديدة مثل الإنكليزية والألماني والروسية.

التمويل

نظراً لكونه مؤسسة خاصة ومستقلة، يختار المعهد مصادر تمويله سواء كانت عامة أو خاصة. تُقدر موازنة المعهد بحوالى ٦,٥ مليون دولار، ٧٠٪ منها تأتي من مصادر تمويلية خاصة. وتتنوع تلك المصادر بين شركات مؤسسات وأفراد. كما أن نسبة من التمويل تأتي كدعم حكومي أو عبر إبرام عقود رسمية.

معهد هادسون

مركز أبحاث أمريكي محافظ وغير ربحي، تأسس في العام ١٩٦١ في نيويورك من قبل المحلل الإستراتيجي العسكري ومنظر النظم هرمان كان وزملائه من شركة راند كماكس سينغر وأوسكار رويبهوسد. تركيز سياسته الأولية عكس بشكل كبير الاهتمامات الشخصية لكان والتي تضمنت الاستخدام المحلي والعسكري للقوة النووية ومستقبل مكان العمل في الولايات المتحدة وعلم "المستقبلية". ومع انتهاء الحرب الباردة وانخفاض تمويل المشاريع العسكرية، بدأ معهد هادسون بتوسيع اهتماماته لتطال القضايا المحلية والاجتماعية والاقتصادية.

في العام ٢٠٠٤، انتقل المعهد إلى العاصمة واشنطن لتركيز جهوده على السياسة الخارجية والأمن القومي. وبعد أحداث ١١ أيلول، ركز هادسون على القضايا الدولية مثل الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية والإسلام.

يلتزم المعهد بالبحث والتحليل الخلاقين اللذين يعززان الأمن العالمي والإزدهار والحرية. كما يُعزز تغير السياسة العامة بالتوافق مع قيمه المذكورة عن الالتزام بالأسواق الحرة والمسؤولية الشخصية والثقة في قوة التكنولوجيا من أجل التطور واحترام أهمية الثقافة والدين في الشؤون البشرية والالتزام بالحفاظ على الأمن القومي الأمريكي.

وفقاً للإعلان عن مهمته، يُعارض معهد هادسون التفكير التقليدي ويدعم إدارة الانتقالات الإستراتيجية نحو المستقبل عبر أبحاث متعددة الاختصاصات في الأمن والعلاقات الدولية والاقتصاديات والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والقانون. ومن خلال المنشورات والمؤتمرات والتوصيات السياسية، يسعى المعهد لتوجيه قادة العالم في الحكم والتجارة.

التمويل

يتلقى معهد هادسون التبرعات من الشركات والأفراد. ومساعي التمويل تستخدم شهادات مما يُسميها المعهد "عائلة الداعمين والأصدقاء الكرماء" ومن بينهم هنري كسينجر الذي أدلى بشهادة قال فيها: "معهد هادسون اليوم واحدة من أهم مراكز الأبحاث الأمريكية، وهو في طليعة المراكز التي تقوم بدراسات ونقاشات تطال القضايا السياسية المحلية والدولية المهمة، وهو معروف ومحترم في كافة أنحاء العالم، ورائد في التفكير الخلاق واستنباط الحلول لتحديات الوقت الحاضر والمستقبل".

وفيما عديدة هي مراكز الفكر المحافظة التي تتجنب التمويل الحكومي، يبرم هادسون عقوداً حكومية. وقد أورد أن معهد هادسون تلقى ٦ هبات بين العام ١٩٩٦ و٢٠٠٢ بقيمة إجمالية بحوالى ٧٣٢ ألف دولار. وفي العام ٢٠٠٢، تسلم هادسون هبة بقيمة ١٧٣,٤٨٤ ألف دولار من وزارة التجارة. بلغت العائدات المالية للسنة المالية ٢٠٠٣ حوالى ٩,٣٤ مليون دولار، من بينها ١٤٦ ألف دولار كهبات حكومية.

مركز كارتر

مركز فكر غير حكومي وغير ربحي تأسس في العام ١٩٨٢ على يد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته روزالين كارتر. يعمل المركز من أجل التقدم بحقوق الإنسان والتخفيف من المعاناة البشرية. يُدير المركز مجلس أمناء يتألف من عدد من رجال الأعمال البارزين والمثقفين والمسؤولين

الحكوميـين السابقين وفـاعلـي الخير. يسعى المركز إلى تحسين نوعية حياة الناس في أكثر من ٨٠ بلداً. في العـام ٢٠٠٢، حصل الرئيس كارتر على جائزة نوبل للسلام مقابل عمله المبني على إيجاد الحلول السلميـة للصراعـات الدولية وتعزيـز الديمقراطية وحقـوق الإنسـان وتحسـين البيئـة الاقتصاديـة والاجتماعية عبر مركز كارتر.

حسب صفحتـه على النت، عمل مركـز كارتر مبني على ٥ مبادئ:

- عدم تكرار الجهود الفعالة للآخرين.
- تأكيد الأفعـال والنتائج. وبـالاستناد على بحث وتحليل حذر، مستعد لتنفيذ الأعمال المناسبة بشأن القضايا المهمة والملحة.
- يعمل كطرف محايد.
- يعالج المشاكل الصعبة ويعترف بمسؤولية الفشل كمخاطرة مقبولة.
- يساعد النـاس في ما يخص حقوقهم.

خـلال التسعينيـات، تلقـى المركـز الهبـات التـي تُقـدر بملايين الدولار من أجـل مكافحة داء الدودة الغينيـة ومنـع العمى. ويجهد المركـز من أجل منح ملايـين الفقـراء في العالم الحصول علـى المهارات والمعرفـة التـي تساعدهـم في إيجاد الحلـول التي تحسـن حياتهم. ومنـذ تأسيسه، حقـق المركز عدداً من الأعمال الهامة، من بينها:

- تقويـة المعايـير الدوليـة من أجـل حقوق الإنسان وصوت الأفراد المدافعين عن تلك الحقوق.
- تعزيز الجهود الراميـة إلى تحسين العناية الصحية العقلية.
- لعب دور الوسيط في نزاعات معينة.

برامج السلام

الإشراف علـى الانتخابات: يُعد مركـز كارتر رائداً موثوقـاً به لمراقبة الانتخابـات، فهو أرسل مراقبين لتحديـد شرعيـة ٩٨ عمليـة انتخابيـة في ٣٨ بلداً منـذ العام ١٩٨٩. ومراقبو المركز يحللون القوانين الانتخابية ويقيمون مستوى التعليم لدى المنتخبين وعملية التسجيـل ويقيمون الإنصاف في الحملات. تتضمـن الفرق نموذجياً ما بـين ٣٠–١٠٠ مراقب نزيه وعـالي الأهلية من بينهم قـادة إقليميون وخبراء في العلوم السياسيـة ومتخصصون ومحترفون في مراقبـة الانتخابـات. يرسل المركـز المراقبين فقط حين تتـم دعوته مـن قبـل السلطـات المُنتخبة في البـلاد وترحب بذلك الأحـزاب السياسية الأساسية. والمراقبون لا يتدخلـون في العملية الانتخابية ولا يمثلون الحكومة الأمريكية.

تقوية الديمقراطية مـا بعد الانتخـابات: يدعم المركز نشـوء المؤسسـات الديمقراطيـة لضمـان أن يكون هناك احترام لحكـم القانون وحقـوق الإنسان وأن تكون القرارات الحكومية علنية وشفافة. على سبيل المثـال، يدعـم المركـز جهـود القـادة المدنيين في أثيوبيـا لإجراء نقاشـات بشأن القضايـا السياسة والاجتماعيـة الأكثر إلحاحاً التي تواجه البلاد وفي الأراضـي الفلسطينية، يحـافظ على تواجد بسيط في رام الله عـبر التركيـز على مراقبـة مستمرة وتحليل للقضايـا الهامـة المتعلقـة بـالتنميـة الديمقراطية. كمـا تتضمـن المبـادرات الديمقراطيـة في أمـيركا اللاتينيـة برامـج إقليمية للوصـول إلى المعلومات وإنشـاء شبكـة دعم مـا بـين الأمريكيتـين وإصلاح تمويل الحملة السياسية.

تحسين حقـوق الإنسـان: يؤمن المركز بـأن جميع النـاس لهـم حـق الحصـول علـى حقـوق الإنسان الأساسيـة. وتلك الحقوق تتضمن الحقوق السياسية مثـل السلام والحريـة والحكـم الذاتـي، إضافة إلى الحقـوق الاجتماعيـة في الرعاية الصحيـة والغذاء والمـأوى والفرص الاقتصاديـة. ويدعـم المركـز المدافعين عن حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم. ويعقـد المركز منتدى سياسـاً سنوياً للمدافعين عن حقوق الإنسان بحضور الرئيس كارتر في أطلنطا.

التوسط في الصراعـات: مع استذكار نجاح الرئيس كارتـر مفاوضـات البيـت الأبيـض التـي أجراهـا مـن أجل اتفـاق السلام بين إسرائيـل ومصر، تلجأ الجماعات المرتبطة في الصراعات إلى مركز كارتر لمساعدتهـا في منـع وحـل الصراعـات. ولافتقاره إلى السلطة الرسمية، أصبـح المركز وسيطاً موثوقاً بـه للسـلام، ويـؤدي دور القنـاة مـن أجـل الحوار والتفاوض. وتتضمن الأمثلة الأخيرة ما يلي:

- مهمـة الرئيس كارتر إلى كوريـا الشمالية في العـام ١٩٩٤ التـي مهـدت الطريـق لاتفـاق أمريكي–كوري شمالي بشأن القضايا النووية.
- مساعـدة المفاوضـين الإسرائيليـين والفلسطينيـين غـير الرسميـين في تصميـم اتفـاق

نموذجي للسلام يُدعى اتفاق جنيف.

– مهمة الرئيس كارتر في هاييتي في العام ١٩٩٤ لتجنب اجتياح بقيادة أمريكية وإعادة السلطة في هاييتي إلى الرئيس المنتخب ديمقراطياً.

– زيارة الرئيس كارتر التاريخية لكوبا في العام ٢٠٠٢ من أجل السعي لتحسين العلاقات الأمريكية – الكوبية.

البرامج الصحية

يمنع المركز معاناة الملايين من البشر في أنحاء العالم جراء تعرضهم للمرض الأمر الذي يتجاهله كثيرون. وتسعى البرامج الصحية إلى تزويد الناس بالمعلومات والمعرفة عن الخدمات التي يحتاجون إليها من أجل معالجة أمراضهم واتخاذ خطوات لمنع الانتشار المستقبلي للمرض.

جهود استئصال الأوبئة

كان المركز في مقدمة الحملة لاجتثاث وباء الدودة الغينية في العالم عام ١٩٨٦. وفي البلدان التي ضربها الوباء، يعزز المركز وجود برامج استئصال الأوبئة عبر تقديم المساعدة التقنية والمالية، إضافة إلى الحاجات اللوجستية والأدوات.

التمويل

يُمول المركز من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد، إضافة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وقد انتُقد مركز كارتر جراء تلقيه التمويل من قبل السعودية وبلدان شرق أوسطية، فيزعم آلان درشوويتز أن انتقاد المركز الدائم لإسرائيل مع الادعاء بأن الأمارات العربية المتحدة هي بلد حر ومنفتح يأتي من حقيقة أن بعض تمويل المركز يأتي من مصادر شرق أوسطية. وأحد المساهمين الأساسيين في المركز كان بنك BBCI الذي منح ٨ مليون دولار لمشروع المركز عام ٢٠٠٠. ومن بين الممولين: الملك فهد من السعودية (٧,٦ مليون دولار عام ١٩٩٣) والوليد بن طلال (٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥) وحكومة الإمارات (٥٠٠٠٠٠ دولار عام ٢٠٠١) وغيرهم الكثيرون.



المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية

منظمة أبحاث خاصة غير ربحية وغير حزبية، تأسست في العام ١٩٢٠. كان عالم الاقتصاد الأمريكي ويسلي ميتشل واحداً من مؤسسيه ومدير أبحاثه. كما أن عالم الاقتصاد الروسي – الأمريكي سيمون كوزنتس، وأحد تلاميذ ميتشل، كان باحثاً في المكتب حين استدعته الحكومة الأمريكية للإشراف على إنتاج التقديرات الرسمية الأولية بشأن الدخل القومي الذي نُشر في العام ١٩٣٤. يقع المكتب حالياً في كامبريدج وله مكتب فرع في نيويورك. المكتب مختص بتقديم فهم أوسع حول كيفية عمل الاقتصاد. وهو ملتزم بإجراء ونشر دراسات اقتصادية موضوعية على أساس علمي وعبر الابتعاد عن التوصيات السياسية لصالح صناع القرار السياسي ورجال الأعمال والمجتمع الأكاديمي. يُعد المكتب أكبر منظمة أبحاث اقتصادية في الولايات المتحدة. وكثيرون من الباحثين فيه نالوا جوائز نوبل في العلوم الاقتصادية.

تُحدد النشاطات البحثية للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بحوالى ١٩ برنامج بحثي بشأن مواضيع مختلفة و١٤ مجموعة عمل. وبرامج الأبحاث هي: كبر السن وتحديد أسعار المدخرات وتمويل الشركات وتطوير الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات التعليم واقتصاديات النمو المتقلب والطاقة والبيئة والرعاية الصحية والاقتصاديات الصحية والمنظمة الصناعية والتمويل الدولي والاقتصاديات الكلية والتجارة والاستثمار الدوليان والاقتصاديات النقدية والاقتصاد السياسي والإنتاج والاقتصاديات العامة.

كثيرون هم الباحثون في المكتب الوطني الذين حازوا على جوائز نوبل في العلوم الاقتصادية من بينهم: كريستوفر سيمس (٢٠١١) وطوماس سارجنت (٢٠١١) وبيتر دايموند (٢٠١٠) ودايل مورتنسن (٢٠١٠) وبول كورجمان (٢٠٠٨)

وإدوارد برسكوت (٢٠٠٤) وفين كيدلاند (٢٠٠٤) وروبرت إنغل (٢٠٠٣) وجايمس هكمان (٢٠٠٠) وكثيرون غيرهم.

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

مركز أبحاث زراعية دولية تأسس في أوائل السبعينيات من أجل تحسين فهم الزراعة الوطنية والسياسات الغذائية بُغية تعزيز اعتماد الاختراعات في التكنولوجيا الزراعية. إضافة إلى ذلك، كان الهدف من المعهد تسليط مزيد من الضوء على دور الزراية والتنمية الريفية في مسار التنمية الأوسع في أي بلد. وتنطوي مهمة المعهد على السعي من أجل حلول مستدامة لإنهاء الجوع والفقر من خلال الأبحاث.

يقوم المعهد بأبحاث عن سياسة الغذاء ونشرها من خلال مئات من المنشورات والنشرات والمؤتمرات وغيرها من المبادرات. ولدى المعهد مكاتب في عدد من البلدان النامية من بينها الصين وأثيوبيا والهند ولديه فرق عمل في كثير من البلدان في كافة أنحاء العالم. ومعظم الأبحاث تجري في بلدان نامية مثل أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا.

أقسام البحث في المعهد خمسة هي:

- إستراتيجية التنمية والحكم
- البيئة وتكنولوجيا الإنتاج
- تعزيز الشراكة والأثر والقدرة
- الفقر والصحة والتغذية
- الأسواق والتجارة والمؤسسات

مجالات البحث

تتضمن مواضيع البحث في المعهد المحصول المتدني والإنتاج الحيواني والتراجع البيئي وإدارة المياه والأراضي الهشة وحقوق الملكية والعمل الجماعي والزيادة المستدامة في الإنتاج الزراعي وتأثير التغير المناخي على المزارعين الفقراء والأمن الغذائي وبرامج التمويل الصغيرة والأمن الغذائي الريفي.

الجنس والتنمية: واحد من أهم مجالات البحث في المعهد، وقد أُجريت دراسة في الصحراء الإفريقية الكبرى نظرت في الإنتاج النسبي لقطع الأراضي الزراعية التي يُسيطر عليها الرجال مُقارنة بتلك التي تسيطر عليها النساء. وفي دراسة أخرى في كينيا، حيث تقريباً لا تحظى النساء بأي تعليم، خلصت إلى أنه في حال خضعت النساء المزارعات إلى عام واحد من التعليم الأساسي فإنتاج الذرة قد يزداد بنسبة تتخطى الـ٢٤٪. ودراسات أجريت في مصر وموزامبيق وجدت أن المستوى التعليمي للنساء اليافعات في أي مسكن أهم بكثير من المستوى التعليمي للذكور من أجل إخراج أهل البيت من الفقر.

التغير المناخي: واحد من مجالات بحث المعهد هو آثار التغير المناخي في البلدان النامية. يوصف التغير المناخي على أنه تغير عالمي في المناخ، لكن هذا لا يعني أن جميع المناطق في العالم ستتأثر بالتوازي أو أنها ستشهد نفس نوع التجربة للتغير المناخي. فبعض المناطق قد تصبح أكثر حرارةً فيما الأخرى أكثر برداً. ويقوم المعهد بأبحاث حول نموذج تأثيرات التغير المناخي على السكان في البلدان النامية. وفي كانون الأول ٢٠١١، نشر المعهد تقريراً أُرسل إلى الأمم المتحدة يُسلط الضوء على حاجة البحث في الأنظمة الزراعية التي من المحتمل أن تتأثر بالتغير المناخي.

سوء التغذية: قام المعهد بأبحاث شاملة لها علاقة بسوء التغذية، وأجرى دراسات في كافة أنحاء العالم حول قضايا عديدة تؤدي إلى أو ناتجة عن سوء التغذية. فنظر في ضعف المناعة المكتسبة والملاريا وكيف تؤثر سوء التغذية على علم الأوبئة لهذين المرضين. كما درس المعهد آثار سوء التغذية لدى الأطفال على صحتهم في سن البلوغ.

المنشورات

يستهدف المعهد بسياسته ونتاجه البحثي شريحة واسعة من الجمهور من بينهم صناع القرار السياسي في البلدان النامية والمنظمات غير

الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب الرأي والواهبون والمستشارون والإعلام. وتتضمن منشورات المعهد الكتب والتقارير البحثية والدراسات والمقالات. ويُعد تقرير السياسة الغذائية العالمية النشرة الرائدة للمعهد. وهو يُقدم نظرة معمقة على تطورات وأحداث السياسة الغذائية الأساسية. وهذا التقرير السنوي يُقدم نظرة عن تطورات السياسة الغذائية التي أسهمت في الأمن الغذائي والتغذية.

التمويل

المعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية جزء من شبكة معاهد أبحاث دولية تُمول بقدر من قبل الجماعة الإستشارية حول الأبحاث الزراعية الدولية، التي بدورها تُمول من قبل الحكومات ورجال الأعمال والمؤسسات والبنك الدولي.

المعهد الديمقراطي الوطني

مركز أبحاث غير ربحي يعمل من أجل دعم الديمقراطية وتقويتها على نطاق واسع في العالم. ويوفر المعهدُ المساعدةَ العملية للقادة المدنيين والسياسيين، من أجل تنمية القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. ويتعاون أيضاً مع الديمقراطيين في كلّ أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم.

يعتمد النظام الديمقراطي على وجود هيئة تشريعية تمثّل المواطنين وتراقب عمل السلطة التنفيذية، وسلطة قضائية مستقلّة ترعى تطبيق حكم القانون، وأحزابٍ سياسية شفافة وخاضعة للمساءلة، وعلى قيام انتخابات تسمح للناخبين باختيار ممثليهم في مؤسسات الحكم بكلّ حرية. وفي إطار الجهود التي يبذلها لمساندة التنمية الديمقراطية، يسعى المعهد إلى دعم المؤسسات والإجراءات التي تساعد على إشاعة الديمقراطية.

بناء المنظمات السياسية والمدنية

يُساعد المعهد الديمقراطي الوطني على بناء المؤسسات الثابتة ذات القاعدة العريضة، والمتميّزة بحسن تنظيمها فتشكّل الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها أيّ ثقافة مدنية عريقة. فالنظام الديمقراطي يبقى مرهوناً بقيام هذه المؤسسات التي تؤدي دور الوسيط باعتبارها الصوت الصارخ الذي يعبّر عن آراء المواطنين الواعين لقضاياهم، وتخلق روابط بينهم وبين حكوماتهم، وكذلك في ما بينهم، عبر توفير سبل المشاركة في السياسة العامة.

صون نزاهة الانتخابات

بما أنّ المعهد الديمقراطي الوطني يشجّع على إجراء انتخابات حرّة وديمقراطية، فقد طلبت منه بعض الأحزاب السياسية والحكومات دراسة القوانين الانتخابية ورفع التوصيات بشأن تحسينها. فضلاً عن ذلك، يقدّم المعهدُ للأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني المساعدةَ التقنية في مجال إدارة الحملات المعدّة لتوعية الناخبين وتنظيم البرامج المعدّة لمراقبة الانتخابات. ويُعرَف المعهد أيضاً بدوره الريادي في مجال مراقبة الانتخابات في العالم حيث سبق له أن شكّل بعثات دولية لمراقبة الانتخابات في عشرات من البلدان، حرصاً منه على أن تعكس نتائج الانتخابات فيها إرادة الشعب.

تعزيز الشفافية والمساءلة

يستجيب المعهد لطلبات يتلقاها من رؤساء الحكومات والمجالس البرلمانية، ومن قادة الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، بشأن الحصول على نصائح في مختلف الميادين، بدءاً بالإجراءات التشريعية، مروراً بتقديم الخدمات إلى جمهور الناخبين، وصولاً إلى إقامة توازن في العلاقات بين المجتمع المدني والجناح العسكري في ظلّ النظام الديمقراطي. ويسعى المعهد في هذا الإطار إلى بناء قدرات الهيئات التشريعية ومؤسسات الحكم المحلي التي تنعم بقدرٍ من

المهنية والمسؤولية والشفافية وبالقدرة على الاستجابة لمواطنيها.

يشكّل التعاون الدولي عاملاً أساسياً لترسيخ أسس الديمقراطية بشكل فعّال. وهو يرسل أيضاً باتجاه الديمقراطيات الجديدة والناشئة رسالةً ذات مدلول عميق مفادها أنّ الأنظمة الديمقراطية يمكن أن تعتمد على حلفاء دوليين وعلى سند فعّال في الوقت الذي تبقى فيه الأنظمة الاستبدادية معزولةً، لخشيتها من مواجهة العالم الخارجي. لقد اتخذ المعهد الديمقراطي الوطني مقراً له في العاصمة واشنطن فيما أنشأ مكاتب ميدانية في كلّ مناطق العالم. وهو، إلى جانب الإفادة من مهارات موظفيه، يستعين بخبراء متطوعين من مختلف أنحاء العالم، يُشهَد للكثيرين منهم بنضالهم الطويل من أجل إرساء الديمقراطية في بلدهم، وبمشاركة الآخرين آراءهم القيّمة في مجال التنمية الديمقراطية.



مركز حلول المناخ والطاقة

مركز أبحاث مستقل وغير ربحي وغير حزبي تأسس في العام ٢٠١١ في فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية. يهدف المركز إلى تعزيز السياسة والعمل من أجل معالجة سبل مد العالم بالطاقة مع الحفاظ على سلامة المناخ العالمي. يعمل المركز على نحو وثيق مع صناع القرار السياسي وأصحاب الشأن من أجل تقوية السياسات البراغماتية والفعالة على المستويات الرسمية والوطنية والدولية.

يسعى مركز حلول المناخ والطاقة إلى الإسهام في الجهود الرامية إلى حل تحديات المناخ والطاقة عبر:

- تقديم معلومات وتحليلات مناسبة وغير متحيزة حول الأبعاد العلمية والاقتصادية والتقنية والسياسية للمناخ والطاقة. والأمثلة تتضمن مصادراً عن معايير التلوث الكربوني والمناخ الحاد والتغير المناخي.
- جمع رجال الأعمال والمجتمع المدافع عن البيئة وصناع القرار السياسي وغيرهم من أجل التوصل إلى فهم مشترك وحلول تحظى بالإجماع. وتتضمن الأمثلة جهود متعاونة من أجل تسريع تطوير العربات العاملة على الكهرباء وتكوين ائتلاف واسع لدعم استخدام ثاني أوكسيد الكربون المضبوط في تحصيل النفط المُحسن.
- مساعدة الموظفين والمستهلكين في توفير الطاقة والمال وتقليص آثارها الكربونية عبر برنامج خاص.



المعهد الملكي للخدمات المتحدة

مركز فكر بريطاني تأسس في العام ١٨٣١ ويعني بالقضايا العسكرية والأمنية. يُعد المعهد أقدم مركز أبحاث مختص بالشؤون العسكرية والأمنية في العالم. وكانت مهمته الأساسية دراسة العلوم البحرية والعسكرية أو ما يُعرف بـ"فن الحرب".

يعمل المعهد الملكي بوجهة نظر دولية. وهو يعزز دراسة ومناقشة التطورات في العقيدة العسكرية وإدارة العسكر واقتناء الأسلحة. في الأعوام الأخيرة، وسع المعهد نشاطاته لتطال العسكر والأمن، بما في ذلك الإرهاب والعقائد التي تعززه والتحديات الناتجة عن التهديدات التي ينتجها البشر أو يُساعدون في حصولها وتهديدات الكوارث الطبيعية.

لدى المعهد الملكي عضوية مؤلفة من ضباط عسكريين ودبلوماسيين ومسؤولين سياسيين ويبلغ عددهم حوالى ألفين.

مجالات البحث

تقع النشاطات البحثية للمعهد الملكي ضمن ثلاث فئات: العلوم العسكرية والأبحاث الأمنية الدولية والأمن الداخلي والمرونة. منذ العام ٢٠١٠ بدأ المعهد بتوسيع اهتماماته البحثية لتضم مواضيع أخرى مثل التغير المناخي والصراعات والحروب والثقافة.

خبراء المعهد يُستدعون في الغالب لتقديم التحليلات والتعليقات بشأن القضايا العسكرية والأمنية البارزة في الوقت الآني. كما أن المعهد يستضيف محللين مناسبين للتعليق على القضايا العسكرية والأمنية الحاصلة.

يُنظم المعهد عدداً من المحاضرات والندوات والمؤتمرات لأعضائه وجماعة العسكر والأمن الدولي الأوسع. وموقعه في وايتهول يسمح له بجذب رجال الدولة وصناع القرار السياسي.

المنشورات

ينشر المعهد الملكي عدداً من الدوريات والكتب. ونشرته الرائدة هي مجلة المعهد الملكي التي تُعنى بالشؤون العسكرية والأسلحة.

التمويل

يُمول المعهد الملكي للخدمات المتحدة بشكل أساسي من قبل وزارة الدفاع البريطانية والموازنة العسكرية للمملكة المتحدة وبدرجة أقل من قبل أجور العضوية ومستحقات النشرات التي يصدرها.

معهد أبحاث السياسة الخارجية

مركز أبحاث أمريكي تأسس في العام ١٩٥٥ في بنسلفانيا، الولايات المتحدة. يهدف المعهد إلى نشر وجهات نظر الباحثين من أجل تطوير السياسات التي تعزز المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية. تأسس المعهد من قبل السفير روبرت ستراوز–هوبيه، بعد عدم الرضا على إستراتيجية الاحتواء التي انتهجها جون فوستر دولز والسياسة الخارجية لإدارة إيزنهور، وبدعم من جامعة بنسلفانيا ومؤسسة سميث ريتشاردسون. في العام ١٩٧٥، بدأ المعهد بنشر رباعيته أوربيس وكان من بين الباحثين الأوائل المشهورين هانس كون ووليم كينتنر وهنري كسينجر وجايمس سشلسينجر ولورانس كروز.

اتسم معظم تاريخ المعهد بالانغماس العميق في المتابعة الفكرية للحرب الباردة. وحث العالم الغربي على التوحد تحت قيادة الولايات المتحدة لمحاربة الاتحاد السوفييتي والشيوعية الدولية. منذ انتهاء الحرب الباردة يُركز المعهد على مشاريع أخرى. فقد أولى تركيزاً خاصاً على التثقيف في الشؤون الدولية ورعى برامج في مدارس فلادلفيا إضافة إلى تنظيم المؤتمرات والمحاضرات في الجامعات والكليات الصغيرة.

تُعد الحرب بقيادة الولايات المتحدة على الإرهاب من المواضيع الأساسية للمعهد وفي آذار ٢٠٠٣ تلقى هبة من الكومنولث لبنسلفانيا من أجل دراسة مصادر التهديدات الإرهابية المحتملة وكيفية إدارة المخاطر.

البرامج البحثية

برنامج الأمن القومي: أطلق المعهد هذا المشروع من أجل التركيز على البحث والنشر والتثقيف عبر مؤتمرات متنوعة تُعقد سنوياً، إضافة إلى محاضرات عبر مساعدة الطلاب في مرحلة التخصص. ويركز البرنامج على نحو كبير على فحص الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة والبيئة الجيوسياسية التي تؤثر على الولايات المتحدة ومصالحها والوسائل والسبل والآثار للقوة العسكرية ومكافحة الإرهاب والأمن الداخلي وقضايا متنوعة تُسهم في التنفيذ الشمولي للإستراتيجية.

مركز دارسة الإرهاب: يركز البرنامج على أنواع التحليل السياسي والتشكيلات التي تُعرف بها المنظمة ولهذا السبب حُددت مهمة المركز بثلاث نقاط:

– المهمة: يقدم المركز توجيهاً سياسياً للمسؤولين الحكوميين وصناع القرار في القطاع

الخاص مع تحليل حول الاستخدامات الحالية والمحتملة للإرهاب من قبل أعداء الولايات المتحدة وحلفائها بالاستناد على حقائق متراكمة من أجل تحسين منع الأعمال الإرهابية والتعافي منها في حال وقوعها وكيفية الرد عليها.

– الأساليب: جمع الحقائق والتحليلات والتقديرات السياسية حيث يكون بالإمكان بالتعاون مع باحثين في مراكز أبحاث أخرى.

– علم العروض: إصدار أبحاثه في وسائل مختلفة كدراسات وندوات ومحاضرات ونقاشات من أجل نشر استنتاجاته.

كما أن البرنامج يركز على دراسة التكتيكات الإرهابية وإستراتيجيات مكافحة الإرهاب والاستخبارات والتجسس.

التمويل

يحصل المعهد على التمويل من الشركات مثل بيكو إنيرجي وبوينغ إضافة إلى مؤسسات وأفراد. والحدث الأبرز الذي ينظمه المعهد لجمع التبرعات هو "العشاء السنوي" الذي يحضره حوالى ٤٠٠ عضو في المعهد في منطقة فلادلفيا. ومن المتحدثين المشهورين السابقين في الحدث هنري كسينجر وروبرت زوليك وولتر راسل ميد.



معهد آكتون

مركز فكر أمريكي تأسس في العام ١٩٩٠ في ميتشغن. مهمته تعزيز المجتمع الحر والخلقي الذي يحترم الحرية الفردية ويُدعّم بالمبادئ الدينية. يوصف المعهد على أنه محافظ وليبرالي.

تأسس المعهد من قبل روبرت سيريكو وكريس آلان مورن، وحظي بتسميته تيمنناً بالمؤرخ والسياسي والكاتب الإنكليزي لورد آكتون، الذي ارتبط على نحو شائع بالقول المأثور "السلطة تميل نحو الفساد والسلطة المستبدة تفسد لا محالة". في العام ٢٠٠٢، افتتح المعهد مكتباً له في روما من أجل تنفيذ مهمة آكتون في الخارج. كما بنى المعهد شبكة من الأفرع الدولية من بينها معهد أوروبا في النمسا ومعهد دراسة الكرامة الإنسانية والحرية الاقتصادية في زامبيا ومنظمة الأرجنتين لمعهد آكتون.

البرامج

يستضف المعهد برامج لصالح القادة في المجالات التجارية والثقافية والدينية في العالم. وهذه البرامج تأخذ أشكالاً متنوعة وتتضمن:

سنوية آكتون: مؤتمر سنوي وهو الحدث الدولي الأكبر والأضخم لآكتون (المشاركون من ٧٠ بلداً مختلفاً). يركز المؤتمر على التقاء الفلسفة وعلم اللاهوت والاقتصاديات في المؤسسات الفكرية في أي مجتمع حر.

عشاء سنوي: حدث يجمع قادة في المجال التجاري ومحللين ومعلقين سياسيين وقضاة في المحكمة العليا. ومن بين الذين تكلموا في الحدث: أنطونين سكاليا وكلارنس طوماس وسير جون تمبلتون وتشارلز كولسون ومايكل مدفد وديك ديفوس.

سلسلة محاضرات آكتون: سلسلة من المحاضرات المستمرة التي تأتي بباحثي المعهد وضيوف آخرين لإجراء محاضرات أمام الجمهور المحلي. ومن بين المتحدثين السابقين: راسل كيرك وويليم باكلي وآفري كاردينال دولز ومايكل نوفاك.

البحث والنشرات

من مبادئه التوجيهية وأبحاثه الاقتصادية، ينشر المعهد الكتب والدراسات والدوريات ومن بين نشراته:

مجلة الأسواق والأخلاق: هي مجلة مشهورة دولياً تكشف التداخل بين الاقتصاديات والأخلاق من وجهات نظر علمية ودينية. تصدر مرتين في السنة.

الأبحاث: تعاطي معمق مع القضايا السياسية الخاصة والترجمات لأعمال بحثية لم تُنشر سابقاً باللغة الإنكليزية.

الدين والتحرر: نشرة رباعية تغطي تشابك التحرر والأخلاق وتحتوي على مقبلات وكتب ومقالات بحثية وسير مقتضبة للمفكرين الأساسيين ونقاشات للمواضيع الهامة.

ملاحظـات آكتون: رسالة إخبارية شهرية يصدرها المعهـد وتحتوي تقارير عن المشاريـع والنشاطات التي يقوم بها معهد آكتون.

أفراد مشهورون مرتبطون بمعهد آكتون

إلى جانب سيريكو، هناك باحثون بارزون مرتبطون بالمعهـد من بينهم أنطوني بـرادلي وجوردان بالور وستيفـن غرابـل ومايـكل ماتسـون ميلـر ومارفن أولاسكـي وكيفـن ستشميسينـغ وجونثـان ويـت.

إضافة إلى مدير المعهد صامويل غريج الحائز على جائزة أفضل كتاب عن كتابه "المجتمع التجاري".

التمويل

يحظـى المعهد بتمويـل من المؤسسـات والشركات والأفـراد. في العـام ٢٠٠٧، تلقـى التمويـل مـن مؤسسـة إرثهـارت ومؤسسـة بـرادلي. وفي العـام ٢٠٠٥ حظـي بتمويـل بقيمـة ١٥٥٠٠٠ دولار من شركة إيكسونموبيل.

معهد الأبحاث الإستراتيجية

معهـد الأبحـاث الإستراتيجيـة هو معهـد الأبحاث والتحليـلات الجيو–إستراتيجيـة وتلـك المتعلقـة بالأمن القومي لدى الجيش الأمريكي. فيقوم المعهد بإجـراء الأبحـاث والتحليلات لدعم منهـاج الكلية الحربيـة في الجيش الأمريكي ويُقدم تحليلاً مباشراً لصالـح الجيش وقيـادة وزارة الدفـاع ويؤدي دور الجسر إلى مجتمع إستراتيجي أوسع.

يتألـف معهـد الأبحـاث الإستراتيجيـة مـن خبراء مدنيـين وضبـاط عسكريـين رسميـين ومجموعـة مـن الموظفـين لدعـم الحرفيـة. وجميعهـم يمتـاز بمصداقيـة وخبرة شاملة. ينقسـم المعهد إلى ثلاث مكونات: قسم البحث والتحليـل الإستراتيجي الذي يركز علـى القضايا العالمية والإقليميـة والعملية، خصوصـاً تلـك المتعلقـة بتحـول الجيش. وقسـم الإستراتيجيـة الإقليميـة الـذي يُركـز علـى قضايا إستراتيجية إقليمية. وبرنامج المشاركة الأكاديمية الـذي يُنشـئ ويحافظ علـى الشركات مـع المجتمع الإستراتيجيـة العالمـي. وإضافـة إلى مصـادره العضويـة، لدى معهد الأبحـاث شبكة من الشركات مع المحللـين الإستراتيجيين في أنحـاء العالم، من ضمنهم مفكرون مشهورون في مجال الإستراتيجية الأمنية والعسكرية. في أغلب الأعوام، حوالى نصف منشورات المعهد يكتبها أولئك الشركاء الأجانب.

تنطـوي مهمـة معهـد الأبحـاث الإستراتيجية على استخـدام التحليل المستقل مـن أجل إجراء دراسات إستراتيجية تطور التوصيات السياسية بشأن:

- الإستراتيجيـا والتخطيـط والسياسيـة لاستخدام مشترك ومُدمج للقوات العسكرية
- التقييم الإستراتيجي الإقليمي
- طبيعة الحرب البرية
- المسائل التي تؤثر على مستقبل الجيش
- مفاهيم وفلسفة ونظرية الإستراتيجيا
- قضايـا أخـرى تشـكل أهميـة لـدى قيادة الجيش

المنشورات

تُنشـر الدراسـات من قبـل المعهد وتـوزع إلى قادة إستراتيجيـين أساسيين في الجيش ووزارة الدفاع والنظـام التثقيفي العسكـري والكونغرس والإعلام ومراكـز الأبحـاث الأخـرى والمعاهـد العسكريـة والكليـات والجامعـات الأساسيـة. وتلجـأ أبحـاث المعهـد إلى استخـدام التاريخ والعوامـل السياسية والاقتصادية والعسكرية الحالية لتطوير التوصيات الإستراتيجية. وتنطوي منشورات المعهد على:

- الكتب: ينشر المعهد في العام حوالى ٣–٥ كتب تتألف من أعمال خلاقة ومؤلفات مُحرّرة.
- الأبحـاث: هي تقارير موجهة سياسياً تقدم التوصيات، وتتألف في العادة من ٢٥–٩٠ صفحة.
- أوراق كارليسـل: تسلـط الضوء على أفضل أبحـاث الطلاب في الكلية الحربية العسكرية.
- أوراق لتـورت: مقـالات أو آراء أو خطابات هـي موضـع اهتمام من قبـل المجتمـع الأكاديمي العسكري.
- تقارير الندوات: من أجل المؤتمرات الكبرى قد يصدر المعهد تقريراً عن جدول وأعمال المؤتمر.

وكل عام يضع المعهد الأبحاث الإستراتيجية قائمة بالقضايا الإستراتيجية الأساسية بالاستناد على موارد من كلية الحرب العسكرية الأمريكية وهيئة أركان الجيش والهيئة المشتركة والقيادات الموحدة والمخصصة والمنظمات العسكرية الأخرى. وهي بهدف توجيه الباحثين في المعهد والكلية الحربية العسكرية والمحللين الإستراتيجيين الآخرين المرتبطين بالجيش.

مركز التنمية العالمية

مركز فكر تأسس في العام ٢٠٠١ في العاصمة واشنطن دي سي، وهو مركز أبحاث غير ربحي يُركز على التنمية الدولية. تأسس المركز على يد المسؤول الأمريكي رفيع المستوى السابق إدوارد دبليو. سكوت، مدير معهد بترسون للاقتصاديات الدولية وفريد برجستن ونانسي بيرديسول.

يهدف المركز إلى تقليص الفقر في العالم وعدم المساواة عبر التشجيع على تغيير السياسة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغنية عبر البحث الدقيق والمشاركة الفعالة مع المجتمع السياسي. وتعتبر المؤسسة نفسها مركز فكر وعمل مع التأكيد على إنتاج الأبحاث الموجهة لتكون مقترحات سياسية عملية. يُعرف المركز بأنه رائد في برامج تخفيف أعباء الدين خصوصاً في نجيريا وليبريا. كما أن المؤسسة مشهورة ببرنامجها الذي يُشجع على تطوير اللقاحات من أجل أمراض معينة. ويجري المركز أبحاث تتعلق بالفقر في العالم وشعوب الدول النامية والتعليم والعولمة والصحة العالمية، إضافة إلى دراسات حول أثر التجارة والهجرة على التنمية. وتتضمن المواضيع التي يُغطيها فاعلية المساعدة والتعليم والعولمة والصحة العالمية، إضافة إلى تأثير التجارة والهجرة على التنمية.

في العام ٢٠٠٨، أصدر المركز مقالات بعنوان "البيت الأبيض والعالم: جدول أعمال تنمية عالمية للرئيس الأمريكي الجديد". وأعطت تلك المقالات توصيات سياسية لحل المشاكل الدولية مثل الصحة العالمية وسياسة المساعدة الخارجية والهجرة والاستثمار المباشر الخارجي. ونشر المركز في العام ٢٠١٠ تقريراً حول أخطار مقاومة الدواء بعنوان "السباق ضد مقاومة الدواء: عندما تخفق الأدوية".

ومن بين المواضيع البحثية المُدرجة على الموقع الالكتروني للمركز: تدفق رؤوس الأموال/ الأزمات المالية وتخفيف أعباء الدين والقضايا البيئية والنمو الاقتصادي والحكم/الديمقراطية والمؤسسات المالية الدولية والتمويل والغذاء والزراعة وعدم المساواة والسكان والفقر والاستثمار الخاص والأمن والتنمية ومجموعات بيانية وموارد.

يستضيف المركز حوالى ٩٠ حدثاً عاماً وخاصاً في العالم مع مشاركة تزيد عن ٧٠٠٠ مشارك. وقد شهدت تلك المناسبات كلمات لشخصيات شهيرة أمثال وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ورئيس نجيريا غودلاك جونثان وعالم الاقتصاد بول رومر وكثرين غيرهم. ويستضيف المركز سلسلة محاضرات سنوية تُدعى سلسلة محاضرات سابوت تشريفاً لعالم الاقتصاد التنموي ريتشارد ديك سابوت. وكل عام يستضيف الحدث باحثاً يُقدم مساهمات هامة في التنمية الدولية إلى جانب عمل أكاديمي مع القيادة في المجتمع السياسي. ومن بين من شارك في الحدث لورنس سامرز ونغوزي أوكونجو–لويلا ولورد نيكولاس سترن وكمال درفيس وكنث روغوف.

التمويل

يُمول المركز من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد والحكومات. وفي العام ٢٠١٣، تلقى هبة من الحكومة النرويجية بقيمة ٥ مليون دولار.

مركز أبحاث الأمن القومي

مركز فكر إسرائيلي تأسس في العام ٢٠٠٦ في تل أبيب. وكمركز أبحاث مستقل وغير حزبي، يعمل المركز خارج المؤسسة السياسية الحكومية والأمنية ويُعد في موقع متميز لتحليل الوضع الإستراتيجي لإسرائيل وتقديم النصح بشأن المقاربات السياسية الخلاقة. وعبر فهم الإستراتيجيا كميدان ديناميكي متعدد الجوانب الفكرية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، يركز المركز على التحديات الإستراتيجية التي تواجه إسرائيل. والأبحاث التي يجريها المركز تغذي العامة بنقاش حول القضايا التي ترتبط بأمن إسرائيل القومي، وفي المقابل تقدم للنقاشات الحكومية وعياً اكبر لدى الرأي العام بشأن تلك المسائل الهامة. ومن خلال أبحاثه الموجهة سياسياً، يهدف المركز إلى إعلام صناع القرار في إسرائيل والتأثير في القرار والمساهمة في عمليات صنع القرار المبنية على المعرفة والتقديرات وسبل جديدة من التفكير. وتتضمن نشاطات المركز إصدار المنشورات وعقد المؤتمرات وإجراء الندوات وتنظيم الحوارات الإستراتيجية ومحاكاة الحروب، إضافة إلى تقديم مقالات سياسية وعسكرية والنشاط الاستشاري. كما أن المركز يُعد مصدراً أساسياً للمنظمات والأفراد المعنيين بالتعامل مع الإستراتيجية الأمنية القومية الإسرائيلية.

السمة الأساسية للمعهد هي باحثوه حيث ينحدر معظمهم من خلفيات مرتبطة بالشؤون الخارجية والأمن والعلاقات الدولية وصنع السياسة. وأغلبهم شغل مناصب رفيعة المستوى في مؤسسات عامة مختلفة مثل الجيش الإسرائيلي ومكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية ولجنة الطاقة الذرية في إسرائيل، أو هم باحثون في مؤسسات أكاديمية بارزة في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل.

برامج البحث

برنامج التحكم بالأسلحة والأمن الإقليمي: يركز على جهود العقوبات وجدوى وانعكاسات أي ضربة عسكرية لإيران والتهديد الأوسع لطموحات الهيمنة الإيرانية وتهديد الانتشار النووي في المنطقة في حال حصلت إيران على القدرة النووية العسكرية.

برنامج حول العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية: يركز على الإجراءات الخلاقة التي قد تنتهجها إسرائيل في المسار الحالي للمفاوضات من أجل ضمان مستقبلها كدولة يهودية ديمقراطية.

برنامج حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: يدرس كيف يمكن لإسرائيل فعل ما هو أفضل بالنسبة لها في واشنطن وأمام الرأي العام الأمريكي، خصوصاً حين يكون للبلدين مواقف إستراتيجية وتكتيكية متباينة بشأن القضايا الهامة.

برنامج حول القانون والأمن القومي: يهف البرنامج إلى تقديم ردود على التحديات المرتبطة بالقانون الدولي النابعة من حرب لا متناظرة عابرة للحدود.

برنامج نويبوير بشأن الحرب السايبرية: يتطرق البرنامج للتهديدات المرتبطة بعالم السايبر وفرص مواجهتها ويهدف إلى صوغ توجيهات لعقيدة الحرب في مجال السايبر.

برنامج عن الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي والرأي العام: يركز بشكل أساسي على مقاربة المجتمع للجيش الإسرائيلي، بما في ذلك المطالبة بأن بمشاركة كل المواطنين المؤهلين في الخدمة العسكرية. كما أن استطلاعات الرأي التي تقدم بيانات عن الرأي العام بشأن قضايا أمنية قومية مختلفة يتم تحليلها لناحية انعكاساتها السياسية على القيادة الإسرائيلية.

برنامج حول الإرهاب والصراع منخفض الوتيرة: يدرس تأثير الربيع العربي على الجماعات الإرهابية ونشاط القاعدة والقوة السياسية للأطراف غير الرسمية، إضافة إلى التحديات التي تشكلها حماس وحزب الله والفصائل الفلسطينية وتلك الجماعات المرتبطة بالقاعدة.

برنامج حول الأمن الداخلي: يتعامل البرنامج مع السمات المتنوعة للجبهة الداخلية الإسرائيلية واستعداداتها للأزمات المدنية والحروب والنشاطات الإرهابية واسعة النطاق، إضافة إلى

الكوارث الطبيعية.

برنامج حول الشؤون العسكرية والإستراتيجية: يدرس المبادئ المهمة في تطوير قوة الجيش الإسرائيلي وانتشاره وتأثيرها على قدرة الجيش في تقديم الرد المناسب لمروحة من التهديدات التي تواجه البلاد.

المنشورات

مسح إستراتيجي لإسرائيل: كتاب سنوي يتطرق إلى التطورات الأساسية التي تأثر على البيئة الإستراتيجية لإسرائيل ويقترح كيفية اجتياز إسرائيل لتحديات الأمن القومي الحالية والمحتملة.

المذكرة: دراسات تحليلية بحثية مطولة عن القضايا والإنعكاسات ذات الصلة بالسياسة.

التقدير الإستراتيجي: مجلة رباعية تنشر مقالات عن الأحداث الأخيرة والتوجهات المستمرة المرتبطة بالوضع الإستراتيجي لإسرائيل.

الشؤون العسكرية والإستراتيجية: مجلة تصدر ثلاث مرات في السنة حول التحديات العسكرية لإسرائيل.

تبصر مركز أبحاث الأمن القومي: تصدر مرة أو مرتين في الأسبوع وهي عبارة عن نشرة تقدم رداً سريعاً على الأحداث الحاصلة.

أبرز الباحثين في المركز هم: عاموس يدلين وأودي ديكل وغابي سيبوني وأون ألترمان وإفرايم أسكولاي ويهودا بن مئير وبنديتا برتي وشلومو بروم وعوزي إيلام ومئير إلران وأودد إيران وشموئيل إيفن ويئير إفرون ويورام إفرون وسارة فاينبرغ وديفيد فريدمان ويؤال غوزانسكي ومارك هلر وإفرايم كام وإميلي لانداو ويئير نفيه.

❦ ❦ ❦

مجموعة الأزمات الدولية

هي منظمة دولية غير ربحية وغير حكومية تأسست في العام ١٩٩٥ في بروكسل. تقوم المنظمة بأبحاث ميدانية عن الصراعات العنفية وتقدم السياسات لمنع وقوعها أو التخفيف من حدتها أو حلها. تتعاون مباشرة مع الحكومات والمنظمات متعددة الجوانب والأطراف السياسية الأخرى، إضافة إلى الإعلام. وجميع تقاريرها والتحذيرات بشأن الصراعات ونشرتها الشهرية بعنوان "كرايسس واتش" تُنشر علناً.

أتى تأسيس المنظمة كرد على صعوبة المجتمع الدولي في الرد على حرب البوسنة مما دعا إلى حاجة وجود منظمة مستقلة تكون بمثابة أعين العالم وأذانه على الأرض في البلدان التي تشهد صراعات.

تقدم مجموعة الأزمات الدولية النصح للحكومات والهيئات الرسمية الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي من أجل منع وتسوية الصراعات. وهي تجمع ما بين التحليل المستند على الميدان والوصف السياسي وتقديم الاستشارة، وهي تلعب دوراً أساسياً في أربعة مجالات:

- تقديم الإنذار المبكر في صفحات النت والتواصل الاجتماعي وفي نشرة شهرية "كرايسس واتش" ومن خلال إنذارات عن أزمة معينة على سبيل المثال في اليمن وتايلاند والصومال وفنزويلا.
- المساهمة بشكل خفي في تقديم الدعم والاستشارة في مفاوضات السلام على سبيل المثال في كولومبيا وبوروندي وشمالي أوغندا والسودان.
- إصدار تحليلات مفصلة جداً ونصائح بشأن قضايا سياسية في الصراعات أو أوضاع خلافية محتملة، عبر مساعدة صناع القرار في مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والبلدان الواهبة وآخرين، إضافة إلى القيام بكل ما يلزم لمنع وقوع الصراعات وحلها وإعادة الإعمار بعدها.
- تقديم نمط تفكير إستراتيجي وتكتيكي جديد حول الصراعات والأزمات الحادة مثل القضية النووية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي والصراع الداخلي في مايتمار.

ولدى مجموعة الأزمات الدولية مكاتب وممثلين في ٣٠ موقعاً مع فرق من المحللين المرتبطين بتلك المناطق المعرضة للخطر أو القابلة للتصعيد أو المقبلة على صراعات. وبالاستناد على المعلومات التي تجمعها الفرق، تصدر المنظمة تقارير تحليلية مع توصيات لصالح القادة والمنظمات في العالم. المقر الأساسي للمنظمة في بروكسل مع مكاتب استشارية في العاصمة واشنطن ونيويورك ولندن وموسكو. وتشغل المنظمة حالياً مكاتب ميدانية في أبوجا وبانكوك وبكين وبيروت وبوغوتا وبوجومبورا والقاهرة وداكار ودمشق ودبي وغزة وإسلام آباد وإسطنبول وجوهانزبورغ وكابول ومكسيكو ونيروبي وصنعاء وتبليسي وسيول وتونس.

التمويل

تحظى المنظمة بالتمويل من الحكومات الغربية بشكل أساسي والمؤسسات الخيرية والشركات والأفراد. في العام ٢٠١١/٢٠١٢، ٤٩٪ من التمويل أتى من الحكومات و٢٠٪ من المنظمات الخيرية و٣١٪ من الأفراد والمؤسسات الخاصة.

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

مركز فكر أمريكي تأسس في العام ١٩٨٥ في واشنطن ويركز على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. يهدف المعهد إلى السعي من أجل تطوير الفهم المتوازن والواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وتعزيز السياسات التي تؤمن تلك المصالح.

مجموعة من المواطنين الأمريكان أسست معهد واشنطن لتقديم مقاربة متوازنة وواقعية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تُرسم من خبرة وأبحاث أكاديميين ومسؤولين حكوميين سابقين رفيعي المستوى. يركز المعهد على البحث الخلاق في القضايا الإقليمية التي لم تُعالج بشكل شامل من قبل المنظمات الموجودة.

وكان مارتن إندكس المدير التنفيذي الأول للمعهد. وقد انتقل ليستلم مناصب دبلوماسية رفيعة المستوى في الإدارة الأمريكية من بينها السفير الأمريكي في إسرائيل والمبعوث الخاص للمفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية والمساعد الخاص للرئيس كلينتون والمدير الأعلى لشؤون الشرق الأدنى وجنوبي آسيا في مجلس الأمن القومي ومساعد وزير الخارجية في شؤون الشرق الأدنى. ويشغل إندكس حالياً منصب نائب الرئيس ومدير برنامج السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينغز.

بتوجيه من إندكس كُتبت النشرات الأولى للمعهد من قبل الباحث في السياسة الخارجية والمسؤول الحكومي السابق دنيس روس. وأحد الباحثين الأوائل في المعهد كان روبرت ساتلوف، متخصص في الشؤون العربية- الإسرائيلية والذي خلف إندكس كمدير تنفيذي في العام ١٩٩٣. ويكتب ساتلوف بشكل واسع عن الشؤون شرق الأوسطية.

يُعتبر المعهد كمركز فكر بارز مع تركيز إقليمي. ويقوم بمساهمات أساسية في البحث عن حلول سلمية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. والأبحاث في المعهد موازية في التوقيت ومرتبطة بالسياسة وتوصياته تُعتمد من قبل صناع السياسة. له جدول أعمال يلائم الحزبين والخارج.

منذ تأسيسه، ركز المعهد على العلاقات العربية- الإسرائيلية والقضايا السياسية والأمنية والسياسة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط. في التسعينيات، إثر انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج والتغيرات في الإستراتيجيا الإقليمية، وسّع المعهد جدول أبحاثه ليغطي مروحة أوسع من المواضيع شرق الأوسطية من بينها تركيز خاص على تركيا وصعود السياسة الإسلامية.

وفقاً لنيويورك تايمز، للمعهد سمعة حسنة في البحث المتين والالتزام بعملية السلام ودعم إسرائيل، علاقة تعتقد بأنها تساعد في تقدم المصالح الأمنية الأمريكية. إضافة إلى البحث المستمر، يجهد المعهد لتقديم تحليل معمق عن نقاط

الإنقلاب الأساسية في السياسة شرق الأوسطية مثل الوثيقة التي قُدمت لإدارة جورج أتش.دبليو. بوش حول عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبعد سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على مناطق في العراق في العام ٢٠١٤، أوردت نيويورك تايمز أن الباحث في المعهد مايكل نايتس حذر مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض في أوائل العام ٢٠١٢ بالمستوى المتصاعد للتمرد بين الأغلبية السنية في العراق. لكن البيت الأبيض شكك في آرائه ولم يقم بأي تصرف.

البرامج

يدعم المعهد حالياً ثمانية برامج بحثية هي:

– برنامج حول السياسات العربية: يركز على التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي.

– مشروع بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط: ملتزم بتزويد صناع القرار السياسي الأمريكي بتحليلات ملائمة حول قضايا هامة عن إسرائيل وجيرانها العرب.

– مشروع الخليج وسياسة الطاقة: يركز على الدول الخليجية العربية المحافظة والدور الأساسي الذي تلعبه تلك الدول بشك جماعي كمصدر أساسي للنفط والغاز الطبيعي في العالم.

– المبادرة الأمنية الإيرانية: تهدف إلى تقديم تحليل هام وحوار خاص ونقاش عام وتوصيات عملانية لمعالجة التحديات التي تفرضها إيران.

– مشروع الدراسات العسكرية والأمنية: يُعلم صناع القرار السياسي والرأي العام بمروحة من القضايا التي تؤثر على نحو كبير بالمصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة.

– برنامج ستين حول مكافحة الإرهاب والتجسس: مركز ريادي من أجل تحليل الجماعات الإرهابية والرعاة الرسميين وشبكات الدعم اللوجيستة والمالية وسياسة مكافحة الإرهاب.

– منتدى فكرة: مجتمع على الخط يسعى إلى محاكاة نقاش عابر للحدود واللغات بهدف تقديم الأفكار التي من شأنها تؤدي إلى مستقبل أكثر إشراقاً للديمقراطيات العربية.

– برنامج الأبحاث التركية: يخوض على نحو نشط مع صناع القرار السياسي بنقاشات تتعلق بالبيئة السياسية والدبلوماسية والإستراتيجية لتركيا.

فيما يستضيف المعهد على نحو متكرر مؤتمرات عالية المستوى وبارزة مع صناع القرار السياسي والباحثين، فإن منتداه السياسي عبارة عن مناسبات عامة تشهد نقاشات وتحليلات يحضرها مسؤولون وصحافيون وتُبث بشكل حي. كما يُنظم المعهد مؤتمراً سياسياً سنوياً يجمع صناع السياسة البارزين إلى جانب صحافيين ودبلوماسيين وخبراء في واشنطن للقيام بنقاش معمق حول القضايا الأساسية التي تواجه أميركا في الشرق الأوسط المضطرب.

من أجل التأكيد على التزامه بصون السياسة الأمريكية، يتقبل المعهد الهبات والتبرعات فقط من المواطنين الأمريكيين والشركات والمؤسسات والمنظمات الأمريكية.

المدح والانتقاد

كثيرون هم المسؤولون والباحثون الذين مدحوا معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى من بينهم وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس ووزير الدفاع تشاك هاغل الذي قال: "لما يُقارب الـ٣٠ عاماً، يساعد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى حكومة الولايات المتحدة بفهم ورد أفضل على التحديات السياسية الكبيرة المُركزة في الشرق الأوسط".

كما تعرض المعهد مراراً وتكراراً للانتقاد. على سبيل المثال، في العام ٢٠٠٣ وجه البروفسور الفلسطيني الأمريكي ومدير معهد الشرق الأوسط في جامعة كلومبيا، رشيد خالدي، وجه انتقاداً حاداً للمعهد قائلاً إنه "ألد الأعداء للعرب والمسلمين" واصفاً إياه "بأداة الداعية الصهيونية الأكثر أهمية في الولايات المتحدة". كما أن جون مرشايمر بروفسور في العلوم السياسية في جامعة شيكاغو وستيفن وولت العميد الأكاديمي في جامعة هارفرد يصفان المعهد بأنه جزء من لب اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

مركز المصلحة الوطنية

مركز فكر غير ربحي وغير حزبي تأسس في العام ١٩٩٤ من قبل الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نكسون في العاصمة واشنطن. يسعى المركز إلى تطوير والإعراب عن رؤية إستراتيجية جديدة من أجل تعزيز المصالح الأمريكية في القرن الواحد والعشرين.

الأساس في نجاح المركز هو مجلس المدراء غير الحزبي الذي يتضمن بعض الشخصيات المرموقة في البلاد ذات الصلة بالاقتصاديات الدولية والتجارة والشؤون الأمنية. رجل الأعمال العالمي ورئيس المركز موريس غرينبرغ عمل على نحو وثيق مع ريتشارد نكسون لإنشاء المركز، وهو والرئيس الشرفي وزير الخارجية السابق هنري كسنجر جسدا فلسفته البراغماتية حيال السياسة الخارجية. ومع فلسفته غير الحزبية وتحليله المستند على الوقائع، كسب المركز الاحترام والمصداقية اللتين تسمحان له بالعمل على نحو فعال وبشكل ودي مع ممثلين عن كلا الحزبين في الهيئات التنفيذية والتشريعية التابعة للحكومة. بالنتيجة يلعب المركز وباحثوه دوراً مهماً في نقاشات السياسة العامة لأميركا.

تتضمن برامج المركز عقد المؤتمرات بشأن السياسة القومية التي استضافت شخصيات رفيعة المستوى على غرار الرئيسين السابقين جورج أتش. دبليو. بوش وبيل كلنتون ووزير الخارجية السابق هنري كسينجر ووزير الدفاع السابق جايمس ستشلسينجر والسيناتور جون ماكين وجوزيف ليبرمان وجون كيل ومدير الاستخبارات المركزية جورج تنت ومساعد الرئيس ومستشار شؤون الأمن الداخلي في البيت الأبيض جون برنن وغيرهم الكثيرين.

يرعى المركز أيضاً فرق عمل بارزة غير حزبية لمعالجة التحديات السياسية الأساسية. وراجع مسؤولون أمريكيون رفيعو المستوى عمل لجنة العام ٢٠٠٩ بشأن سياسة الولايات المتحدة اتجاه روسيا وكان العمل بالتعاون مع مركز بلفر وبرئاسة مشتركة مع السيناتورين السابقين غاري هارت وتشاك هاغل. وأسهم تقرير المجموعة باعتماد سياسة الجبر حيال روسيا. في العام ٢٠١٣، أسس المركز فريق عمل كبير معني بالسياسة الأمريكية اتجاه الصين بقيادة رئيس المركز موريس غرينبرغ ومستشار الأمن القومي السابق برنت سكاوكروفت والمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الجنرال مايكل هايدن والسفير السابق في الصين جون هنتسمان ورئيس هيئة الأركان المشتركة السابق الأدميرال مايكل مولن.

عدد من المسؤولين رفيعي المستوى الآخرين والمشرعين شاركوا في المناسبات التي استضافها المركز، من بينهم رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارتن دمبسي ومدير وكالة الاستخبارات المركزية دايفد بترايوس ومستشار الأمن القومي جايمس جونز.

المنشورات

ينشر المركز واحدة من المجالات الرائدة في البلاد والتي تُعنى بالشؤون الخارجية، هي ذا ناشونال إنترست (The National Interest)، عبارة عن منتدى شهري من أجل النقاش بشأن السياسة الخارجية الأساسية وقضايا الأمن القومي. وعلى غرار المركز، تؤكد المجلة على الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية ما يعني أنها تدعم القرارات المستندة على اعتبارات عالمية واقعية. والمقالات الواردة في المجلة تُقتبس على نحو متكرر في وسائل الإعلام وطنية مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوسط وَوول ستريت جورنال والمنشورات الدولية الرائدة كالفايننشال تايمز.

معهد دراسة الحرب

مركز أبحاث غير حزبي وغير ربحي تأسس في العام ٢٠٠٧ ويُعنى بالشؤون العسكرية. يُقدم المعهد فهماً مطلعاً عن الشؤون العسكرية عبر بحث موثوق وتحليل يُعول عليه. والمعهد ملتزم بتحسين قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ العمليات العسكرية والرد على التهديدات المنبثقة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية.

تأسس المعهد على يد الدكتورة كيمبرلي كاغان في أيار ٢٠٠٧ مع اتباع القوات الأمريكية لاستراتيجية جديدة في مكافحة التمرد لقلب الوضع الأمني المتردي في العراق. فكانت مُحبطة جراء الافتقار إلى المعلومات الدقيقة التي توثق التطورات على الأرض في العراق والأثر المضر على صناعة القرار. فأسست كاغان المعهد لتقديم تحليل علني ومستقل وفي الوقت الحقيقي عن العمليات العسكرية الحاصلة وهجمات المتمردين في العراق.

يعتقد المعهد بأن الوقائع على الأرض هي التي تؤدي إلى صوغ الإستراتيجيا والسياسة. وفي سعيه من أجل هذا المبدأ، يقوم المعهد بتحليل استخباري علني ومفصل من أجل تقديم المعلومات الأكثر دقة عن الصراعات الحالية والتهديدات الأمنية. وباحثو المعهد يقضون أوقاتاً في مناطق النزاع ويجرون التقديرات المستقلة. ومن خلال التقارير والأحداث، تقدم تلك الأبحاث المعلومات لصالح القادة العسكريين والمدنيين والمراسلين والرأي العام من أجل تحسين نوعية النقاشات السياسية.

نشرت كاغان تقريرها الأولي عن العراق في آذار ٢٠٠٧ ومنذ ذلك الحين أصبح المعهد مصدراً أسياسياً لتحليل موضوعي حول الديناميكيات السياسية والأمنية المتغيرة في العراق ويسهم في تغطية هذا الموضوع الهام حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد في العام ٢٠١١.

أطلق المعهد مشروع أفغانستان في نيسان ٢٠٠٩، حيث صب التركيز على الجماعات المتمردة مثل شبكة حقاني والسياسيين الأفغان والفساد وعمليات التحالف. ويستخدم المعهد علاقاته مع القادة العسكريين لنشر سلسلة من الممارسات في مكافحة التمرد التي تهدف إلى التقاط الدروس الأكثر أهمية من حروب اليوم من أجل تسريع تطبيق تلك الدروس في تشكيل إستراتيجية عسكرية جديدة.

البرامج

مشروع أمن الشرق الأوسط: ازدياد وتيرة العنف في الشرق الأوسط بعد المظاهرات وتغير الأنظمة إثر الربيع العربي أديا إلى وجود أرضية خصبة لتوسع الجماعات الإرهابية والصراع الطائفي والهيمنة الإيرانية. فأطلق معهد دراسة الحرب مشروع أمن الشرق الأوسط لمعالجة تلك التحديات. والتقارير الأولية للمشروع تطرقت إلى القوات البحرية الإيرانية والوضع الأمني في سوريا والصراع في ليبيا.

وكجزء من المشروع، يستمر المعهد بأن يكون واحداً من المنظمات الملتزمة بمراقبة الاستقرار في العراق وتقديم الأبحاث والتحليلات خاصة بعد سيطرة الدولة الإسلامية على مناطق في العراق.

كما أن تقفي أثر إيران وطموحاتها الإقليمية والعسكرية سمة أساسية في المشروع. فالنظام الإيراني يراكم تأسيس الوكلاء في الدول المجاورة ويحافظ على قدرة بحرية تشكل خطراً على السفن الأمريكية والدولية في مضيق هرمز.

منذ بداية الربيع العربي، أدى احتمال وقوع حرب أهلية في سوريا إلى التفاف سوريا وإيران والعراق ولبنان حول بعضهم البعض. وتهدد تلك الحرب باستثارة التوترات الموجودة أصلاً بين تلك الدول وجيرانها. في كانون الأول ٢٠١١، نشر المعهد أول تقرير من سلسلة تقارير حول سوريا بعنوان: "الصراع من أجل سوريا في العام ٢٠١١: تحليل عملاني وإقليمي".

التمويل

نظراً لكونه مركز أبحاث مستقل لا يستقبل

المعهد الهبات والتبرعات من الحكومة الأمريكية، لكن مصادر تمويله هي الشركات والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد. والجدير ذكره أن المعهد يحظى بالتمويل من شركات التصنيع العسكري مثل رايثون وجنرال داينمكس ودينكورب.

معهد فرايزر

مركز أبحاث كندي تأسس في العام ١٩٧٤ ويوصف على أنه محافظ وتحرر من الناحية السياسية. تنطوي مهمة المعهد على قياس ودراسة والإبلاغ عن تأثير الأسواق المتنافسة وتدخل الحكومة برفاهية الأفراد. المقر الأساسي للمعهد في فانكوفر، كندا وله علاقات مع شبكة عالمية مكونة من ٨٠ مركز أبحاث عبر شبكة الحرية الاقتصادية. يصف المعهد نفسه على أنه منظمة بحثية وتعليمية دولية مستقلة ويتطلع إلى عالم حر ومزدهر حيث الأفراد ينتفعون من الخيار الأكبر والأسواق المتنافسة والمسؤولية الشخصية. يُشير موقع فوربس إلى أن مركز الأبحاث تحرري بينما تصفه صحيفة نيويورك تايمز بأنه تحرري ومحافظ.

المعهد مشهور جراء مؤشره السنوي بعنوان الحرية الاقتصادية للعالم، الذي يُصنف بلدان العالم وفقاً لدرجة حريتها الاقتصادية. كما يصدر المعهد تقارير إقليمية ووطنية تصنف الحرية الاقتصادية لأميركا الشمالية وأميركا اللاتينية والعالم العربي والدول الفرنكوفونية. وتوزع تلك التقارير في أنحاء العالم عبر شبكة الحرية الاقتصادية.

كما يصدر المعهد تقريراً سنوياً بعنوان "انتظر دورك: أوقات الانتظار للرعاية الصحية في كندا"، وهو عبارة عن بيانات حول أوقات انتظار المستشفيات في كندا بالاستناد على مسح وطني للأطباء وأصحاب الشأن في الرعاية الصحية. وفي كل عام، ينشر المعهد تقريراً تحت عنوان "المسح العالمي لشركات التنقيب" تُصنف فيه أجواء الاستثمارات لحقوق التنقيب حول العالم بالاستناد على خيارات المنفذين والمدراء في صناعة التنقيب. إضافة إلى ذلك، يصدر المعهد ثلاث مجلات: منتدى فريزر وهو مراجعة تصدر مرتين في الشهر في كندا؛ وجهات نظر، مراجعة باللغة الفرنسية عن السياسة العامة في كويك؛ مراجعة الطلاب الكنديين، تقرير ينظر في الشؤون الحالية للطلاب ويُكتب من قبل الطلاب.

كما أن المعهد يستضيف بشكل دوري محاضرات حرة في كافة أنحاء كندا من أجل الطلاب والأساتذة والصحفيين مع التركيز على المفاهيم الاقتصادية الأساسية والقضايا ذات العلاقة بالسياسة العامة.

التمويل

في العام ٢٠١٠، أورد المعهد عن امتلاكه مقدرات بقيمة ٤,٥ مليون دولار وأن عائداته السنوية بلغت ١٠,٨ مليون دولار. والمعهد لا يقبل الهبات أو المدفوعات الحكومية مقابل البحث، بل يعتمد على مساهمات الأفراد والمنظمات والمؤسسات. ووفقاً للصحافي موراي دوبين، فإن ٣١٪ من عائدات المعهد تأتي من الشركات و٥٧٪ من المؤسسات الخيرية كمؤسسة دونر ومؤسسة جون دوبسون. كما أن تقارير عدة تورد أن معهد فرايزر تلقى مبلغاً بقيمة ١٢٠٠٠٠ دولار من الشركة النفطية العملاقة إيكسونموبايل. وبين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٠، قدمت مؤسسة تشارلز كوتش الخيرية ومؤسسة كلود لامب مبلغاً إجمالياً بقيمة ٥٠٠٠٠٠ دولار.

مركز السياسة الدولية

مركز فكر غير حزبي وغير ربحي يُعنى بالبحث والاستشارة في السياسة العامة مع مكاتب له في العاصمة واشنطن ونيويورك. تأسس في العام ١٩٧٥ كرد على حرب فيتنام. يهدف المركز إلى تعزيز السياسة الخارجية الأمريكية بالاستناد على التعاون الدولي ونزع الصفة العسكرية واحترام حقوق الإنسان.

تأسس المركز تحت رعاية مالية من قبل صندوق السلام لناشطين من بينهم المدير التنفيذي الحالي بيل غودفيلو والمسؤول المتقاعد حينذاك من الخارجية الأمريكية دونالد رانارد الذي شغل منصب المدير التنفيذي الأول في المركز. خلال سنواته الأولى، ركز المركز عمله على آسيا، خصوصاً السياسة الخارجية للولايات المتحدة اتجاه كوريا الجنوبية وعلاقتها بحكومة بارك تشونغ–هي. في العام ١٩٧٦، أدلى رانارد شهادة أمام الكونغرس بشأن الانتهاكات بحق حقوق الإنسان في كوريا الجنوبية ودور اللوبي الكوري الجنوبي في واشنطن.

في العام ١٩٨٣، بعد أن تلقت جنوب أفريقيا قرضاً من صندوق النقد الدولي، بدأ المركز حملة دفعت إلى بنود تمنع الممثلين الأمريكان في صندوق النقد الدولي من دعم القروض إلى البلدان التي تمارس التفرقة العنصرية. واستمر المركز في عمله البحثي بخصوص الممارسات العمالية والآثار الاقتصادية للتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا.

في منتصف التسعينيات، أسس المركز برنامج أمن أميركا اللاتينية الذي لا يزال مستمراً لغاية هذا اليوم. وعارض البرنامج عسكرة كولومبيا ودعم نقل الأموال لبرامج من أجل الإصلاح القضائي والتنمية الاقتصادية.

البرامج

يدير المركز حالياً برنامجين أساسيين: برنامج الحقوق الأساسية والأمن لأميركا اللاتينية وحملة الدفاع المشترك.

ضمن برنامج الحقوق الأساسية والأمن لأميركا اللاتينية يتفرع مشروع الأمريكيتين ومشروع عبر الحدود ومشروع كوبا. أما حملة الدفاع المشترك فهي جمع من المشاريع المرتبطة بالسياسة العسكرية الأمريكية. مشروع النصر بلا حرب وجماعة دراسة أفغانستان يركزان على الدور الأمريكي في حرب أفغانستان. أما مشروع آسيا فيستمر بالتركيز الأساسي على العلاقات مع كوريا الشمالية والعلاقات الهندية– الباكستانية. مشروع الأسلحة والأمن يركز على تجارة الأسلحة في العالم. ويبقى مشروع إصلاح الاستخبارات الذي يركز على دور وكالة الإستخبارات المركزية والحث على إصلاحها.

برنامج الاستقامة المالية العالمية يعزز السياسات القومية ومتعددة الجوانب من أجل تخفيف تدفق الأموال غير الشرعية وتعزيز التنمية والأمن العالميين.

❦ ❦ ❦

معهد مانهاتن للبحوث السياسية

مركز أبحاث أمريكي محافظ تأسس في نيويورك في العام ١٩٧٨ من قبل أنطوني فيشر ووليم كايسي. يهدف المعهد إلى تطوير ونشر أفكار جديد من شأنها تعزيز خيار اقتصادي أفضل ومسؤولية فردية.

يحتوي المعهد على الأقسام التالية:

– مركز الجامعة الأمريكية: مهمته لفت الانتباه إلى ظروف الجامعات المعاصرة. ويلقي المركز الضوء على التحديات الأساسية التي تواجه الجامعات اليوم من بينها ارتفاع التكاليف والافتقار إلى التعددية الفكرية والإخفاق في منح الطلاب التعليم الأساسي.

– مركز القيادة الرسمية والمحلية: يركز على التمويل العام والتعليم العام وتنفيذ الخدمات العامة. يستضيف المركز مناسبات رفيع المستوى ويصدر الكتب القيمة ويزرع بذور مبادرات سياسية تغييرية ويدير المواقع الشعبية على النت والتي تغوص معمقاً في القضايا الأساسية التي تواجه الحكومات الرسمية والمحلية.

– مركز السياسة الشرعية: يهدف إلى إيصال الأفكار الرصينة بشأن إصلاح القضاء المدني إلى صناع القرار السياسي. والباحثون في المركز كتبوا عدداً من الكتب ونشروا مقالات لهم في عدد من المجلات والصحف والجرائد الأكاديمية.

– مركز التقدم الطبي: مُكرس للكشف عن أهمية التقدم الطبي والربط بين مؤسسات الأسواق الحرة وجعل التقدم الطبي ممكناً ومتوفراً على نحو واسع في كافة أنحاء العالم. ويشجع المركز على تطوير البدائل السياسية المبنية على السوق من أجل الحفاظ على التقدم الطبي وتعزيز الابتكار

الطبي.

- مركز سياسة الطاقة والبيئة: يسعى إلى التأثير على نقاش سياسة الطاقة عبر تطوير وتعزيز الأفكار المتجذرة في المبادئ الاقتصادية للسوق الحر. ويجهد المركز من أجل إظهار أن السياسات المؤيدة للنمو وإمداد الطاقة يمكن أن تنسجم مع المخاوف البيئية.

المنشورات

يصدر معهد مانهاتن تشكيلة واسعة من الكتب والمقالات والآراء والتقارير والخطابات. والنشرة الرائدة للمعهد هي سيتي جورنال، وهي عبارة عن مجلة رباعية.

التمويل

يحظى المعهد بتمويل من المؤسسات والشركات والأفراد ومن بين المساهمين في تمويله إيكسونموبيل وتشايس منهاتن ونكستل ومؤسسة لينكولن. وخلال التسعينيات كانت صناعة التبغ من المصادر المؤولة الأساسية للمعهد. أما المؤسسات التي ساهمت بما يزيد عن مليون دولار لصالح المعهد فمن بينها: مؤسسة جون أولن ومؤسسة برادلي ومؤسسة سارة سكايف ومؤسسة سميث رتشردسون ومؤسسة وليم سيمون.

مركز التحليلات البحرية

مركز أبحاث أمريكي تأسس في العام ١٩٤٥ ويُعنى بالشؤون العسكرية والإستراتيجية مع التركيز على القضايا البحرية. محللو المركز قادوا مجال عمليات البحث ولأكثر من ٧٠ عاماً عالجوا قضايا ترتبط بالجهوزية العسكرية وتقييم العمليات وتحليل الأنظمة والخوض في الشؤون الخارجية والعلاقات الإستراتيجية والعمليات الإنسانية واللوجستيك. وعقود من الخدمة لصالح جماعة الدفاع الوطني أبقت المركز منغمساً باستمرار في العمل مع مجموعة من البيانات المعقدة ومشاكل غير محددة من ناحية المجال والمدى وقضايا ملحة. وهذا المخزون الواسع من الخبرة يسمح للركز بالحصول على كفاءات فريدة وتطوير مهارات تحليلية لا نظير لها.

اليوم، مع أكثر من ٣٥٠ محترفاً في مقره و٤٥ باحثاً في الميدان، ما يزال المركز يتبع مقاربة عالمية صحيحة في عمله. فيراقبون المحللون فيه جميع سمات أي عملية، سواء الأفراد أو القرارات أو الأعمال أو الانعكاسات، ومن ثم يتعاونون مع فريق البحث في المقر لتقييم البيانات والتوصل إلى استنتاجات. ونموذج أبحاث المركز أثبت قيمته لمروحة واسعة من صناع القرار الحكومي. وعمله، الذي ركز في العقود الأولى على المسائل المتعلقة بالعسكر، تصاعد ليتضمن التحقيق والتحليل لمروحة واسعة من القضايا ذات الاهتمام العام من بينها التعليم والأمن والداخلي وإدارة حركة الملاحة الجوية.

خلال الحرب الكورية، عمل محللو المركز في مجال جمع المعلومات وحل المشاكل التكتيكية وتقديم التوصيات من أجل تحسين الإجراءات وتوسيع الجهود الأساسية لحل مشاكل تكتيكية معينة مثل اختيار الأسلحة للهجمات البحرية الجوية على أهداف تكتيكية وجدولة الدعم الجوي القريب وتحليل القتال جو-جو وإطلاق النار في القصف البحري وتكتيكات الحصار. في العام ١٩٥٩، بعد أن أصبحت عملية اتخاذ القرار العسكري أكثر تعقيداً، أسس المركز مشروع الأبحاث البحرية بعيدة المدى. وأصبحت تلك الجماعة منخرطة في دراسة القضايا البحرية المستقبلية. ومع تصاعد الحرب في فيتنام، درس المحللون العمليات في جنوب فيتنام إضافة إلى الخسائر في الطائرات القتالية ودفاعات حاملات الطائرات والاستطلاع والدعم الناري البحري. في العام ١٩٨٢، بدأ المركز ببحث أساسي بشأن مفاهيم العمليات لاستخدام الاسطول الأطلسي في حرب عالمية، آخذاً بعين الاعتبار قضايا تبدأ من الأهداف السوفييتية ونوايا الحرب إلى أعمال البحرية التي يمكن أن تواجه الإستراتيجية السوفييتية. خلال عمليات عاصفة الصحراء، أرسل المركز محللين ممثلين له في القيادات البحرية في الشرق الأوسط لتقديم الدعم الهام. وبعد الحرب، طلب من المركز أن يكون الوكالة التابعة لسلاح البحرية من أجل جمع البيانات والتحليل. وواحدة من المهام الأساسية للمركز في التسعينيات كانت مساعدة البحرية والمارينز في إيجاد إستراتيجية أمن قومي جديدة (التي تحولت من التركيز على التهديدات العالمية إلى التحديات والفرص الإقليمية).

برامج المركز

تحليل التكنولوجيا والأنظمة المتطورة: يُساعد صناع القرار في الحصول أفضل الإمكانات المحتملة من استثماراتهم في التكنولوجيا والأنظمة.

أبحاث الصين: تقديم تحليلات معمقة عن الدور المتصاعد للصين في النظام الدولي والقضايا المهمة في العلاقات الأمريكية- الصينية والتطورات الهامة داخل الصين نفسها.

برنامج سلاح المارينز: لتحليل قضايا تهم جداً قيادة سلاح المارينز من بينها القوة البشرية والتدريب واللوجستيك والملاحة والدمج البحري والبرامج والموارد.

تحليل العمليات والتكتيكات: إجراء دراسات عملانية في العاصمة واشنطن حول الأنظمة والموارد والإندماج.

جماعة تقييم العمليات: إجراء أبحاث تستند على الميدان وتركز على التحديات العملانية التي تواجه الجيش والوكالات الحكومية الأخرى.

تحليل الموارد: تقديم خدمات تحليلية للمساعدة في تطوير وتقييم وتطبيق السياسات والممارسات والبرامج التي تجعل الأشخاص والميزانيات والمقدرات أكثر فاعلية وكفاءة.

الأبحاث الإستراتيجية: تحديد القضايا التالية في البحث والتحليل بشأن مروحة واسعة من القضايا الإستراتيجية والإقليمية والسياسية.

التمويل

يُمول مركز التحليلات البحرية فدرالياً من قبل البحرية والوكالات العسكرية الأخرى.

مركز مكافحة الإرهاب

مركز أبحاث أمريكي في الأكاديمية العسكرية الأمريكية في وست بوينت، نيويورك، تأسس في العام ٢٠٠٣ لتقديم التعليم والبحث التحليل السياسي في المجالات الخاصة بالإرهاب ومكافحة الإرهاب والأمن الداخلي والصراع الداخلي.

إبان الهجمات التي استهدفت الولايات المتحدة في أيلول ٢٠٠١، كان منهاج مكافحة الإرهاب في وست بوينت يتألف من صف اختياري واحد. ومن أجل ملأ الهوة وتقديم مصادر تعليمية أوسع في القضايا المتعلقة بالإرهاب، رحبت الأكاديمية بفكرة تأسيس مركز مكافحة الإرهاب وتضمينه في قسم العلوم الاجتماعية. وما لبث أن حقق المركز اعترافاً دولياً بمجاله التعليمي والبحثي. يستند المركز على نحو فريد على الرابط بين النظرية والممارسة، ما يسمح له بأن يكون نقطة مركزية وصوتاً مستقلاً بشأن الإرهاب وإستراتيجية مكافحة الإرهاب داخل الحكومة والمجتمع الأكاديمي. واليوم يواصل المركز عمله ليكون شريكاً مع مؤسسات في كافة أنحاء البلاد من بينها العسكرية وتلك الخاصة بتطبيق القانون من أجل رسم سبل كيفية فهم التهديد الإرهابي بحيث يمكنها العمل بثقة.

مهمة المركز الاستشارية تنطوي على تقديم تبصر فريد بشأن مشكلة الإرهاب من أجل إعلام النقاشات السياسية. ونظراً لخبرة المركز العميقة واستقلاليته، يُطلب منه أن يكون صوتاً تحليلياً موثوقاً ومستقلاً لشخصيات بارزة في صنع القرار إضافة إلى آخرين يعملون في الميدان. ولتاريخه، ساعد المركز مكتب التحقيقات الفدرالي وأعضاء الكونغرس وقدم الاستشارة لقادة عسكريين كبار. إضافة إلى ذلك، للمركز علاقات مع القطاع الخاص من أجل التواصل مع قادة من خارج الحكومة ومساعدتهم في فهم التهديد الإرهابي الذي يهدد الولايات المتحدة والعالم. ويقدم المركز أيضاً عروضاً واقعية لجماعات متنوعة على علاقة بالأمن القومي ومراكز الأبحاث مثل مجلس العلاقات الخارجية ومجلس الشؤون العالمية.

إضافة إلى التعليم في كيفية مكافحة الإرهاب، ينشر المركز باستمرار مروحة واسعة من التحليلات والتقارير المرتبطة بمجال تخصصه. والبرامج الأربعة في الأسفل تشمل أساس جدول البحث في المركز وتعكس فهم القضايا الإرهابية المعاصرة الأساسية التي تواجه المسؤولين الأكاديميين والحكوميين. ويُبنى البحث على ثلاث أفكار أساسية: دراسة التهديدات الصاعدة وتحدي المنطق التقليدي وتقديم تبصر حدسي مضاد وتسليط الضوء على المصادر الفريدة للمعلومات من العالم في الإنتاجات البحثية.

في محاولة لرسم صورة أكثر تكاملاً عن الدولة الإسلامية (داعش)، أصدر المركز تقريراً يحدد المجالات الأساسية التي أظهرت فيها الدولة الإسلامية قوتها وتعلمها وتأقلمها. كما يُسلط التقرير الضوء على مجالات الضعف الأساسية والأخطاء والإخفاقات. التقرير بعنوان "الجماعة التي تسمي نفسها دولة: فهم نشوء وتحديات الدولة الإسلامية" يقتفي أثر النشوء التاريخي للمجموعة مع التأكيد على حقيقة التصميم والقدرة على الاستفادة من الأحداث التي أدت إلى نشوء الدولة الإسلامية.

البرامج

العقيدة الإرهابية: يفحص الأفكار التي تؤدي إلى الإرهاب المعاصر وانتقال تلك الأفكار والإنفصال العقائدي داخل الحركات العنفية.

الإستراتيجية والبنية الإرهابية: يفحص الأطراف والمنصات التنظيمية والأساليب العنفية التي يستخدمها الإرهابيون في مسعاهم لتحقيق أهدافهم.

جنوب آسيا: يُقارن البرنامج طبيعة التهديد

الإرهابـي المنبثـق والمتصاعـد في باكستـان وأفغانستان والهند وبنغلادش.

التهديـدات الصاعـدة: يُعلم الجماعـات الأكاديمية والسياسـية بشـأن التهديـدات الإرهـابيـة النـاشئة ويبحـث في ظاهـرة الإرهـاب مـع التركيـز علـى الابتكار والتطور لدى الأطراف الإرهابية الموجودة وصعود تهديدات جديدة.

التمويل

يحظـى المركـز بتمويل خاص ومصـادر التمويل الأساسية تأتي مـن دعم أشخاص مثل روز بيروت وجورج غيلمور.

مركز دراسة الرئاسة

مركـز أبحاث أمريكي في العاصمة واشنطن تأسس في العـام ١٩٦٥. مهمته تعزيز القيادة في الرئـاسة والكونغرس والتعـاون بينهمـا وصـون الذاكـرة التاريخية للرئـاسة عبر تحديـد الدروس الهامة من النجاحات والإخفاقات التنفيذيـة السابقة وإيجاد حلـول خلاقة للتحديـات القوميـة الحالية وتحديد سبل تنظيـم أفضـل للحكومة الفدراليـة المحوسبة وتثقيـف وإلهـام الجيـل القـادم مـن قـادة أميركا لتجسيـد المدنيـة والشموليـة والميـزة في حياتهم العامة والخاصة.

تأسس المركز بناءً علـى إلهام دعوة الرئيس دويت إيزنهاور مـن أجل برامج حـول الرئاسة الأمريكية مـن أجـل الطـلاب القدامـى والشباب مـع تميز من ناحية الدقـة والموضوعيـة. ثم بـدأ المركز تثقيف القـادة الشبـاب وفحص قضايـا السياسـة العامة التـي تطلبـت الاعتبـارات والأفعـال الرئـاسية. في أواخـر العـام ٢٠٠٨، أطلـق المركز مبـادرة تهدف إلى حس الأمة بالمدنية والهـدف ومساعدة صناع القـرار السياسـي بتطويـر حلـول عمليـة ومتينـة للأزمات الوطنية.

برامج المركز مصممة من أجل جمع أعضاء الهيئات التنفيذيـة والتشريعيـة مـع بعضهـم البعـض إلى جانـب قادة مـن القطاع الخاص ومراكـز السياسة العامـة والمجتمعـات الأكاديميـة والبحثيـة حول تشكيلـة من البرامج والمشاريـع الهادفة إلى تعزيز الحكم القومي وحل التحديات القومية الهامة.

المشاريع السابقة

تقريـر عن الانتخابات الرئـاسية عام ٢٠٠٠: أصدر المركز عدداً من الأبحـاث المتعلقة بـالرئـاسة وحملت اسـم: ست حـالات دراسـة في القيـادة الرئـاسيـة والابتكار المتقدم والإصلاح الإستراتيجي الشامل. كما أصدر عـدداً من النشرات من أجل إعداد الإدارة للتحديـات التي تواجه المكتـب التنفيذي في البيئة ما بعد الحرب البـاردة.

مجموعة دراسة العراق: كان المركز واحداً من أربعة منظمـات منضويـة تحت مجموعـة دراسـة العراق بقيـادة وزيـر الخـارجيـة السـابـق جايمـس بـايكـر ورئيـس لجنـة ١١ أيلول عضـو الكونغرس لي أتش. هـاملتـون. وسمى المركز خـبراء لجميع مجموعات العمـل التي قدمت التحليـل والأبحـاث حول الوضع السياسـي في العراق والبيئـة الإستراتيجية الدولية والإقليميـة الأوسـع والقضايـا العسكريـة والأمنية وإعـادة الإعمـار والتنميـة الاقتصاديـة. كما شغل موظفو المركز مناصب مستشارين لجماعات العمل في البيئة الإستراتيجية.

العلاقات ما بين الأطلسي: برنامج فحص دور حلف شمـالي الأطلسـي في الحرب علـى الإرهـاب ووضع قُدمـا سلسلة من الاقتراحات بشـأن تعاون إضافي بين حلـف شمالي الأطلسي والاتحـاد الأوروبي في الأمـن العالمـي والداخلـي وحدد الممـرات الأفضل والقـدرات المؤسساتيـة بـين الحلـف والاتحـاد الأوروبـي ومجموعة الثمانية. وفي العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، أطلـق المركز مبادرة هدفها مساعدة قادة أوروبـا الصاعديـن من أجل فهم أفضـل للتحديات وعمليات المرحلة الانتقالية.

المشاريع الحالية

إنقاذ التقدم المستقبلـي لأمريكا: في أيلول ٢٠٠٨، تلقى المركز هبة من مؤسسة بيتر بترسون لمساعدة الإدارة الجديـدة في مواجهـة أمـيركا للانحـدار الحـالي في اقتدارهـا ووحدتهـا وقيادتها العالمية. التقديـر الشامل الـذي نُشر في العـام ٢٠٠٩، جسد الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق حول تحديات وطنية هامة من بينها: الابتكار والنمو الأمريكيان، والمشاريـع التجاريـة صغـيرة ومتوسطـة الحجم، والبنيـة التحتيـة والنقـل، والميزانيـة والضرائـب، والتغـير المناخـي، والمـوارد والإدارة، والتمويـل، والتجـارة والاقتصاديات، والأمن القومي، والعلوم والتكنولوجيـا، والابتـكارات. في كـافـة مراحـل المشـروع، عمـل المركـز على نحـو وثيق مـع قادة الكونغرس وخبراء ميدانيـين ومسؤولين حكوميين سابقـين وأكاديميـين بـارزين لمساعـدة عمل إدارة أوبـامـا وإيصـال استنتاجـات المشروع للشعـب الأمريكي.

الأمـن الداخلي: يتطـرق المركـز إلى تحديات الأمن الداخلـي الإستراتيجية التي تتطلـب قيادة رئـاسية كما أطلق مبادرات سياسية حول مكافحة الأسلحة

النووية المهربة. وبحث المشروع في الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وكندا وتعزيز العلاقة الأطلسية في الحرب على الإرهاب.

التأسيس من أجل فهم دولي: يدعم المشروع استخدام الإصدارات الإعلامية وتقنيات الإعلام الرقمي من أجل تعزيز الفهم المتبادل والتعاون العابر للحدود والثقافات الأديان. وكجزء من هذه المهمة، يدعم المشروع المبادرات المستندة على الإعلام التي تعزز الأهداف الاجتماعية الإيجابية مثل الصحة العامة العالمية والتنمية المستدامة واستخدام الطاقة والتنمية البيئية والتقارب المدني.

المنشورات

يُصدر المركز بشكل دوري الكتب والتقارير والمقالات المتعلقة بالرئاسة والتي تهم صناع القرار السياسي والرأي العام. وتتضمن المنشورات:

- رباعية الأبحاث الرئاسية
- أبحاث ما بعد ١١ أيلول
- القيادة والتمدن المستندان على التميز

معهد آسبن

منظمة دولية غير ربحية تأسست في العام ١٩٥٠ في واشنطن. المنظمة مكرسة من أجل تعزيز القيادة المثقفة وتقدير الأفكار والقيم المناسبة والحوار المنفتح حول القضايا المعاصرة. يحظى المعهد بشركاء تحت اسم معاهد آسبن في برلين وروما ومدريد وباريس وليون وطوكيو ونيودلهي وبراغ وبوخارست، إضافة إلى مبادرات قيادية في الولايات المتحدة وأفريقيا والهند وأميركا الوسطى.

مجلس الأمناء في المعهد يضم سياسيين ورجال أعمال ومسؤولين حكوميين وأكاديميين. ومن بين أعضاء المجلس: مادلين أولبريت وخافيير سولانا وهنري لويس غايتس ووليم بادينغر وستيفن كارتر وسيزار كوند ديفيد جرجن وسلمان خان ومايكل زانتوفسكي وديفيد كوتش والملكة نور في الأردن وكونداليسا رايس.

يهدف المعهد إلى تعزيز القيادة المبنية على القيم وتشجيع الأفراد من أجل عكس المثاليات والأفكار التي تحدد أي مجتمع جيد وتقديم مكان محايد ومتوازن من أجل النقاش والعمل بشأن القضايا الهامة.

البرامج السياسية

لدى معهد آسبن أكثر من ٢٠ برنامج سياسي من أجل تعزيز معرفة القطاع العام والخاص بشأن القضايا السياسية التي تواجه المجتمع. وتكشف البرامج عن مواضيع مثل فرص السلام في الشرق الأوسط والاتصالات والإعلام وسياسة المعلومات والفرص الاقتصادية في أميركا الريفية وغيرها من المواضيع.

مجموعة آسبن الإستراتيجية تجمع خبراء بارزين في السياسة الخارجية والأمن القومي من أجل البحث في التحديات المهمة التي تواجه الولايات المتحدة.

- برنامج حول الاقتصاد العالمي: يعزز الحوار بين القادة في الأعمال التجارية والتمويل والحكومة والإعلام من الدولة الصناعية والنامية من أجل إيجاد مقاربات جديدة للتحديات الاقتصادية.
- برنامج آسبن للاتصالات والمجتمع: يعزز الحوار عملية صنع القرار في مجالات الاتصالات وسياسة المعلومات. ويجمع القادة من أجل تقييم أثر الاتصالات وأنظمة المعلومات المعاصرة وتطوير نماذج جديدة لسياسة الاتصالات.

شبكة آسبن لأعمال التنمية وهي عبارة عن شبكة عالمية تفحص الأعمال في الأسواق الصاعدة. ويقدم أعضاء الشبكة خدمات التمويل والدعم التجاري للأعمال التجارية الصغيرة والناشئة.

- مجموعة إستراتيجية المجتمع: تجمع قادة المجتمع وأصحاب المهن وصناع القرار أصحاب العلاقة بالتنمية الإقليمية والتنمية الاقتصادية في المجتمع والأرزاق العائلية وتنمية المصادر الخيرية المحلية.
- برنامج الكونغرس: يقدم برامج تعليمية غير حزبية من أجل تعزيز القيادة حول قضايا السياسة العامة بين أعضاء الكونغرس الأمريكي.
- مجلس قادة نساء العالم والمبادرة الوزارية: يهدف إلى تعزيز الحكم الحسن والمساواة بين الجنسين وزيادة عدد وفاعلية النساء في الأدوار القيادية رفيعة المستوى.
- برنامج الفرص الاقتصادية: يُحسن الإستراتيجيات التي تربط الفقراء والعاطلين عن العمل بالاقتصاد السائد. ويُسهل البرنامج تعليم كيفية استخدام البحث عن مشاريع صغيرة وإستراتيجيات التوظيف المستندة على الصناعة والحصول على رأس المال من أجل المستهلكين أصحاب الثروات القليلة.
- برنامج التعليم والمجتمع: يحدد القضايا

السياسية المتصاعدة ويشجع على مبادرات جديدة في التعليم.

- مبادرة الأمن الداخلي: برنامج يفحص القضايا المرتبطة بالأمن الداخلي الأمريكي وتقييم التقدم الذي تحرزه وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ورفع التوصيات من أجل أن تكون أميركا أكثر أمناً.
- مجموعة إستراتيجية الشرق الأوسط: تتضمن رجال أعمال وقادة سياسيين أمريكان وفلسطينيين وإسرائيليين ملتزمين بتحسين الفرص من أجل السلام في الشرق الأوسط.
- برنامج الطاقة والبيئة: يجمع رجال أعمال ومسؤولين حكوميين في منظمات تعليمية وبحثية وبيئية من أجل السعي للوصول إلى حلول خلاقة للقضايا المحلية والدولية ذات الصلة بالطاقة والاستدامة البيئية.

التمويل

يحظى المعهد بتمويل من الشركات والمؤسسات والأفراد. ومن بين المؤسسات التي ساهمت إلى حد كبير في تمويل المعهد: شركة كارنيغي وصندوق إخوة روكفلر ومؤسسة غايتس ومؤسسة لومينا ومؤسسة فورد.

مركز بيغن السادات للأبحاث الإستراتيجية

مركز أبحاث إسرائيلي يسعى إلى تعزيز الأجندة الصهيونية الواقعية المحافظة من خلال البحث في الأمن والسلام لإسرائيل. يهدف المركز إلى المساهمة في الدفع نحو السلام والأمن في الشرق الأوسط من خلال أبحاث موجهة سياسياً بشأن الأمن القومي في الشرق الأوسط. يقع المركز في قسم العلوم السياسية داخل جامعة بار-إيلان. أسس المركز من قبل الزعيم اليهودي- الكندي طوماس هشت وكان مكرساً من أجل مناحيم بيغن وأنور السادات اللذين وقعا اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية، وهي أول اتفاقية سلام تُوقع بين إسرائيل وبلد عربي آخر. ووفقاً لصحيفة هآرتس، يُعتبر المركز منظمة يمينية بشكل أساسي تتبنى وجهات النظر المؤيدة للعمل العسكري. ويدير المركز البروفسور إفرايم إنبار الذي وُصف من قبل مجلة ذا فوروارد بأنه أكاديمي يميني.

يخوض المركز أبحاثاً في القضايا العامة التي تهم إسرائيل مثل السمات الصعبة لقيام دولة فلسطينية وخطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية العربية ومخازن الصواريخ وعلاقات إسرائيل مع البلدان الأساسية مثل تركيا والهند.

الباحثون في المركز هم من المفكرين الإستراتيجيين والخبراء الأكاديميين والعسكر. والنشرات التي يصدرها المركز والتوصيات السياسية توجه إلى صناع القرار السياسي الإسرائيلي في الحياة العسكرية والمدنية والمؤسسات الأمنية والخاصة بالشؤون الخارجية في إسرائيل والخارج والسلك الدبلوماسي والصحافة والمجتمع الأكاديمي وقادة الجاليات اليهودية حول العالم الرأي العام المثقف. ينظم المركز المؤتمرات والمحاضرات لجمهور دولي ومحلي، عبر جمع خبراء رادة من الحياة الأكاديمية والعامة في إسرائيل والخارج. ويبني المركز علاقات تعاونية مع مراكز أبحاث إستراتيجية رائدة في العالم، سواء من أنقرة أو واشنطن أو لندن أو سيول. ويقوم المركز بأبحاث متخصصة بناء على عقود تُبرم مع المؤسستين الأمنية والشؤون الخارجية الإسرائيلية وحلف شمالي الأطلسي.

مجالات البحث

- عملية التفكير الإستراتيجية الإسرائيلية
- الردع والأمن الإقليمي
- البدائل الإستراتيجية في عملية السلام
- السياسة الداخلية والخارجية للسلطة الفلسطينية
- الرأي العام الإسرائيلي بشأن الأمن القومي
- العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية
- العلاقات الإستراتيجية الإسرائيلية- التركية
- الأمن في شرق منطقة البحر الأبيض الأوسط
- الموارد المائية في الشرق الأوسط
- انتشار أسلحة الدمار الشامل
- التحكم بالأسلحة في الشرق الأوسط
- الصناعات العسكرية
- الجيش الإسرائيلي في المستقبل
- علاقات إسرائيل مع آسيا

معهد شرق – غرب

مركز أبحاث دولي تأسس في العام ١٩٨٠ في نيويورك ويركز على حل الصراعات الدولية عبر مروحة من الوسائل من بينها برنامج تعقب الدبلوماسية واستضافة المؤتمرات الدولية وإصدار النشرات التي تُعنى بالقضايا الأمنية الدولية.
ويركز المركز على عدد من المجالات المختلفة مثل أمن السايبر والدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة الإستراتيجية (التي تشمل العلاقات الأمريكية– الروسية والصينية الأمريكية) والأمن الاقتصادي والأمن الإقليمي. وإضافة إلى مقره في نيويورك، لدى المركز مكتبان في بروكسل وموسكو.
في العام ١٩٨٤، استضاف المركز أول النقاشات العسكرية– العسكرية بين حلف شمالي الأطلسي وبلدان حلف وارسو. وتلك المحادثات التي ركزت كثيراً على تأسيس إجراءات بناء الثقة بين الطرفين، أدت في النهاية إلى اتفاق فرض على الطرفين تحذير الآخر بتحركات الجنود.
بعد سقوط جدار برلين واندلاع الصراعات في جنوبي شرق أوروبا، عمل المركز من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، مُشجعاً على التعاون العابر للحدود وتدريب القادة في الدول الديمقراطية. في القرن الواحد والعشرين، توسعت عمليات المركز جغرافياً لتطال الصين وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط مع التركيز على قضايا منها الأمن السايبري والأمن الاقتصادي ومكافحة التطرف.
في أيار ٢٠٠٩، أصدر المركز تقريراً بعنوان "تقييم التهديد المشترك بشأن إيران"، وكان نتاج عمل خبراء أمريكان وروس رفيعي المستوى جمعهم المعهد. والتقدير، الذي خلص إلى أن النظام المخطط له لن يؤمن الحماية في وجه أي تهديد نووي إيراني، ساعد في دفع قرار إدارة أوباما للتخلص من خطة الدفاع الصاروخي البالستي التي عرضتها إدارة بوش واستبدالها بخطة أخرى.

البرامج

مبادرة بناء الثقة الإستراتيجية: تتضمن عمل المعهد مع روسيا والصين والولايات المتحدة. ومن خلال عمله من روسيا، يسعى المركز إلى بناء علاقة مستدامة الثقة بين روسيا وشركائها في مجموعة الـ٨ والقوى الصاعدة الجديدة في العالم. وكان هذا البرنامج مسؤولاً عن تأسيس تقييم التهديد المشترك بشأن إيران. برنامج الصين، الذي أطلق في العام ٢٠٠٦، يسعى إلى تعزيز اندماج الصين في الجو الدولي كشريك منتج. ومثال على برنامج الصين في المركز هو تأسيس محادثات الأطراف الثلاث السنوية بين قادة من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي والحزب الشيوعي الصيني.
كما أن مبادرة بناء الثقة الإستراتيجية تشمل عمل المعهد بشأن قضايا أسلحة الدمار الشامل.
ويهدف برنامج أسلحة الدمار الشامل، الذي بدأ في العام ٢٠٠٦، إلى تخفيف العقبات السياسية أمام التخلص من تهديد الأسلحة النووية. وقد نظم المعهد سلسلة من المناسبات واللقاءات في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ شملت النقاشات حول الأسلحة في المجتمع الدولي.
برنامج الأمن الإقليمي: يتطرق هذا البرنامج إلى المشاكل الإقليمية التي تتطلب الانتباه من المجتمع الدولي. والقضايا الحالية تتضمن: الأمن الاستقرار في أفغانستان وجنوب غرب آسيا، والأمن الأوروبي– الأطسي. وبرنامج الأمن الإقليمي شريك مباشر لشبكة البرلمانيين من أجل منع الصراع، وهي شبكة أوجدها المركز في العام ٢٠٠٨ ومنذ ذلك الحين وهي تتوسع فأصبحت تضم ١٥٠ برلمانياً من أكثر من ٥٠ بلداً. وأعضاء الشبكة يترجمون الأفكار إلى سياسة.
مبادرة الأمن الاقتصادي: برنامج أطلق في العام ٢٠١١ ويركز على زيادة المرونة وقدرات الرد في المناطق المهددة من نقص في المياه والغذاء والطاقة. ويعمل البرنامج مع مستثمرين عالميين لمعالجة معضلات النمو والاستدامة ويركز أيضاً على أمن الاقتصاد الرقمي. ومثال على عمل البرنامج نذكر مؤتمر الأمن العالمي السنوي، عُقد لأول مرة في العام ٢٠٠٣، ويجمع خبراء من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وأكاديميين لكشف مثل مواجهة التطرف والبنية التحتية الأمنية وأمن الطاقة.

مركز موشيه دايان للأبحاث شرق الأوسطية والأفريقية

مركز أبحاث متعدد الجوانب مكرس لدراسة التاريخ المعاصر والشؤون المعاصرة في الشرق الأوسط وأفريقيا. لا يتخذ المركز أي مواقف أو سياسات موصى بها. ومن خلال البحث والنشرات والمؤتمرات وجمع الوثائق والخدمة العامة، يسعى إلى إعلام المجتمع المدني وتعزيز الحوار بشأن

تعقيدات الشرق الأوسط المتغير باستمرار. ومن خلال ذلك، يأمل المركز من خلال مهمته في تعزيز السلام من خلال الإدراك.
أسس المركز في جامعة تل أبيب في العام ١٩٨٣، والأصدقاء الكرماء للراحل موشيه دايان ساعدوا في تقديم التمويل الضروري من أجل تأسيس المركز والحفاظ على استمراريته. والمركز جزء من كلية التاريخ وكلية سالي أنتين للإنسانيات في جامعة تل أبيب.

المنشورات

ملاحظات تل أبيب: نشرة تحليلية تصدر مرتين في الشهر بشأن الشؤون والتطورات الإقليمية الأخيرة في الشرق الأوسط. ولها تاريخ توزيع منظم حيث تُنشر في الـ ١٠ والـ٢٦ من كل شهر. وفي بعض المرات، حسب الأحداث التي تحصل في المنطقة وتصبح أنباءً ملحة، يقدم الباحثون في المركز طبعات خاصة عن ملاحظات تل أبيب لإبقاء المسجلين في الموقع على دراية بجميع الأحداث.
خلاصة وقائع الشرق الأوسط: نشرة أسبوعية من المقالات من مصادر إخبارية باللغة الإنكليزية في العالمين العربي والإسلامي. وتقدم للقراء تعليقات وتحليلات إخبارية من الصحافة العربية والتركية وتُعد مصدرا مرجعاً سريعاً.
اقتصادي: اقتصاد الشرق الأوسط؛ رسالة إخبارية الكترونية شهرية تطلع المسجلين في الموقع على التحليلات الاقتصادية لأطراف أساسية وعلى الأحداث التي تؤثر على الأسواق والمجتمعات في الشرق الأوسط. تصدر نشرة اقتصادي مرة كل شهر باللغتين الانكليزية والعبرية.
الشرقية: مجلة أكاديمية تصدر مرتين في السنة في عمل مشترك بين مركز موشيه دايان وجمعية الدراسات الشرق الأوسطية والإسلامية. تنشر مجلة الشرقية مقالات علمية حول التاريخ الأخير والسياسيات في الشرق الأوسط وأفريقيا وتسعى إلى تعزيز ونشر عمل الباحثين أصحاب المعرفة المباشرة بثقافات ولغات المنطقة. وكل قضية تتضمن ست مقالات، وعدد منها يستند على موضوع مُستلهم من الأحداث المعاصرة في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.
مفترق طرق الشرق الأوسط: نشرة الكترونية باللغة العبرية تُوزع شهرياً وتقديم تغطية معمقة وتحليلاً للأحداث في كافة منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.
مراجعة كتاب الشرق الأوسط: تحتوي على مراجعات مقارنة مطولة ومراجعات تقليدية. تتعامل المقالات مع مجموعة من المواضيع المرتبطة بالدراسات الإسلامية والشرق الأوسطية. وتغطي المواضيع على نحو غير محدود العلوم السياسية والاقتصاديات والتاريخ واللغة والجغرافيا والقضايا الثقافية في المنطقة. وتصدر المقالات باللغة الإنكليزية حصرا.
الديوانية: عبارة عن نقاش مفتوح ولقاء للأدمغة. تقدم النشرة نظرة أوسع عن الشرق الأوسط المتعدد الجوانب. ومن المحادثات حول قضايا متنوعة في المنطقة، تقارن الديوانية الأحداث والتوجهات الأخيرة.

البحث

يركز البحث في المركز على العالمين العربي والإسلامي (بما في ذلك شمالي أفريقيا) وتركيا والصحراء الإفريقية الكبرى مع التأكيد على التاريخ المعاصر والشؤون المعاصرة. معظم الباحثين في المركز لهم باع في التاريخ مع كل ما يتطلبه البحث الوثائقي وعلى دراية بلغتين أو أكثر من لغات الشرق الأوسط كالعربية والتركية والعبرية والفارسية والكردية. وبعض برامج المركز هي شراكة مع مؤسسات وجامعات من خارج إسرائيل مثل: مجلس التعليم الأعلى لجمهورية تركيا ومجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ومعهد السياسة الخارجية التركية في أنقرة والمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

أبرز الخبراء

عوزي رابي: باحث في التاريخ المعاصر للدول والمجتمعات في الخليج الفارسي والشرق الأوسط والنفط والسياسة في الشرق الأوسط والعلاقات العربية– الإيرانية والتوترات السنية– الشيعية.
إريت باك: باحث في الصوفية والأسلمة في غرب أفريقيا، والإسلام والسياسة في أفريقيا ما بعد الاستعمار، وحل الصراعات في أفريقيا.
أوفرا بنغيو: باحث في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط والسياسة المعاصرة للعراق واللغة العربية.
إسحاق غال: باحث في التاريخ الاقتصادي الشرق الأوسطي، والاقتصادي السياسي الشرق الأوسطي والقضايا الإستراتيجية المرتبطة، والاقتصاد والأعمال التجارية في الشرق الأوسط.
راشل كانتز فدر: باحثة في المجتمع المدني في العالم العربي، والمجتمع والسياسات الفلسطينية، والإسلام المتطرف في الشرق الأوسط، والتاريخ المعاصر لمصر والأردن.
مشير ليتفاك: باحث في التاريخ الشيعي المعاصر، والسياسات الفلسطينية والمسارات العربية.
إيتامار رابينوفيتش: باحث في التاريخ والسياسات لسوريا ولبنان.

التمويل

يُمول المركز من قبل جامعة تل أبيب والهبات والمنح البحثية والمساهمات ورسم الاشتراكات.

مؤسسة أمريكا الجديدة

مركز أبحاث أمريكي غير ربحي وغير حزبي مختص بالسياسة العامة تأسس في العام ١٩٩٩ في العاصمة واشنطن دي سي. يركز المركز على مروحة من القضايا من بينها الأمن القومي والتكنولوجيا والصحة والطاقة والتعليم والاقتصاد. ويهدف المركز إلى استثمار مفكرين جدد وأفكار جديدة لمعالجة التحديات المستقبلية التي تواجه الولايات المتحدة.

البرامج

برنامج أبحاث الأمن القومي: يبحث ويحلل في مروحة واسعة من القضايا العالمية بدءاً من القاعدة ووصولاً إلى إستراتيجية السياسة الخارجية القومية العامة. ومع تواجد صحافيين من أمثال ستيف كول وبيتر برغن، كان للمؤسسة مشكاة سياسية في قضايا أفغانستان ومكافحة الإرهاب. برغن، الذي يدير البرنامج، هو محلل في الأمن القومي في شبكة السي أن أن ومؤلف لعدد من الكتب الأكثر مبيعاً. أما كول، رئيس المؤسسة، فهو أيضاً كتب عدداً من الكتب حول القاعدة وأفغانستان. وجايمس راين في نيويورك تايمز توافق مع كول بشأن الكشف عن كيفية مساعدة السعودية وعملياتها الاستخبارية في صعود بن لادن والتطرف الإسلامي في أفغانستان. يركز البرنامج على الشرق الأوسط وتغطي التحليلات والتعليقات كل ما يحدث في المنطقة وشمالي أفريقيا.

معهد التكنولوجيا المنفتحة: هو من أكبر برامج المؤسسة. ومجالات البحث تركز على بناء شبكات المجتمع اللا سلكية وإنشاء وإدارة مصدر منفتح لدعم الأدوات البحثية والاختبارات السريعة واسعة النطاق.

مبادرة الصبغة المستقبلية: تكشف التكنولوجيات الصاعدة وآثارها على المجتمع والسياسة العامة. وتركز على سلسلة من القضايا التي رغم عدم فهمها بشكل معمق اليوم يمكن أن تعيد رسم النقاشات السياسية في العقد القادم.

الباحثون في المركز ينشرون باستمرار مقالات في النشرات الوطنية الرائدة من بيها فورن أفيرز وفورن بوليسي ونيو ربابلك ونيويورك تايمز وذا ناشونال إنترست ونيويوركر وذا أمريكان كونسرفاتف وغيرها.

التمويل

تتلقى المؤسسة التمويل من القطاع الخاص والعام. وتأتي ٧٠٪ من نسبة التمويل من الشركات الخاصة والأفراد، فيما الباقي يأتي من المؤسسات العامة من بينها الحكومة الأمريكية. وقائمة المنظمات المساهمة التي دعمت المؤسسة في العام ٢٠١٣ تضمنت ما يزيد عن ١٤٠ مساهماً.

المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب

مركز أبحاث إسرائيلي غير ربحي تأسس في العام ١٩٩٦ في مركز هرتسيليا. يُعد المركز معهداً أكاديمياً رائداً بهدف مكافحة الإرهاب في العالم وتسهيل التعاون الدولي في الحرب العالمية ضد الإرهاب. وُصف المعهد من قبل فورن أفيرز بأنه يمثل وجهة النظر الإسرائيلية المحافظة. يصف المعهد نفسه على أنه يقدم الخبرات في الإرهاب ومكافحة الإرهاب والأمن الداخلي والتحليل الاستخباري والأمن القومي والسياسة الدفاعية. ويذكر موقعه على النت أن جهود المنظمة ومواردها مكرسة لمقاربة قضية الإرهاب عالمياً التي تُعد مشكلة إستراتيجية ليس بالنسبة لإسرائيل فقط بل للبلدان الأخرى أيضاً.

يُعد المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب منتدى مشتركاً لصناع السياسة الدوليين والباحثين من أجل مشاركة المعلومات والخبرات عبر أوراق بحثية وتقارير ونشرات أكاديمية من أجل توزيعها في العالم. وعدد من الندوات الدولية وورش العمل والمؤتمرات تُنظم شهرياً من قبل المعهد لمناقشة قضايا عالمية وإقليمية حول الأمن والدفاع والسياسة العامة من أجل تسهيل أفضل لتبادل وجهات النظر والمعلومات والمقترحات بشأن العمل السياسي. في النهاية، يدير المعهد أكبر قاعدة بيانات بحثية عامة على الانترنت، بيانات تشمل الهجمات الإرهابية العالمية والمنظمات الإرهابية ونشاطاتها، إضافة إلى تقارير إحصائية.

يتألف المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب من شبكة شاملة ودولية من الأفراد والمنظمات مع خبرة فريدة في البحث عن الإرهاب ومكافحة الإرهاب وتحليل السياسة العامة والتعليم، شبكة موزعة في

كافة أنحاء العالم مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

التمويل

يُمول المعهد عبر الهبات الخاصة والعائدات من المؤتمرات والمشاريع والبرامج التي ينظمها.

مؤسسات المجتمع المنفتح

شبكة مانحة تأسس في العام ١٩٩٣ من قبل جورج سوروس بهدف صوغ السياسة العامة من أجل تعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي والقانوني والاجتماعي. على المستوى المحلي، تطلق المؤسسة مروحة من المبادرات لدعم حكم القانون والتعليم والصحة العامة والإعلام المستقل. في الوقت نفسه، تعمل المؤسسة من أجل بناء تحالفات عابرة للحدود والقارات حول قضايا مثل محاربة الفساد وانتهاكات الحقوق. وواحد من أهداف المؤسسة تطوير منظمات المجتمع المدني من أجل تشجيع المشاركة في الديمقراطية والمجتمع.

أنشأ معهد المجتمع المنفتح في العام ١٩٩٣ لدعم مؤسسات سوروس في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتي السابق. وفي العام ٢٠١٠، غير اسمه ليصبح مؤسسات المجتمع المنفتح ليعكس دوره كممول لمجموعات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم.

شبكة مؤسسات سوروس لديها أفرع في أكثر من ٦٠ بلداً، من بينهم الولايات المتحدة. ومشروع مؤسسات المجتمع المنفتح يتضمن حملة الأمن القومي وحقوق الإنسان ومركز ليندسميث.

تتضمن المبادرات التي ترعاها المؤسسة مبادرة المجتمع المنفتح لغربي أفريقيا ومبادرة المجتمع المنفتح لجنوبي أفريقيا. وتشمل الجهود الأخيرة تلك البلدان التي يقع في النزاع مثل عملها في منطقة البحيرات الأفريقية الكبرى بهدف نشر التوعية عن حقوق الإنسان في أوغاندا ودول أخرى في المنطقة.

المبادرات الأخرى تتضمن: برنامج الفنون والثقافة، ومشروع بورما/مبادرة جنوب شرق آسيا، ومشروع التصوير الوثائقي، وبرنامج الطفولة المبكرة، وبرنامج شرق شرق، والشراكة ما بعد الحدود، وبرنامج دعم التعليم، وبرنامج سياسة الأدوية العالمية، وبرنامج المعلومات، وبرنامج دعم التعليم الأعلى الدولي، وبرنامج أميركا اللاتينية، ومبادرة إصلاح الحكم المحلي والخدمة العامة، وبرنامج الإعلام، وبرنامج الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، وبرنامج الصحة العامة، وصندوق مراكز البحث، والمشاريع الأمريكية، ومشروع تركمنستان، ومبادرة الهجرة الدولية، ومبادرة عدالة المجتمع المنفتح، وغيرها من البرامج والمشاريع والمبادرات.

وفقاً لتقرير إنفاقات مؤسسات المجتمع المنفتح للعام ٢٠٠٩، حصلت منطقة أفريقيا على حصة الأسد من النشاطات التمويلية، فما يُقارب الـ٥١ مليون دولار أنفقت على دعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان والتعليم والعدل والإعلام والصحة العامة والشفافية وغيرها من النشاطات.

من بين المناطق الأخرى، حصلت نشاطات في خمسة بلدان: أوكرانيا (٨,٤٧ مليون دولار من أجل دعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان والصحة العامة) وجنوب أفريقيا (٧,٢٣ مليون دولار من أجل حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمعلومات والإعلام) وروسيا (٦,٢٩ مليون دولار معظمها على دعم المجتمع المدني) وصربيا (٥,٠٤ مليون دولار من أجل التعليم والمجتمع المدني والشباب وحقوق الإنسان والشفافية) وجورجيا (٤,٨٤ مليون دولار على الإعلام وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والإدارة والشفافية والصحة العامة).

معهد بحوث المحيط الهادئ

مركز أبحاث تأسس في العام ١٩٧٩ بهدف تعزيز مبادئ الحرية الفردية والمسؤولية الشخصية. ويعتقد المشرفون على المعهد أن تلك المبادئ تُشجع بالشكل الأفضل عبر سياسات تؤكد على اقتصاد حر ومبادرة خاصة وحكم محدود. هو معهد غير ربحي وله ارتباطات مع مراكز أبحاث أخرى مثل معهد إنتربرايز الأمريكي ومعهد كاتو.

يركز المعهد على قضايا السياسة العامة مثل التعليم والبيئة والرعاية الصحية والتكنولوجيا ويجهد المعهد من أجل فهم أفضل لمبادئ المجتمع الحر بين القادة في الحكومة والمجال الأكاديمي والإعلام والتجارة.

برامج البحث

مركز لافر: يقدم بحثاً أصيلاً للإمعان في القضايا الراهنة على المستوى الرسمي والفدرالي، إضافة إلى القضايا الاقتصادية العالمية المهمة مع فحص لدور محرك الأسواق في السياسة العامة.

الدراسات التجارية والاقتصادية: يفحص كيف أن روح العمل ومحرك النمو الاقتصادي وإيجاد الفرص تُكبت جراء الضرائب المكلفة والتدابير وسياسات الرعاية الصحية. والباحثون فيه يوصون بإصلاحات سياسة عامة شاملة من أجل الحفاظ على تعزيز الاقتصاد وضمان خيار المستهلك وتحفيز الإبداع والابتكار.

الدراسات التعليمية: يعمل من أجل الحفاظ على الحقوق الأساسية للأهل من أجل اختيار أفضل الفرص التعليمية لأولادهم. ومن خلال البحث، يقدم الباحثون في البرنامج للأهل خيارات في التعليم والمعايير الأكاديمية العالية ونوعية الأساتذة وإصلاح التمويل المدرسي.

الدراسات البيئية: يكشف عن التوجهات الدراماتيكية وطويلة الأمد من أجل بيئة أكثر نظافة وصحة. ويفحص ويعزز المقومات الأساسية من أجل توفير الموارد والنوعية البيئية وحقوق الملكية والأسواق والعمل المحلي والمبادرة الخاصة.

دراسات الرعاية الصحية: يفحص السياسات العامة التي تؤثر على نظام الرعاية الصحية الأمريكي ويشرح كيف أن تلك السياسات تحد من الوصول إلى رعاية صحية متوفرة وعالية الجودة ويصف الإصلاحات التي تعتمد على حلول تستند على الأسواق.

التمويل

في تقريره السنوي للعام ٢٠٠٩، ذكر المعهد أنه ميزانيته التي بلغت ٤,٨ مليون دولار مُولت بشكل أساسي من المؤسسات (٥٤٪) والأفراد (٢٨٪) والشركات (٢٢٪). ووفقا لبيانات جُمعت عن المعهد تبين أنه حصل على ٢٨٠ هبة بقيمة إجمالية بلغت ما يُقارب الـ١٨ مليون دولار من مؤسسات بين العامين ١٩٨٥ و٢٠١٢. ومن بين المؤسسات المساهمة: مؤسسة سارة سكايف ومؤسسة برادلي ومؤسسة جاكولن هيوم ومؤسسة وليم سيمون ومؤسسة جون أولن.

❦ ❦ ❦

فريدم هاوس (بيت الحرية)

مؤسسة بحثية تأسست عام ١٩٤١ في العاصمة واشنطن دي سي. وهي منظمة غير حكومية تدعم وتقوم بالأبحاث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان. تعتبر المنظمة نفسها صوتاً خالصاً للديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم.

تصدر المؤسسة تقرير الحرية في العالم، ويستشهد به كثيرون من علماء السياسة والصحفيين وصناع القرار. ويُقيم التقرير درجة الحريات السياسية والحريات المدنية في كل من بلد من بلدان العالم. كما خلية الفكر تلك تصدر تقاريراً حول حرية الصحافة والحرية على الانترنت، تقارير ترصد الرقابة على الصحفيين وحالات الترهيب والعنف ضدهم.

مجلس الأمناء في المؤسسة يتألف من رجال أعمال وزعماء عمل ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى سابقين وباحثين وكتاب وصحافيين. وجميع الأعضاء في المجلس هم السكان الحاليون في الولايات المتحدة. ولا تحد نفسها بأي من الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري. ومن بين أشهر الأعضاء السابقين في مجلس الأمناء: زبنجنيو برجنسكي وجين كيركباتريك وصامويل هنتينغتون ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز وستيف فوربس.

لدى المؤسسة مكاتب ميدانية عدة في عشرات البلدان منها أوكرانيا وهنغاريا وصربيا والأردن والمكسيك وبلدان في آسيا الوسطى.

التقارير

الحرية في العالم: منذ العام ١٩٧٢، تنشر فريدم هاوس تقريراً سنوياً بعنوان الحرية في العالم، تُفحص فيه درجة الحريات الديمقراطية في الدول والمناطق المتنازع عليها في أنحاء العالم. وتُستخدم تلك التقارير من قبل علماء السياسة عند إجراء الأبحاث. الأبحاث وعملية التصنيف يُشارك بها حوالى ٢٠ محللاً وأكثر من ١٠ مستشارين أكاديميين. ويستخدم المحللون مروحة واسعة من المصادر من اجل المعلومات من بينها: الأخبار الخارجية والمحلية والتقارير والتحليلات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث وزيارات إلى المناطق.

حرية الصحافة: مسح سنوي لاستقلال الإعلام يقيم درجة حرية الصحافة المكتوبة والمذاعة والموجودة على النت في كافة أنحاء العالم. ويقدم التقرير تصنيفات عددية ونسباً حول الإعلام في كل بلد. وفي تلك البلدان تُفحص البيئة القانونية للإعلام والضغوط السياسية التي تؤثر على الإعلام والعوامل الاقتصادية التي تؤثر على الوصول إلى المعلومات. والاستنتاجات التي تخلص إليها التقارير تُستخدم من قبل الحكومات والمنظمات

الدولية والأكاديميات ووسائل الإعلام الإخبارية في كثير من البلدان.

تقارير أخرى: تصدر فريدم هاوس تقارير سنوية عن الحكم في دول الاتحاد السوفييتي السابق وشرقي أوروبا. كما أنها تصدر تقارير بشأن حرية المرأة في الشرق الأوسط. إضافة إلى تقارير بعنوان "الحرية على النت" و"الحرية في الصحراء الأفريقية الكبرى".

التمويل

في العام ٢٠٠١، وصل دخل فريدم هاوس إلى حوالى ١١ مليون دولار، وزاد إلى ما يُقارب الـ٢٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٦. تلك الزيادة معظمها كان جراء زيادة التمويل الفدرالي من ١٢ إلى ٢٠ مليون دولار. ووصل التمويل الفدرالي في العام ٢٠٠٧ إلى ١٠ مليون دولار، لكنه لا يزال يمثل حوالى ٨٠٪ من ميزانية المؤسسة. وتحظى المؤسسة بتمويل من المؤسسات والأفراد ومن بين المساهمين: مؤسسة برادلي ومؤسسة باين ومؤسسة كارثيج ومؤسسة سكايف ومؤسسة غرايس ومؤسسة فورد.

مركز القدس للشؤون العامة

مركز فكر إسرائيلي تأسس في العام ١٩٧٦ ومُكرس من أجل البحث والتحليل في القضايا الهامة التي تواجه الشرق الأوسط. يقع المركز في القدس وتركز أبحاثه على الدبلوماسية العامة والسياسة الخارجية والقانون الدولي وبراغماتيات الدبلوماسية الإقليمية والارتباطات بين الإرهاب المحلي والعالمي. يترأس المركز الدكتور دور غولد، سفير إسرائيل السابق في الأمم المتحدة ومستشار السياسة الخارجية لبنيامين نتنياهو.

مركز القدس للشؤون العامة منظمة داعمة لإسرائيل وتعمل من أجل تحسين صورة إيجابية لإسرائيل وتدافع عن حق إسرائيل في الوجود ومحاربة معاداة السامية. هو يدافع عن ضم إسرائيل لشرقي القدس وسيطرتها المستمرة على الضفة الغربية ومرتفعات الجولان. ويعارض التوجه الفلسطيني أحادي الجانب من أجل إعلان الدولة الفلسطينية.

برامج البحث

معهد الشؤون المعاصرة: يُعد منتدى لمناقشة التحديات الأمنية القومية والإستراتيجية والدبلوماسية والقانونية التي تواجه إسرائيل. ويُقدم المعهد الدراسات والنشرات التحليلات والمعلومات للعاملين في السلك الدبلوماسي وممثلي الإعلام في إسرائيل إضافة إلى صناع القرار السياسي والمهتمين بالرأي العام في العالم. ويصدر المعهد نشرة بعنوان "مقتضبات قضية القدس" وتوصف على أنها عروض يقدمها خبراء سياسيون وعسكريون رفيعو المستوى إلى السلك الدبلوماسي والصحافة الأجنبية. ويصدر أيضاً "وجهات نظر القدس" وهي تقارير تُنشر مرتين في الشهر وعبارة عن تحليلات معمقة حول الأحداث المتغيرة في إسرائيل والشرق الأوسط والعالم اليهودي. كما أن المعهد يصدر "وجهات نظر إستراتيجية" مرتين في العالم، وهي عبارة عن تقارير خاصة بشأن مواضيع تتعلق بأمن إسرائيل والدبلوماسية. وينشر المعهد مجلة أكاديمية بعنوان "مراجعة الأبحاث السياسية اليهودية" فيها مقالات عن الشؤون العامة اليهودية والمؤسسات اليهودية والأفكار السياسية اليهودية. وتصدر مرتين في العام.

معهد الشؤون اليهودية العالمية: يتطرق المعهد إلى تشكيلة من المواضيع ذات الصلة بالجاليات اليهودية في أنحاء العالم. ويدير المعهد مشروع "تأييد الهولوكوست ومعاداة السامية" الذي يصدر بدوره نشرة شهرية تحمل الاسم نفسه. ويصدر المعهد أيضاً نشرة بعنوان "الجاليات اليهودية المتغيرة" وتتطرق إلى مروحة من القضايا المتعلقة بالجاليات اليهودية العالمية.

مبادرة الحدود الدفاعية: برنامج يدعم حق إسرائيل في السيطرة على الأراضي الواقعة ما بعد الحدود المعترف عليها دولياً من أجل العمق الإستراتيجي بين أي قوة معادية والمراكز السكنية الإسرائيلية. ومن نشاطات البرنامج تنظيم المحاضرات والملخصات والنشرات حول قضية الحدود الدفاعية.

إيران والتهديدات الجديدة للغرب: برنامج يركز على التهديدات الأمنية التي تشكلها إيران بالنسبة لإسرائيل والغرب.

منتدى القانون العالمي: برنامج يغطي القضايا التي تخص إسرائيل والقانون الدولي. والهدف من البرنامج حماية الحقوق الشرعية لإسرائيل في حربها مع الفلسطينيين والعالم العربي والإسلام المتطرف.

أبرز الباحثين والخبراء في المركز: آلان بايكر (سفير إسرائيل السابق في كندا) وفردي إيتان (أول سفير لإسرائيل في موريتانيا) وجونثان هاليفي (المستشار السابق لقسم التخطيط السياسي في وزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية) وجاكوس ناريه (مستشار السياسة الخارجية السابق لرئيس

الـوزراء إسحـاق رابـين والنـائـب السـابـق لرئيـس التقييـم في الاستخبـارات العسكريـة الإسرائيلية) وشيمون شابيرا (السكرتير العسكري السابق لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو).

صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة

مركز أبحـاث أمريكي غير حزبـي ومؤسسة مانحة مكرسة من أجل تعزيز التعاون والفهم الأفضل بين أمـيركا الشمالية وأوروبـا. تأسس المركز في العام ١٩٧٢ مـن خلال هدية من حكومة ألمانيا الغربية. يُسهـم المركز في إجراء الأبحـاث والتحليلات حول قضايـا أطلسيـة وعالميـة ويجمـع قـادة السياسة والتجارة في مؤتمرات دولية أساسية ويقدم الفرص المتبادلة من أجـل القادة الأمريـكان والأوروبيين الصاعديـن. ويدعـم المركـز عـدداً مـن المبـادرات الـتي تقـوي الديمقراطيـات. وإضافـة إلى مقره في واشنطـن، لـدى المركـز مكاتب في برلـين وباريس وبروكسل وبلغراد وأنقرة وبوخارست ووارسو.
في السبعينيـات والثمانينيات، وزع المركز الهبات إلى جانـب مهامه البحثية، من بينها تلك التبرعات الـتي قُدمـت إلى باحثـين أكاديميـين وإلى خدمـة الإذاعـة العامة والإذاعة الوطنيـة العامة. كما قدم التمويـل الأولي لمعهد الاقتصاديـات الدولية الذي أصبـح يُعـرف باسم معهد بترسـون للاقتصاديات الدوليـة. في العام ١٩٧٧، أنفقت المنظمة ما يزيد عـن ٧ مليـون دولار علـى حـوالى ١٠٠ مشروع في الولايـات المتحـدة وألمانيـا الغربيـة وفرنسـا وبريطانيـا وإيطاليا والسويد وبلجيكـا والدنمارك والنرويج وسويسرا واليابـان وكندا. ويقول البـاحث الأكاديمـي مـايكـل نومـان إن صنـدوق مارشـال الألمـاني كان واحداً من أوائل مراكز الأبحاث الذين ركـزوا علـى أهمية القـوة النـاعمـة في الوقت الذي كان فيه معظم الأكاديميين يركزون على القضايا العسكريـة. وفي التسعينيـات، وسـع المركـز عملـه بسرعـة في أوروبـا الوسطى والشرقيـة لصبح أداة فاعلـة في مساعـدة الانتقـال إلى الديمقراطيـة في تلك المنطقة. مـا بعد العـام ٢٠٠٠، نظم المركز عدداً مـن المؤتمـرات الدولية الـتي غطت قضايـا تتعلق بـالقضايـا الأطلسية ومن بـين الشخصيات البـارزة التي استضافتها المنظمة: الرئيس الأمريكي جورج دبليـو. بوش وروبرت غايتـس ومادلـين أولبريت ورجب طيـب أردوغان وكاثرين أشتـون وكوندليزا رايـس وزبيجنيـو برجنسكـي وغيرهم مـن رؤساء الـدول والحكومـات والـوزراء والمشرعـين، سـواء الأوروبيين أو الأمريكان منهم.

البرامج

منتدى بروكسل: لقاء سنـوي رفيع المستوى يجمع قـادة سياسيـين أمريـكان وأوروبيـين وعـالميـين مشهوريـن في بروكسـل. ويحضـره رؤسـاء دول وحكومات ومسؤولون رفيعو المستوى في مؤسسات الاتحاد الأوروبي والـدول الأعضاء ومسؤولون من الإدارة الأمريكية وممثلون عن الكونغرس الأمريكي وبرلمانيون وأكاديميون وإعلاميون.
الحـوارات الأطلسيـة: مناسبـة سنويـة في المغرب تجمـع حـوالى ٣٠٠ شخصيـة بـارزة مـن القطاعين العـام والخاص من حـول الحوض الأطلسي بما في ذلـك أفريقيـا وأمـيركا اللاتينية من أجـل النقاش بشأن قضايا إقليمية ذات علاقة بـالأمن والاقتصاد والهجرة والطاقة.
اتحاد البلقـان للديمقراطية: مبـادرة مانحة بمبلغ ٣٦ مليـون دولار تدعـم الديمقراطيـة والحكـم الحسـن والاندماج الأوروبـي– الأطلسي في جنوب شرق أوروبـا. وقد أعطى الاتحاد منحـا في ألبانيا والبوسنـة وبلغاريا وكرواتيـا وكوسوفو ومقدونيا ومولدوفا ورومانيا وصربيا.

معهد البحوث السياسية

المعهد المستقل

مركـز أبحـاث ليـبرالي كلاسيكي تـأسس في العـام ١٩٨٦ في كاليفورنيـا وتنطـوي مهمته على تعزيز المجتمعـات السلميـة والمزدهـرة والحـرة. يرعـى المعهـد الدراسات البحثيـة في القضايـا السياسية والاجتماعيـة والاقتصاديـة والقانونيـة والبيئيـة وتلك ذات العلاقة بـالسياسة الخـارجية.
أعمـال المعهـد تنشـر من خـلال الكتـب والنشرات وتشكل الأسـاس لعقد المؤتمرات والبرامج الإعلامية. وتُنشر الكتب من قبل المعهد نفسه أو من خلال دور نشـر خـارجيـة مثل مطبوعـات جامعـة أوكسفورد

ومطبوعات جامعة كامبريدج ومطبوعات جامعة متشيغن ومطبوعات جامعة ستانفورد ومطبوعات جامعة نيويورك.

منذ العام ١٩٩٦، ينشر المعهد مجلة بحثية رباعية تحت عنوان "المراجعة المستقلة" التي تتضمن مقالات متخصصة بالاقتصاد والسياسة والعلوم والقانون والتاريخ والفلسفة وعلم النفس. كما أن المقالات حول الاستنتاجات التي يخلص إليها المعهد تُنشر في الصحف والمجلات والجرائد ويظهر باحثوه في برامج إذاعية وتلفزيونية عديدة.

إضافة إلى ذلك ينظم المعهد برامج لمؤتمرات تجمع الباحثين ورجال الأعمال وصناع السياسة وإعلاميين ومهتمين بالشأن العام. ويدير المعهد منتدى السياسة المستقلة وتُنظم فيها محاضرات لعلماء تاريخ واقتصاديين وباحثين في الشؤون القانونية وخبراء في السياسة الخارجية وعلماء ومدافعين مشهورين عن حقوق الإنسان وصحافيين وقضاة ورجال أعمال.

في العام ٢٠٠٦ فتح المعهد مكتباً له في واشنطن ووسع برامجه الإعلامية. وفي العام نفسه أطلق المعهد مبادرة حملت عنوان "رسالة مفتوحة عن الهجرة" وُقعت من قبل أكثر من ٥٠ عالم اقتصاد وحصدت الثناء في مقالات نُشرت في نيويورك تايمز ووول ستريت جورنال.

في العام ٢٠١٠، أطلق المعهد موقعاً على النت عنوانه "MyGovCost.org" يبدأ بسؤال: ماذا يُكلفك الإنفاق الحكومي؟. ويتضمن الموقع مجموعة جداول تسأل عن المستوى التعليمي للزوار ودخلهم وعمرهم ومن ثم تُحسب حصة الشخص في الإنفاق الحكومي والدين للعام الحالي. ويدير المعهد برامج للطلاب من بينها منافسة لمقالات طلاب الكليات ومحاضرات صيفية لطلاب الجامعات والكليات ومساعدة تعليمية للعائلات المعوقة من أجل إرسال أولادهم إلى المدارس الخاصة.

التمويل

بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٢، بلغت العائدات الإجمالية للمعهد حوالى ٣ مليون دولار. وبين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١١، تلقى المعهد مبلغاً فاق الـ١٢ مليون دولار على شكل هدايا وهبات ومساهمات وعائدات بدل الاشتراك. كما تلقى المعهد التمويل من شركة إكسون موبيل بقيمة ٣٠,٠٠٠ دولار.

ميتفيم (المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية)

مركز أبحاث إسرائيلي مستقل له رؤية ببداية جديدة لإسرائيل بين الدول. يهدف إلى إعادة رسم علاقات إسرائيل في الشرق الأوسط وأوروبا عبر تحسين صيغ جديدة لسياسات إسرائيل الخارجية وتعزيز إنتماء إسرائيل الإقليمي وتطوير فرص السلام الإسرائيلية– العربية. تأسس المعهد في العام ٢٠١١.

الغاية من المعهد تتلخص بمهام ثلاث:

– تعزيز تغيير نموذج السياسة الخارجية لإسرائيل: عبر تقديم نموذج لسياسة خارجية متعددة الجوانب ويقودها الدافع من أجل السلام. وأخذ اعتبارات السياسة الخارجية على نحو أكثر بروزاً في عملية صنع القرار الإسرائيلي. والانتقال بثقافة التطلع إلى الأمام لدى إسرائيل.

– تعزيز الإنتماء الإقليمي لإسرائيل: عبر تحسين المعرفة والفهم للقضايا الإقليمية وتحديد العلاقات المرجوة لإسرائيل مع المناطق المجاورة وتطوير إمكانيات الإنتماء الإقليمي.

– تعزيز فرص السلام الإسرائيلي– العربي: من خلال خوض حوار سياسي مع مراكز الأبحاث العربية والإسلامية وتحديد وتأسيس ومضاعفة الفرص من أجل السلام وتقديم الخبرة لدعم جهود صنع السلام.

إستراتيجية العمل

يعمل المعهد على المستويات السياسية والدبلوماسية والعامة. وينضوي تحت رايته خبراء وإستراتيجيون وباحثون وصحافيون إسرائيليون يتمتعون بفكر جديد وخلاق. والهدف الأساسي من أعمال المعهد هم النخبة السياسية والرأي العام. كما يستهدف المعهد الدوائر الإقليمية والدبلوماسية والإعلامية وأصحاب الشأن في السياسة الدولية الذين لهم التأثير في السياسات الخارجية الإقليمية لإسرائيل. والجهد الخاص للمعهد هو رفع صوته إلى الإعلام العربي. والمعهد يولد المعرفة ويحبك الأفكار ويخطط السياسات ويرفع التوصيات ويسهل تطبيقها، وهو يفعل ذلك من خلال:

– إنشاء شبكات تحليلية: عبر مراقبة التطورات المحلية والإقليمية والدولية. ثم تحليل إنعكاساتها وآثارها. والبحث في القضايا النظرية وطويلة الأمد.

– التجربة مع السياسات: عبر توقع التطورات

المستقبلية باستخدام وضع السيناريوهات واختبار أفكار جديدة وآثارها عبر المحاكاة وتقديم الاقتراحات من أجل السياسات والعمليات والآليات.

– جمع الأشخاص مع بعضهم البعض: عبر جلب الأطراف المحلية والإقليمية في عمليات مشاركة وعقد ورش عمل ومؤتمرات وحوارات ومناقشة الوقائع المرجوة والخيارات السياسية والبنى والنماذج.

– إيصال الرسائل: عبر نشر المقالات السياسية ونتائج البحث ومجلة سياسية. إضافة إلى إعلام أصحاب الشأن في القطاعات السياسية والدبلوماسية والعامة والخاصة. وتعزيز الأفكار والسياسات من خلال استخدام الشبكات والحملات والإعلام.

في العام ٢٠١١، أطلق المعهد مشروع "الفرص في التغيير" بهدف تطوير مقاربة إسرائيلية جديدة اتجاه الربيع، مشروع يؤكد على الفرص وليس فقط التهديدات ويهدف إلى تحسين فرص السلام والإنتماء الإقليمي. ميزة المعهد حسب ما يصف نفسه أنه مركز الأبحاث الوحيد في إسرائيل الذي يؤكد على ضرورة تعزيز فرص السلام والإنتماء الإقليمي وفي رؤيته الإقليمية الواسعة هو يعتبر إسرائيل جزءاً من البيئة الإقليمية المتعددة التي تتضمن أوروبا والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط .

مركز الميزانية والأولويات السياسية

مركز أبحاث في العاصمة واشنطن دي سي تأسس في العام ١٩٨١ وهو مختص في تحليل آثار سياسات الموازنة وتعزيز المقاربات الفعالة لتخفيض نسبة الفقر. يُعد المركز منظمة سياسية تعمل على المستويات الفدرالية والرسمية بشأن السياسة المالية والبرامج العامة التي لها أثر على العائلات والأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. يفحص المركز الآثار قصيرة وبعيدة الأمد للميزانية المقترحة والسياسات الضريبية على الاقتصاد والموازنات الفدرالية والرسمية. كما يفحص ما إذا كانت الحكومات الفدرالية والرسمية تعالج الأولويات الهامة للأمريكان ذوي الدخل المنخفض والمتوسط وللسكان بشكل عام وما إذا كانت لديها المداخيل الكافية للقيام بذلك.

إضافة إلى ذلك، يحدد المركز المقاربات من أجل تخفيض مستوى الفقر. وبهذا الخصوص، يضع الإجراءات من أجل جعل البرامج الأساسية للسكان أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط أكثر إفادة وأكثر فاعلية في مساعدتهم لتوفير احتياجاتهم الأساسية. علاوة على ذلك، يحلل المركز التوجهات في الفقر والدخل على المستويات الوطنية والرسمية، من بينها التوجهات في عدم مساواة الدخل. ويعمل المركز على قضايات ذات ارتباط بالموضوع من بينها:

– الميزانية الفدرالية وسياسات الضرائب
– الميزانية الرسمية وسياسات الضرائب
– الرعاية الصحية والمساعدة الطبية للفقراء وبرنامج الضمان الصحي للأطفال وقضايا مختارة في الإصلاح الصحي
– الأمن الإجتماعي وسياسات دخل التقاعد
– المساعدة المؤقتة للعائلات المحتاجة وبرامج ذات صلة
– برامج الإسكان لأصحاب الدخل المنخفض
– ميزات الأغذية، وبرامج تغذية مكملة خاصة للنساء، والرضع والأطفال، وبرامج تغذية الأطفال.

يدير المركز حملة واسعة تعمل مع آلاف المنظمات في كافة أنحاء البلاد من بينها الجمعيات الاجتماعية والاتحادات والوكالات الحكومية بُغية مساعدة العائلات. في العام ٢٠٠٧، بدأ المركز في فحص آثار سياسات التغير المناخي على الميزانية الفدرالية وأصحاب الدخل المنخفض والمتوسط. فسياسات معالجة التغير المناخي سوف ترفع تكاليف الطاقة من النفط المتحجر والمركز يضع خيارات سياسية من أجل ضمانٍ أن تكون تلك التكاليف الإضافية لا تشكل سبباً لمزيد من الفقر والمعاناة بين العائلات ذات الدخل المنخفض.

التمويل

يلقى المركز الدعم من عدد من المؤسسات من بينها مؤسسة أني كايسي ومؤسسة جون وكاثرين ماكآرثر ومؤسسة فورد، إضافة إلى الأفراد المتبرعين. لكن المركز لا يقبل الدعم الحكومي.

معهد المشاريع المتنافسة

مركز أبحاث تحرري أمريكي غير ربحي تأسس في العام ١٩٨٤ في العاصمة واشنطن بهدف تعزيز التحرر الاقتصادي عبر مواجهة ما يُسميه القوانين الحكومية المفرطة. فيعتقد المعهد أن الأشخاص يحظون بالمساعدة بشكل أفضل ليس عبر القوانين الحكومية للمصالح التجارية بل عبر السوق الحر حيث تزدهر الأعمال التجارية والإبداع. وتنطوي مهمة المركز على تعزيز النماذج التحررية عبر التحليل والتعليم وبناء التعاون وحتى التنافس. يقدم المركز تحليلات بشأن قضايا السياسة العامة مثل قوانين التبغ والطاقة والبيئة والتكنولوجيا البيولوجية وقوانين الأدوية والخطر الكيميائي والاتصالات والتأمين والنقل والقضايا الدستورية والسياسة الاقتصادية.

البرامج

يتألف المعهد من خمسة مراكز: مركز الرأسمالية المتقدم ومركز الحرية الاقتصادية ومركز الطاقة والبيئة ومركز القانون والتشريع ومركز التكنولوجيا والابتكار. ويعتبر المركز أن قضايا اهتمامه تتلخص بالسياسة البيئية والقانون والتحرر الاقتصادي والمسائل التشريعية والدستورية والصحة والسلامة. ويعمل المركز على تطبيق جدول أعماله عبر إصدارات متنوعة مثل المقالات وتقديم الشهادات في لجان الاستماع الحكومية وتقديم الاستشارة وبعث الرسائل ونشر الكتب وتنفيذ عمليات لمنظمات غير حكومية. وأعماله القانونية تضمنت رفع دعاوى ضد دستورية النظام الداخلي والاتفاقيات بين الولايات والقوانين المكلفة واللجوء إلى الوكالات الحكومية من أجل فرض كشف المعلومات العامة.

ويُعزز المعهد السياسات البيئية المستندة على القوانين الحكومية المحدودة وحقوق الملكية. فيركز مركز الطاقة والبيئة في المعهد على سياسة الطاقة وسياسة الخطر الكيميائي وقانون الهواء النظيف وقوانين الأرض والمياه وسياسات الحماية الخاصة.

يستضيف المعهد عشاء سنوياً يُقدم خلال جائزة جوليان أل. سيمون تكريماً لأعمال عالم الاقتصاد الراحل. وفي كل عام تُمنح الجائزة لأحد علماء الاقتصاد من بينهم: ديردر ماكلوسكي (٢٠١٣) ومات رايدلي (٢٠١٢) وروبرت سميث (٢٠١١) وستيفن مكلنتاير وروس مكيتريك (٢٠١٠).

في العام ١٩٩١، أنشأ المعهد مشروع زمالة الصحافة وورن تي. بروكس لتحديد وتدريب الصحافيين الذين يرغبون في تحسين معرفتهم حول القضايا البيئية واقتصاديات السوق الحر. وفي هذا المنحى، يسعى البرنامج إلى تخليد إرث وورن بروكس، الصحافي الشهير في بوسطن هرالد ودترويت نيوز.

التمويل

يُمول المعهد من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة ومن بين المموليـن مؤسسات سكايف وإيكسون موبايل وشركة فورد موتور ومؤسسة إيرهارت. وبلغت عائدات المعهد في السنة المالية ٢٠١٢ حوالي ٦ مليون دولار وبلغت النفقات ما يُقارب الـ٥ مليون دولار. تجدر الإشارة إلى أن المعهد يتلقى التمويل المباشر من شركات التبغ.

معهد ديموس

مركز فكر مختص بالأبحاث والسياسة العامة تأسس في العام ٢٠٠٠ كوجهة نظر ليبرالية حول القضايا الاقتصادية. ويركز المعهد على الإصلاح في الانتخابات والاستدامة الاقتصادية والأمنية والإجراءات البديلة للتقدم الاقتصادي. يشمل عمل المعهد البحث والتنمية السياسة من أجل التأثير في النقاش العام والتغيير المتقدم. وكلمة ديموس "Demos" مشتقة من الكلمة اليونانية التي تعني "الناس" وهي جذر كلمة "الديمقراطية".

في التسعينيات، أراد تشارلز هالبرن، مدير مؤسسة ناثان كامينغز، تأسيس مركز أبحاث لمواجهة النفوذ المتنامي لكثير من مراكز الأبحاث اليمينية وإنشاء منظمة متعددة القضايا من شأنها التركيز على التنمية السياسية المتقدمة والدفاع عنها. فانضم ديفيد كالاهان، من مؤسسة سنشوري، وستيفن هاينتز، نائب رئيس معهد شرق غرب، انضما إلى هالبرن لمساعدته في تأسيس معهد ديموس. وتضمن مجلس الأعضاء عضو الكونغرس من كولورادو ديفيد سكاغز والسيناتور من إلينويز بارك أوباما. وفي العام ٢٠٠٠ افتتح ديموس مكتبه الأول في نيويورك. وفي عامه الأول ركز المعهد على قضيتين: أولاً، عدم المساواة الاقتصادية في أمريكا وفجوة الإزدهار المتنامية، وثانياً زيادة المشاركة السياسية وتطوير ديمقراطية أكثر شمولية. وهذا

المجالان ما يزالان يحتلان حيزاً واسعاً من عمل المعهد الأساسي.

البرامج

وفقاً لموقع على الانترنت، ديموس يعمل الآن لتحقيق أهداف ثلاث: (١) تحقيق ديمقراطية حقيقية عبر تقليص دور المال في السياسة وضمان حرية التصويت و(٢) إنشاء ممرات لضمان وجود طبقة وسطية متنوعة وواسعة في اقتصاد مستدام وجديد و(٣) تحويل الرواية العامة لرفع قيم المجتمع والمساواة العرقية.

برنامج الديمقراطية: هو الأقدم بين البرامج. ويعمل من أجل تعزيز الديمقراطية في أميركا عبر الأبحاث المركزة على تشجيع المشاركة المدنية وتخفيف الموانع من أجل المشاركة في التصويت. ويستند البرنامج على إيمان ديموس القوي بأن المشاركة المدنية الشاملة والفعالة هي ضرورية من أجل ديمقراطية قوية. ومعظم عمل البرنامج يركز على ضمان التطبيق الكامل للمادة في قانون حقيق التصويت القومية التي تنص على أن وكالات المساعدة العامة تقدم خدمات تسجيل الاقتراع، إضافة إلى دعم الحملات من أجل تأسيس سياسات تسجيل ليوم الانتخابات.

برنامج الفرصة الاقتصادية: يركز على الأبحاث والأفكار السياسية لتقديم فرص جديدة من أجل العائلات والشباب اليافعين أصحاب الدخل المتدني من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي. ويتضمن عمل البرنامج التقارير بشأن دين أصحاب الأسهم والأمن الاقتصادي للأمريكان الشاب وكبار السن والسياسات الهادفة إلى مساعدة طلاب الكليات من أجل إكمال دراساتهم.

مبادرة التقدم المستدام: برنامج يسهل القيام بأبحاث جديدة خلاقة والتنمية السياسية والتخطيط الاستراتيجي بُغية تعزيز اقتصاد جديد حيث تكون الأولوية من أجل الحفاظ على المجتمعات البشرية والطبيعية.

برنامج الزملاء: فيه أكثر من ٢٥ باحثاً من خلفيات متنوعة حيث يُصدرون الكتب ويقومون بالأبحاث والتعليقات التي من شأنها أن ترسم نقاشاً عاماً أكثر حيوية واطلاعاً بشأن السياسة.

مؤسسة الرشد

منظمة أبحاث تحررية أميركية تأسست في العام ١٩٦٨ ملتزمة بتعزيز قيم الحرية الفردية والحكم المحدود والسياسات المؤدية للأسواق. تركز المنظمة في أبحاثها على سياسة النقد المحلي الأمريكي والإصلاح الحكومي والإسكان واستغلال الأراضي والهجرة والخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وازدحام المدن والنقل والمرجوانا الطبية والتجارة الحرة والعولمة والاتصالات.

كان من بين مؤسسي المنظمة روبرت بول وهو أول من استخدم مصطلح الخصخصة للإشارة إلى تقليص الخدمات العامة كما أنه أول من أصدر كتاب عن الخصخصة البلدية وكان ذلك في العام ١٩٨٠. ومؤسسة الرشد تدعم خصخصة جميع الوظائف الحكومية تقريباً. وأصدرت المنظمة دراسات عدة حول الخصخصة مثل خصخصة الحكومة المحلية و١٠ مبادئ للخصخصة. كما أن المنظمة معروفة بسعيها من أجل التعاون بين القطاع العام والخاص وتساعد في تطبيق الإصلاحات السياسية المستندة على الأسواق في الولايات المتحدة وكافة أنحاء العالم.

ومؤسسة الرشد منخرطة في عدد من الأبحاث التي تُعنى بالنقل. ويشغل أحد مؤسسيها، روبرت بول، منصب مدير سياسة النقل. وأفكاره متبناة الآن من قبل المسؤولين من ساكرمنتو إلى واشنطن. كما أن تقرير الطريق السريع السنوي يحظى بمتابعة إعلامية كل عام. إضافة إلى أن مشروع غالفن للنقل أدى إلى إصدار خصب للدراسات بشأن أسباب الازدحام.

وتدعم المؤسسة بقوة الإصلاح التعليمي، بالأخص عبر توسيع مبادرات اختيار المدارس. ويُعرف بأن المؤسسة لسنوات أنكرت فكرة أن الإنسان وراء التغير المناخي. لكن في العام ٢٠٠٥، كتب العالم رونالد بايلي في عمود في مجلة الرشد أن التغير المناخي هو على حد سواء واقعي ومن عمل الإنسان.

وكانت مؤسسة رشد منتقدة بشدة لتكاليف حرب العراق. وفي أيار ٢٠٠٨، نشرت مجلة الرشد مقالة بعنوان "حرب التريليون دولار" ناقشت فيها الأساليب الملتوية التي لجأ إليها الكونغرس وإدارة بوش من أجل تمويل الحربين في العراق وأفغانستان.

النشرات

تقرير الخصخصة السنوي: يرد فيه أخبار وتوجهات التعهدات الخارجية الأمريكية والخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تقرير مستثمرون في الأعمال: نشرة سنوية تؤيد تقلص حجم ومال الحكومة، عادةً عبر الخصخصة.

ممـن كتبـوا أعمدة في النشـرة عـام ٢٠٠٧، رئيس بلديـة نيويـورك رودي غوليـاني ووالي فلوريـدا السابق جب بوش ووالي كولورادو السابق بيل أونز.
مجلـة الرشـد: هـي النشـرة الرائـدة في المؤسسـة وتأسـس في العام ١٩٦٨. مجلة شهرية عن الأفكار الحـرة والأسواق الحـرة وتغطي السياسـة والثقافة والأفـكار مـن خـلال مـزج خـلاق بـين الأخبـار والتحليل والتعليق والمراجعات.

التمويل

تُمـول المنظمـة مـن قبـل الأفـراد والمؤسسـات والشـركات ومبيعات مـا تنشره. ووفقـاً للمنظمة، من بـين أهـم المساهمـين في العـام ٢٠١٢ كانت مؤسسة دفيديد كوتش الخيرية (١٥٢٢٢١٢ دولار) ومؤسسة سارة سكايف (٢٠١٦٠٠٠ دولار).

المنتدى الاقتصادي العالمي

منظمـة دوليـة مستقلـة وغيـر ربحيـة تأسست في العـام ١٩٧١ في جنيف، سويسـرا. تهدف المنظمة إلى تطويـر العـالم عـن طريـق تشجيـع الأعمـال والسياسـات والنواحـي العلميـة وقـادة المجتمـع من أجـل رسم الأجندات العالميـة وأيضاً الأجندات الإقليميـة والصناعيـة. في العـام ٢٠٠٦، افتتحت المنظمـة مكاتـب إقليمية لها في بكـين ونيويورك. يُشتهـر المنتـدى في لقائـه الشتـوي السنـوي في دافوس. ويجمـع الحـدث حـوالى ٢٥٠٠ مـن كبار رجـال الأعمـال والقـادة السياسيـين الدوليـين والمفكريـن والصحافيين لمناقشـة القضايـا الأكثر إلحاحاً التي تواجه العالم من بينها الصحة والبيئة. وينظـم المنتـدى أيضاً بين ستة وثمانية اجتماعات في العـام في أمكنـة مثـل أمـيركا اللاتينية وشرق آسيـا، إضافـة إلى اجتماعـين سنويـين في الصين والإمارات العربية المتحدة.
تسعـى المنظمة لأن تكـون إمبريالية وغير مرتبطة بـأي حـزب سياسـي أو مصالح وطنيـة. والمؤسسة ملتزمـة، حسـب موقعهـا، بتحسـين حالـة العـالم. وتُمـوّل من قبل شركاتهـا الأعضـاء البالـغ عددهـا ألـف، عملياً هي الشـركات العالمية مع ما يزيد عن ٥ مليار دولار كرأس مال (تختلف ما بين الصناعة والمنطقـة). تلـك الشـركات تُصنف بـين الشركات الأولى في مجالها الصناعي ومنطقتها وتلعب دوراً رياديـاً في رسم صـورة مستقبـل صناعاتهـا و/أو منطقتهـا.

النشاطات

الحـدث الريـادي للمؤسسـة هو الاجتمـاع السنوي في فصـل الشتـاء في أواخـر شهـر كانـون الثـاني في دافـوس، حيـث يجمـع المـدراء التنفيذيـين للشـركات الأعضـاء البالـغ عددهـا ١٠٠٠، إضافة إلى سياسيـين منتقـين وممثلـين عـن الأكاديميات والمنظمـات غير الحكومية وزعمـاء الدين والإعلام في بيئـة شتويـة. والبلـدة صغيـرة إلى حـد يسمـح للمشاركـين بـالاجتمـاع في أي مـكان آخـر خـارج الجلسـات وأن يحظوا بفرص أكبر لحضور الجلسات التـي تنظمها الشركات والبلدان. ويجتمع في اللقاء حـوالى ٢٢٠٠ مشارك في حدث يستمر لخمسة أيام ويشمـل مـا يُقـارب الـ٢٢٠ جلسة ضمـن برنامج رسمـي. وتركـز النقاشـات الشتوية علـى القضايا الأساسيـة التي تهم العالم (مثل الصراعات الدولية والفقـر والمشـاكل البيئيـة والحلـول الممكنة). في العـام ٢٠١١، حـوالى ٢٥٠ شخصية عامة (رؤساء حكومـات ووزراء وسفـراء ورؤسـاء ومسؤولـون رفيعـو المستـوى في المنظمـات الدوليـة) حضرت الاجتماع السنـوي، من بينهم: نيكولاس ساركوزي وبـان كي-مـون وأنجلينا مـركل وفرنسـوا فيلون وروبـرت زوليك وجـوردن براون ودايفـد كامرون والملكة رانيا مـن الأردن وديمتري مدفدف وكوفي عنان وبارني فرانك.
ومن بـين الحـاضريـن الدائمين في اللقـاء نذكر آل غـور وبيـل كلنتون وبيـل غايتس وطـوني بلير. أما السابقـون فمنهـم رجـب طيـب أردوغـان وهـنري كسنجـر ونلسـون مانديـلا ورايمونـد بـار وياسـر عرفات.
في العـام ٢٠٠٧، أسسـت المنظمـة اجتماعاً سنوياً للأبطال (يُدعى أيضاً دافوس الصيفي) يُعقد سنوياً في الصين ويحضر الاجتماع حوالى ١٥٠٠ مشارك مـن شركات النمو العـالمي، حسـب تسمية المنظمة، وهـي بشكـل أساسي مـن البلدان الصاعـدة سريعاً في نموهـا مثل الصـين والهند وروسيـا والمكسيك والبرازيل. لكن هناك أيضاً شركات صاعدة بسرعة من البلدان المتطورة.
كمـا تنظم المؤسسـة اجتماعات إقليميـة ما يسمح بتواصـل عـن كثـب بـين رجـال الأعمـال وقـادة الحكومـات المحليـة والمنظمـات غـير الحكوميـة. وتُنظم الاجتماعات في أفريقيا وشرق آسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط.
كما تدير المنظمـة منتدى القادة العالميين الشباب ويتألـف مـن ٨٠٠ شخص يتـم اختيارهم من قبل منظمي المنتدى كممثلين لقيادة معاصرة آتية من كل منـاطق العالم وتمثـل جميع أصحاب الشأن في المجتمع.

التقارير البحثية

تعمل المنظمة كمركز أبحاث فتنشر مروحة واسعة من التقارير. بشكل خاص، تركز "فرق التبصر الإستراتيجي" على إصدار تقارير لها علاقة بمجالات المنافسة والمخاطر العالمية. أما "فريق المنافسة" فينتج مروحية من التقارير الاقتصادية السنوية: تقرير التكنولوجيا المعلوماتية العالمية (٢٠٠١) قيم المنافسة بالاستناد على جهوزية التكنولوجيا المعلوماتية؛ تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي فحص مجالات عدم المساواة بين الرجال والنساء؛ تقرير المخاطر العالمية (٢٠٠٦) قدّر الأخطار العالمية الأساسية؛ تقرير السفر والسياحة العالمي (٢٠٠٧) قاس المنافسة في مجال السفر والسياحة.

الانتقاد

خلال أواخر التسعينيات، تعرضت المنظمة سوية مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي لانتقاد شديد من قبل النشطاء المعارضين للعولمة الذين ادعوا بأن الرأسمالية والعولمة تزيدان من مستوى الفقر وتدمران البيئة. وعشرة آلاف متظاهر عطلوا المنتدى الاقتصادي العالمي في مالبورن في أستراليا إذا اعترضوا طريق مئتي وفد كانوا متوجهين إلى الاجتماع. وعلى نحو متكرر، تحصل التظاهرات في دافوس للاحتجاج ضد ما يسمونها اجتماعات "القطط السمينة في الثلج".

❦ ❦ ❦

معهد الموارد العالمية

منظمة أبحاث عالمية غير حكومية، تأسست في العام ١٩٨٢، وهي تسعى إلى تحقيق العدالة والإزدهار عبر إدارة الموارد الطبيعة المستدامة. يُعد المعهد مستقلاً وغير حزبي وغير ربحي مع عدد يفوق الـ٤٥٠ من الباحثين والعلماء والاقتصاديين وخبراء السياسة ومحللي الأعمال التجارية ومحللي الإحصاء بهدف تطوير وتعزيز السياسات التي من شأنها حماية الأرض وتحسين حياة البشر.

تنطوي مهمة المعهد على نقل المجتمع البشري ليعيش بطرق تحمي بيئة الأرض وقدرتها من أجل تقديم الاحتياجات والإلهامات للأجيال الحالية والمستقبلية.

تركز أعمال المعهد على ٦ مجالات أساسية:

المناخ: حماية المجتمعات وأنظمة المباءة الطبيعية من الضرر الذي تسببه الانبعاثات الغازية الدفيئة وتوليد فرص للأشخاص عبر التحفيز لانتقال عالمي إلى اقتصاد ذي كربون منخفض.

الطاقة: الدفع نحو استخدام أنظمة طاقة نظيفة وسهلة في كافة أنحاء العالم من أجل تنمية اجتماعية– اقتصادية مستدامة.

الغذاء: ضمان الأنظمة الغذائية للعالم وتقليص أثرها على البيئة والدفع نحو فرص اقتصادية وتأمين الغذاء المستدام لـ٩,٦ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٥٠.

الغابات: تخفيف نسبة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والحد من التغير المناخي عبر تقليص خسارة الغابات واستعادة الانتاجية للأراضي الملوثة ومقطوعة الأشجار.

المدن والنقل: تحسين نوعية الحياة في المدن عبر تطوير حلول حضرية مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

المراكز

مركز الحكم: يعمل من أجل مساعدة الأشخاص ودعم المؤسسات بُغية تعزيز عملية صنع القرار السليمة من الناحية البيئية والمقبولة من الناحية الاجتماعية.

مركز التجارة: يستغل القطاع الخاص لتحفيز العمل والابتكار والطموح في دعم النتائج التنموية المستدامة. ويجمع ما بين البحث والتحليل والاشتراك المباشر مع رجال الأعمال من أجل إيجاد الحلول التي من شأنها أن تقوي الاستدامة البيئية.

مركز التمويل: يهدف إلى تحريك وتغيير استثمارات القطاعين العام والخاص باتجاه تنمية مستدامة، خصوصاً في البلدان النامية. ويعزز الشفافية والحكم السليم والرعاية البيئية والاجتماعية والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل ضمان أن يكون هذا التمويل طموحاً ومعقولاً وفعالاً.

المبادرات

تتضمن أهم المبادرات التي نفذها المعهد ما يلي:

- القناة: مبادرة لقياس وتحديد وفهم المخاطر المائية حول العالم.
- شبكة الصعود من أجل نقل حضري مستدام وتخطيط حضري.
- غلوبال فورست ووتش وهو نظام إنذار ومراقبة الغابات على النت.
- تقرير الموارد العالمية وهو عبارة عن جمع للبيانات والتحليلات المتعلقة بالقضايا البيئية الراهنة.

المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية

مركز فكر ألماني في برلين تأسس في العام ١٩٦٢ وهو منظمة علمية مستقلة تجري الأبحاث الموجهة سياسياً لصالح البرلمان الألماني والحكومة الفدرالية حول قضايا خارجية والسياسة الأمنية. والتحليلات والمنشورات التي يصدرها باحثو المعهد ومشاركاتهم في النقاشات الوطنية والدولية بشأن القضايا السياسية تساعد في تشكيل الرأي في مجالاتهم الشخصية. وفيما عمل المعهد في الأساس بتركيز أساسي على قضايا نزع الأسلحة، اليوم هناك طيف واسع من التحليل الذي يتراوح بين قضايا السياسة العامة إلى سمات حماية المناخ ووصولاً إلى التحديات السياسية.

كما أن المعهد يساعد وينصح الحكومات. وقد ورد أن ممثلين رياديين من المعهد نصحوا وزارة الخارجية الأمريكية بمتابعة العمل ضد إيران ضمن سياسة التخريب السري (تفجيرات غير مبررة وحوادث مبهمة واختراق الكمبيوترات وما إلى ذلك). تلك المحادثات ارتبطت لاحقاً بهجوم ستاكسنت الذي أصاب المنشآت النووية الإيرانية في حزيران ٢٠١٠.

وفي مشروع سري يُدعى "اليوم الذي يلي" ويُدار من قبل المعهد، تم دعوة ما يزيد عن ٥٠ ممثلاً للمعارضة السورية من أجل المحادثات في ألمانيا منذ كانون الثاني ٢٠١٢، بهدف إعدادهم لتشكيل حكومة جديدة بعد إسقاط النظام الحالي بقيادة بشار الأسد. والمشروع هو عمل مشترك مع المعهد الأمريكي للسلام، مؤسسة تُمول من قبل الحكومة الأمريكية.

حالياً، يحوي المعهد ١٣٠ موظفاً وله ثمانية أقسام أبحاث يشغلها أكثر من ٦٠ باحثاً.

البرامج

الاتحاد الأوروبي/أوروبا: يُحلل التحديات الأساسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي وأوروبا. ويركز على المجالات السياسية والعمليات والمصالح السياسية التي تشكل النشاطات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

الأمن الدولي: تحليل يغطي مروحة واسعة من القضايا تتراوح بين العلاقات الأمنية الأوروبية والأطلسية وتطور تكنولوجيا الأسلحة. كما أن البرنامج يركز على نزع الأسلحة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

الأمريكتان: يحلل البرنامج التطورات المحلية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية إضافة إلى العلاقات بين ألمانيا/ أوروبا وبلدان الأمريكتين.

الفدرالية الروسية: يتعامل هذا القسم مع الفدرالية الروسية وأوكرانيا وبلدان جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. ويقدم تحليلات حول البنى السياسية والعمليات الاجتماعية والتطورات السياسية الخارجية والأمنية وتعاون تلك الدول مع المؤسسات الأوروبية والأوروبية– الأطلسية.

الشرق الأوسط وأفريقيا: يركز البرنامج على الانتقال الاجتماعي والسياسي والصراعات المحلية والإقليمية، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالسياسات الخارجية والأمنية في أفريقيا والشرق الأوسط.

قضايا عالمية: يحلل البرنامج التحديات التي تواجه الأطراف الرسمية وغير الرسمية خصوصاً في مجالات ترتبط بالاقتصاد والمال والمناخ والموارد والقانون الدولي والديموغرافيا، إلخ.

إضافة إلى تلك البرامج، هناك عدد من المشاريع التي يديرها المعهد وتضم باحثين أكاديميين وخبراء، بينهم علماء سياسيون وقضاة وعلماء اقتصاد وعلماء نفس وعلماء فيزياء. كما أن ضباطاً من الجيش الألماني يُصنفون كأعضاء ملحقين، حيث يُشاركون من خلال خبراتهم في الشؤون المتعلقة بالأمن مع أعضاء المعهد.

المعهد الدانماركي للبحوث الدولية

مركز أبحاث مستقل تأسس في العام ٢٠٠٢ من أجل الأبحاث الدولية بتمويل من الدولة الدانماركية. يقوم المعهد بمروحة من النشاطات التحليلية التي تتطرق إلى مواضيع عديدة مثل العولمة والأمن والتنمية. ويشارك المعهد في نقاشات وطنية ودولية وشبكات أكاديمية وينشر المقالات في مجلات أكاديمية رفيعة المستوى ويسعى دائماً من أجل التفوق في المجال الأكاديمي. في الوقت نفسه، يقيم المعهد باستمرار الوضع الخارجي والسياسي للدانمارك.

لـدى المعهـد مـا يُقـارب الــ ١٠٠ موظـف ولديهم خلفيـات أكاديميـة مختلفـة أغلبهـا في الأبحـاث الاجتماعيـة وأبحـاث التنمية الدوليـة والدراسات العسكريـة والإنسانيـات. كما أن المعهد يسهم في تعليـم الباحثـين في الداخـل وفي البلـدان النامية كما يوظف المعهد عدداً من المشاركين في الوزارات ذات العلاقـة لفـترات محـدودة. هـؤلاء المشاركون يُساعدون في فهم كيفية الاستفادة من عمل المعهد خارج الدوائر الأكاديمية.

مجـالات البحـث تحـدد وفقـاً لمـا يـراه الباحثون موضـع اهتمام وبالارتباط مع السياق الاجتماعي والسياسـي المحيط. ويقوم المعهد بأبحاث أساسية واستشـارات مبنيـة علـى الأبحاث وعمـل مُفوّض. والعمـل المفُوض يمكن أن يُطلـب من قبل البرلمان الدانماركـي ووزاراتـه والمنظمـات غـير الحكومية وزبائن آخرين.

برامج البحث

السياسـة الخارجية: برنامج يُطبق التحليل المعلوم بشكل نظري بشأن السياسة الخارجيـة والقضايا السياسيـة الملحـة ومواضيـع مثـل الديمقراطيـة والحـرب في أوروبا وحولها. ويركـز البرنامج على سياسـات الاضطرابـات الاجتماعيـة والعوامـل المحليـة في السياسة الخارجية والطبيعة الصاعدة للنظـام الأوروبي الإقليمـي ومكانـة أوروبـا في النظام العالمي.

الانتقالات العالميـة في المال والهجرة والمساعدة: يركـز البرنامـج على الاقتصـاد العالمـي والهجرة الدولية والتعاون التنموي الدولي.

الأمـن الدولي: يركـز علـى التوترات والآفـاق التي تصعـد في العـالم مـع ممارسـات القـوى الصاعدة وفهم التهديدات والتقنيات الأمنية. ومن مواضيعه: السلطـة والهويـة والتنظيـم والعنـف السياسـي والتطرف والتقنيات الجديدة للأمن.

المـوارد الطبيعيـة والتنمية: يكشـف الديناميكيات السياسيـة والاقتصاديـة والمؤسساتيـة المتغيـرة لاستخـراج المـوارد الطبيعيـة. ويدرس كيفيـة رد البلـدان الناميـة في المجـالات السياسيـة المتبدلـة والتدفـق المالي الجديد والظـروف البيئية الجديـدة. ومـن مواضيعه: التغير المناخـي والبيئة والاقتصاديـات المستخلصـة والتحكـم بالأراضي والمياه والغذاء.

السلام والخطر والعنف: يكشف البرنامج العلاقة ما بـين السلام والخطـر والعنف عبر دراسـة الأساليب الهائلـة التـي مـن خلالهـا يشكل العنـف المادي والرمزي العلاقات السياسية والاجتماعية. والهدف مـن البرنامـج فحصـ بشكل انتقـادي كيـف أن الممارسـات العنفية تؤدي إلى عـدم الأمن بالنسبة للجماعـات والأفـراد. ولبلـوغ تلـك الغايـة، تجمع مجـالات البحث التبصر من الإنسانيات والعلاقات الدولية والفلسفة وعلم النفس والاجتماع.



معهد لووي للسياسة الدولية

مركـز أبحـاث مستقـل تأسس في العـام ٢٠٠٣ بتمويـل مـن قبـل فرانـك لـووي مـن أجـل البحث المتعلـق بالسياسـة بشـأن القضايـا السياسيـة الدولية والإستراتيجية والاقتصادية من وجهة نظر أستراليـة. ويقـع مقر المعهـد في سيـدني، أستراليا. يهـدف المعهـد من خـلال أبحاثـه وتحليلاتـه لأن يكـون غـير حزبي وتهـدف برامجـه مـن مؤتمرات ومحاضرات إلى التعمق في النقاش بشأن السياسة الدوليـة في أستراليـا والمساعدة في رسـم النقاش الدولي الأوسع حول تلك القضايا.

البرامج

غـرب آسيـا: برنامـج يقـوم بالأبحـاث حـول العلاقـات الأستراليـة مـع الصـين وأندونيسيـا والسياسـة الخارجيـة والتغير الاجتماعـي للصين والديناميكيـات الأمنية شمال شـرق آسيا، إضافة إلى القضايـا الأمنيـة والسياسيـة في أندونيسيـا وجنوب شرق آسيا.

مركـز أبحـاث مجموعـة الــ ٢٠: يسعـى إلى تعزيـز فاعليـة مجموعـة الــ ٢٠. وهنـاك تركيـز خاص على مساهمـة دور أستراليا كعضـو في المجموعة. والبرنامـج يقـوم بذلـك عـبر اتبـاع بحـث تحليلي مستقـل ودعـم الشبـكات البحثيـة، في أستراليـا ومـا وراء البحـار علـى حـد سـواء، بشـأن قضايا الحكـم الاقتصـادي ودور مجموعـة الـ ٢٠. الحكومة الأسترالية قدمت تمويل المركز.

القضايـا العالميـة: يفحـص مواضيـع لهـا علاقة بالتوجهـات السياسيـة العالمية ومصالح أستراليا، خصوصـاً السياسـة الخارجيـة الأمريكية والهجرة العالمية والمؤسسات متعددة الجوانب.

الأمن الدولي: ينظر في الديناميكيات الإستراتيجية والمخاطـر الأمنيـة عالميـاً. وأبحاثه تـتراوح بين المنافسـة المنافسة الإستراتيجية ومخاطر الصراع في آسيـا والإنعكاسـات الأمنيـة لصعـود الصـين والهند والأمن البحـري والتحكم بالأسلحة النووية وسياسة الدفاع الأستراليـة. والبرنامج يعتمد على شبكـة الخـبراء في أستراليـا وآسيا والعـالم ويمول مـن قبـل مصـادر عدة مـن بينهـا مؤسسـة ماكآرثر ومبادرة التهديد النووي.

ملاناسيا: برنامج يركز على المنافسة الجيو–إستراتيجية والاقتصادية في جزر الهادئ والتنمية المستلهمة من التكنولوجيا والحكم والقيادة والنمو والفقر في ملاناسيا. ويستضيف المعهد عدداً من المنتديات التي تعزز الحوار بين قادة الحكومات في أستراليا والهادئ وبين الوزراء والمسؤولين وبين القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني.

التصويت: هو واحد من النشرات الريادية في معهد لووي. وهو مسح للسياسة الخارجية الأسترالية حيث يقدم أداة معقولة لفهم المواقف الاسترالية اتجاه مروحة واسعة من قضايا السياسة الخارجية. وخلال مسار العقد المنصرم، كشف برنامج التصويت عن تبدلات كبيرة في الرأي العام من بينها مواقف اتجاه أكثر أهم الجيران والشركاء. وهو يتعقب المواقف بشأن القضايا الدولية الراهنة بدءاً من التغير المناخي ووصولاً للحرب في الشرق الأوسط. ويُمول التصويت السنوي من قبل المعهد وحده للحفاظ على استمرار استقلاليته.

الاقتصاد الدولي: يسعى إلى تحليل وفهم بعض التوجهات الأساسية التي تشكل البيئة الاقتصادية الدولية والانعكاسات المرتبطة على عالمنا ومكانة أستراليا فيه. ومن بين أهم التوجهات التي تشكل البيئة الاقتصادية هي العولمة ولذا بهدف فهمها يتم تحليل التدفق العابر للحدود للبضائع والخدمات ورأس المال والأشخاص إلى جانب السياسات الصاعدة والتكنولوجيات والمواقف العامة.

غرب آسيا: يقدم بحثاً أصيلاً عن التطورات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، بما في ذلك كل ما يؤثر من تطورات على أستراليا. وتتضمن الأبحاث الأساسية العلاقات بين غرب آسيا وشرق آسيا والإنتفاضات العربية والتغير الجيو– سياسي في الشرق الأوسط وعلاقات أستراليا بالخليج.

معهد الشؤون الاقتصادية

مركز أبحاث في لندن، تأسس في العام ١٩٥٥ بهدف تحسين فهم المؤسسات الأساسية في أي مجتمع حر عبر تحليل وشرح دور الأسواق في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ينتج المعهد عملاً يُغطي مروحة واسعة من المجالات السياسية ومن المواضيع التي يبحث فيها: الجريمة والتنمية والتجارة والاقتصاديات الاسترالية والنظريات الاقتصادية والتعليم والصحة والبيئة والنقل والاتحاد الأوروبي والسياسة النقدية والضرائب والرفاهية والسياسة المالية.

في العام ١٩٨، أسست وحدة الشؤون الاجتماعية كفرع لمعهد الشؤون الاقتصادية من أجل نقل أفكار المعهد الاقتصادية إلى الساحة الاجتماعية. وفي خلال سنوات عديدة، أصبحت وحدة الشؤون الاجتماعية مستقلاً وحصلت على مبناها الخاص. في العام ١٩٨٦، أنشأ المعهد وحدة الصحة والرفاهية.

أصدر المعهد مجلة الشؤون الاقتصادية لأول مرة في تشرين الأول ١٩٨٠ وهي لا تزال تصدر ليومنا هذا. كما أن المعهد يصدر مقالات وأبحاثاً اقتصادية وعدد كبير من العناوين التي استخدمها نُشرت في المطبوعات التجارية وتلك التابعة للجامعات. ومنشورات المعهد تُباع في كافة أنحاء العالم وتُطبع وتُترجم إلى أكثر من خمسة وعشرين لغة.

تجدر الإشارة إلى أن ١٢ عالم اقتصاد على ارتباط بأعمال المعهد قد حازوا على جائزة نوبل عن الاقتصاد وهم: غاري بكر وجايمس بوتشانان ورونالد كوز وميلتون فريدمان وفريدريتش حايك وجون هيكس وجايمس ميد ودوغلاس نورث وإلينور أوستروم وفرنون سميث وجورج ستيغلر وأوليفر ويليمسون.

ونشر المعهد، إلى جانب الأوراق الاقتصادية، أبحاثاً على ارتباط بمجالات عدة مثل التجارة والأخلاقيات والتنمية الاقتصادية والتعليم والقوانين والضرائب والنقل.

ينظم المعهد مروحة من النشاطات في كل عام بدءاً من مناسبات إصدار الكتب والنقاشات ووصولاً إلى المؤتمرات والمحاضرات (من بينها محاضرة حايك السنوية). وفي العام ١٩٩٧، أنشأ المعهد لجنة الظل للسياسة النقدية فوراً بعد تأسيس مصرف لجنة السياسة النقدية البريطانية. وتجتمع لجنة الظل للسياسة النقدية شهرياً وتُنشر قرارات اللجنة قبل أيام عديدة من إصدار بنك بريطانيا لقرار نسبة الفائدة كل شهر.

التمويل

يذكر المعهد أنه يُمول بالكامل من قبل الهبات التي تأتي من الأفراد والشركات والمؤسسات الذين يدعمون عمله، إضافة إلى الدخل الآتي جراء بيع الكتب وعقد المؤتمرات. وعلى الرغم من أن المنظمة لا تكشف عن مصادر تمويلها، هي تلقت التمويل من شركات التبغ ومن بينها شركة التبغ البريطانية الأمريكية وشركة فيليب موريس إنترناشونال وشركة التبغ اليابانية.

معهد الاتحاد الأوروبي للبحوث الأمنية

مركز أبحاث تأسس في العام ٢٠٠٢ في باريس، وهو وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي ويعمل تحت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتحاد. يجري المعهد أبحاثاً حول القضايا الأمنية ذات العلاقة بالاتحاد الأوروبي ويقدم منتدى من أجل النقاش. وجراء قدرته كوكالة للاتحاد الأوروبي، يقدم المعهد التحليلات والتبليغات إلى الممثلة العليا لسياسة الشؤون الخارجية والأمنية، كاثرين أشتون.

وتنطوي مهمة المعهد على المساهمة في تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بما يتلاءم مع الإستراتيجية الأمنية الأوروبية. ولتلك الغاية، يقوم المعهد بالأبحاث الأكاديمية والتحليلات السياسية وينظم المحاضرات والمؤتمرات لاستقاء المعلومات في ذاك المجال. كما أن عمل المعهد يسهم في تعزيز الحوار الأطلسي وله شبكة من التبادلات مع مراكز أبحاث أخرى داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه.

مواضيع البحث على علاقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ومن بينها السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة. ولذلك يغطي المعهد علاقات الاتحاد الأوروبي بالمناطق التالية: أفريقيا وآسيا والبحر المتوسط والشرق الأوسط والخليج وروسيا والولايات المتحدة.

وإضافة إلى تلك المناطق الجغرافية، يتطرق المعهد إلى مواضيع أساسية مثل مكافحة الإرهاب ونزع الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة ومنع الصراعات وإدارة الأزمات والحكم العالمي والربيع العربي.

في العام ٢٠١١، اختير المعهد جراء دوره كوكالة أوروبية للبحوث الاستراتيجية من قبل اللجنة الأوروبية لإعداد تقارير نهائية عن الإستراتيجية الأوروبية ونظام التحليل السياسي.

البرامج

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي: برنامج يحلل الأطراف الأساسية والأدوات والسياسات والإستراتيجيات المطروحة أمام الاتحاد الأوروبي ويقيم مداها ونتائجها ويظهر عمل الاتحاد الأوروبي في العالم.

الأمن والدفاع: السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة جزء مكون من سياسة الاتحاد الأوروبي. ولذا يسعى البرنامج إلى التركيز على تعزيز القدرات المدنية والعسكرية إضافة إلى تقوية القاعدة التقنية والصناعية لقدرة الدفاع الأوروبية. لذا يستمر البرنامج في دعم تطور تلك السياسة عبر النشاطات البحثية ونشرات الخبراء.

التحديات المتنقلة بين الأوطان: الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يشكل تهديداً للأمن الداخلي الأوروبي فقط، بل له أيضاً انعكاسات خطيرة على استقرار الدول المجاورة مباشرة لأوروبا. كما أن التوجهات العالمية والإقليمية بخصوص الديموغرافيا المتغيرة والهجرة والموارد الطبيعية أو أثر التغير المناخي تقترح بأن الأطراف الرسمية وغير الرسمية بحاجة إلى إيجاد مقاربات خلاقة للتعامل مع تلك التحديات التي لن تقف عند أي حدود. لذا يدعم البرنامج الجهود المتخذة من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي عبر نشر التحليلات والأبحاث عن المجالات الأكثر أهمية في هذا المجال الواسع والمتصاعد على الدوام.

معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية

مركز أبحاث فرنسي تأسس في العام ١٩٩١ إثر مبادرة خاصة. ورغم أن المجال الفرنسي في العلاقات الدولية كان ضيقاً، نجح المعهد بشكل تدريجي في أن يصبح مرجعاً بين مراكز الأبحاث الفرنسية التي تُعنى بالقضايا الإستراتيجية والدولية.

وكان المعهد قد أُنشئ بهدف تحقيق ثلاثة أهداف:

- المساهمة في البحث والنقاش حول القضايا الإستراتيجية والدولية عبر تقديم تحليلات مغايرة وأصيلة عن القضايا الوطنية والدولية.
- إنشاء مركز مستقل بحق يتمتع بالخبرات.
- إفساح مجال للنقاش وإبداء الرأي بحيث يمكن لجميع أعضاء المجتمع الإستراتيجي، أي الخبراء من خلفيات مهنية وفلسفية متنوعة (صناع القرار السياسي والمسؤولون رفيعو المستوى والصناعيون وقادة في الجيش ومتخصصون وأكاديميون) أن يتشاركوا في وجهات نظرهم.

نشاطات المعهد تركز على قضايا ذات ارتباط

بالسياسة الخارجية والإستراتيجيا إضافة إلى الأمن والدفاع. والمعهد مركز مستقل وفريق خبرائه وشبكاته ونوعية التحليلات التي يقدمها، كل ذلك يجعله شريكاً في اختيار الشركات التي تسعى إلى توسيع نشاطاتها في البلدان الخارجية. وعبر ارتباطاته العديدة مع مراكز الأبحاث الأجنبية ومع المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، فإن المعهد قادر على بناء شبكة من المتخصصين في كافة أنحاء العالم ما يسمح له بتطوير وتعميق نشاطاته وأن يصل إلى جمهور أوسع ويصبح مركز أبحاث فعلي.

منذ تأسيسه، يقوم المعهد بإجراء الأبحاث لصالح الإدارات العامة (مثل وزارة الشؤون الخارجية أو وزارة الدفاع) وخبراؤه يُستشارون على نحو منتظم من قبل اللجان البرلمانية والجمعة الوطنية. ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين، هذا التعاون توسع ليطال المؤسسات الدولية، خصوصاً الاتحاد الأوروبي (اللجنة الأوروبية ووكالة الدفاع الأوروبية ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية). ومنذ العام ٢٠١٠ ولغاية العام ٢٠١٥، ما يزال المعهد الذي هو على رأس اتحاد من ١١ مركز أبحاث دولي، المستشار الوحيد للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي بخصوص جميع القضايا، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قضائية أو إستراتيجية.

كما تلجأ الشركات العابرة للأوطان إلى المعهد من أجل الحصول على تحليلات إستراتيجية قصيرة ومتوسطة المدة. والخبراء في المعهد يتعاملون مع قضايا كثيرة مثل الوضع الجيو- إستراتيجي وتحديد الأطراف الأساسية ووجهات النظر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المدى المتوسط والمنافسات التجارية والإستراتيجيات الدبلوماسية والمخاطر السياسية والاجتماعية. كما أن المعهد يزود الشركات بتحليلات تأليفية وعملانية بهدف مساعدتها في اتخاذ القرارات.

البرامج

مراقبات معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية: برنامج يقدم التحليل المفصل للرأي العام حول ما يجري والأخطار المحدقة في بعض المناطق الجغرافية أو بخصوص مواضيع ذات اهتمام خاص. مثلاً، مشروع مرصد تحليل التغيرات في العالم العربي يهدف إلى تحليل الثورة الأولى في القرن الواحد والعشرين وانعكاساتها الجيو- سياسية على العالم العربي. ومشروع المرصد الجيوسياسي للعامل الديني يركز على تحديد وشرح أزمات اليوم مع اقتراح ما يمكن فعله من أجل منعها من أن تصبح عصية على الحل، إضافة إلى تقديم تحليل لأمثلة تاريخية لفهم أسباب وتوجهات الوضع الحالي. إضافة إلى مشروع المرصد الجيوإستراتيجي للمعلومات ومرصد السياسة الخارجية الأوروبية ومركز أبحاث الشؤون الإنسانية والمرصد الجيوإستراتيجية للرياضة.

النشرات

سلسلة "القضايا الإستراتيجية": تنشر كتباً تتعامل مع القضايا الإستراتيجية في أسلوب محدد جداً (الإرهاب النووي والحروب اللا متناظرة والقوة الصينية والعولمة والحكم العالمي، إلخ).

المجلة الدولية والإستراتيجية: تهدف إلى عكس النقاشات الأساسية التي تحصل في المجتمع الدولي. وتقدم المجلة تحليلاً معمقاً عن موضوع له علاقة بالقضايا الدولية الأساسية. وهذا التحليل الدقيق يُستكمل بأقسام تسمح للقارئ بفهم أفضل للشؤون الحالية. والهدف من المجلية نشر المعرفة بطريقة تعليمية وإغناء النقاش الفكري في مجال العلاقات الدولية والقضايا الإستراتيجية.

العام الإستراتيجي: كتاب مرجع من أجل تحليل القضايا الدولية التي كانت أساس نقاشات العام الذي سبقه. وتسمح المراجعة لجمهور واسع بالحصول على النظرة العامة والشاملة حول العلاقات العالمية والإستراتيجية التي تُنسج، جراء ما لذلك من ارتباط بالحياة السياسية الدولية والمخاطر الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والإستراتيجية لمناطق جغرافية أساسية.

❦ ❦ ❦

مجلس السياسة الخارجية والدفاعية

مركز أبحاث روسي غير حزبي تأسس في العام ١٩٩٢ وتوجه نشاطاته بالاستناد على مبادئ القيم الديمقراطية والسعي إلى المصلحة العامة والمسؤولية والحوار المفتوح ومقاربة هادفة للقضايا السياسية.

يولي المركز أولوية عليا للاستقامة والكفاءة المهنية اللتين يعكسهما خبراء مؤهلون ومثقفون من مجالات عديدة. كما أن لأولئك الأفراد علاقات وثيقة بمراكز الأبحاث الأساسية وهيئات صنع القرار والكيانات التجارية والأحزاب السياسية ويتمتعون باطلاع واسع على السياسات المحلية وعمليات صنع القرار.

المجلس هو واحد من الجمعيات إن لم يكن الجمعية الوحيدة في المجتمع المدني في روسيا التي

تتمتـع بتاريخ مهني طويل ما تـزال تعمل بنشاط. والمجلس ينشر الدراسـات ويقدم التوصيات بشأن السياسـات الخارجية والأمنيـة للفدرالية الروسية.

ومن نشاطاته:

– كشـف المصالـح الوطنيـة لروسيـا والأولويات والخيارات السياسية.

– تطوير وتقييم مفاهيم إستراتيجية جديدة ومقاربات خلاقة.

– تعزيز المعلومات العامة والثقافة والنقاش بشأن القضايا الأمنية والخارجية والعسكرية.

– تقـديم توصيـات خاصة بـالاستنـاد على أبحاثه.

لـدى المجلس جمعية تتألف مـن ١٢٠ عضواً وهم شخصيـات بـارزة في الحكومة والميدان التجاري والمجـال الأكاديمـي والإعـلام. اللجنـة التنفيذية الدائمـة يرأسهـا رئيس المجلس وتتألـف من ١٤ فـرداً من المجـالات المذكـورة أعلاه وهـي تُنتخب مـن الجمعية ومسؤولة عن الإشراف العام واتخاذ القرار.

الاهتمامات

اهتمامات المجلس تركز على:

– تطويـر أشكـال متنوعـة من التعـاون بين السياسيين ورجـال الأعمال والأكاديميين والجيش وممثلي الإعلام.

– البحـث بشأن المصالـح القومية للفدرالية الروسية مـن بينها السياسات الخارجية والدفاعية وتعزيـز الإجمـاع السياسـي الوطنـي فـي تلـك المجالات.

– تشجيـع قيـام عملية صنع قـرار سليم في مجـالات السياسـة الخارجية والإصـلاح العسكري وأمن الفرد والمجتمع.

– البحـث عن آليـات عمل فعالـة ومرنة من التعـاون والتنسيـق في مجـالات الأمـن القومـي والـدولي بين الـدول المستقلة حديثـاً وبينها وبين الدول الأجنبية الأخرى.

– دعـم الأبحاث والأفكار الخلاقة والتبادل الـدولي في الخـبرات في مجـالات تحـول الصناعة العسكرية وتطـور وإعادة تنظيم القـوات العسكرية والأجهـزة الأمنية واعتمـاد ودمج أفـراد الخدمات الرسميـة في المجتمـع المدني والسيطـرة السياسية المدنية على المؤسسات العسكرية والأمنية.

– تسهيـل الحـوار الـدولي وفهـم المجـالات الحساسـة المتعلقـة بالسياسة الخارجيـة والأمنية عـبر تقويـة روابـط مباشـرة وتعاون مشـترك بين أعضـاء المجلس والمنظمـات والأفـراد الأجانـب أصحاب الاهتمام المشترك.

إلى جانـب الأبحاث والمقـالات والتوصيات، ينظم مجلـس السياسـة الخارجيـة والدفاعية مـا يُقارب الـ٦٠ حدثاً بأشكال مختلفـة ولتغطيـة مواضيع واهتمامات متنوعة.

معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية

مركـز أبحـاث روسـي تأسس في العـام ١٩٥٦ من قبـل الأكاديميـة الروسية للعلوم وهـو منظمة غير ربحيـة. تنطوي مهمـة المعهد على إعـداد تحليلات جديرة بـالثقة بـالاستناد على صنع القرار السياسي. وكان الهـدف من تأسيسه إنشاء مركز يُعنى بالفكر العلمـي وتحليـل السياسات الاقتصاديـة والمحلية والخارجيـة والعسكريـة للبلدان الغربيـة والنامية، إضافـة إلى مروحـة أسـوع مـن المشـاكل العالمية والاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. يقوم المعهد بأبحاث شاملة حول تشكيلة من القضايا المرتبطة بـالتقـدم العالمي المعاصر من وجهة نظر المصالح القومية الروسية واندماجها في الاقتصاد العالمي. وأهمية كبرى تُولى لتحليـل التغيرات في العلاقات الاقتصادية والسياسيـة والاجتماعية في المجتمع العالمـي وتأثيرهـا على تعزيـز الأمـن والاستقرار الدوليـين وتقوية التعـاون الـدولي. والمعهد ملتزم بإجـراء الأبحـاث الأساسية والمطبقـة والتحليلات المستقلة وتقديم وجهة نظر ديمقراطية. يتعـاون المعهد مـع الهيئـات الحكوميـة الفدرالية والإقليميـة والإعـلام والشركات الأساسيـة في القطاعـين العـام والخاص. وفي أبحاثـه، يتخذ المعهد موقفاً مستقلاً وغير ملتزم بـأي رأي أو جهة.

البرامج

مركـز أبحـاث آسيا–الهـادئ: يركز علـى المشاكل في منطقـة آسيا–الهـادئ والاقتصـاد والسياسة في الصيـن والاقتصاديـات والأبحـاث السياسيـة اليابانيـة. ومـن بـين المواضيـع التـي يغطيهـا العمليـات الاقتصاديـة والعسكريـة والسياسية في تلـك المنطقـة والمشـاكل التـي تعترض الاندماج الروسي السياسي والاقتصادي.

مركـز أبحـاث التنميـة والحداثـة: يركـز علـى التحليلات السياسية والثقافية والمنطقة والمشاكل الاجتماعية –الاقتصادية.

مركـز الأبحـاث الأوروبيـة: يركـز علـى تحليـلات بحثيـة بشـأن الاتحـاد الأوروبـي والاقتصـاد في البلدان الأوروبية. والتحقيق في التوجهات الراهنة للاندمـاج الأوروبـي ودور الاتحـاد الأوروبـي في الاقتصـاد العالمي وتحليـل القضايـا الاقتصادية

والاجتماعية–السياسية في البلدان الأوروبية (مثل ألمانيا وبريطانيا وأسبانيا والسويد واليونان وغيرها) ودراسة العلاقات الاقتصادية الروسية مع الدول الأوروبية.

مركز الأمن الدولي: يركز نزع الأسلحة وحل الصراعات وتقديم تحليلات بشأن عدم انتشار الأسلحة والحد من التسلح ومشاكل الأمن المعلوماتي. إضافة إلى إجراء أبحاث بخصوص العسكر والأمن الاقتصادي وعملية العولمة العسكرية والاقتصادية.

مركز أبحاث أميركا الشمالية: يتناول السياسة الاقتصادية الخارجية والشؤون الخارجية والاقتصاد الأمريكي. ويركز على السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الأمريكية الروسية في عالم متغير والنمط الأمريكي للتنمية الاجتماعية– الاقتصادية وعمليات العولمة ودور ومكانة أميركا.

مركز الأبحاث في الاقتصاديات المتنقلة: يُعتبر أداة لمراقبة وتحليل العملية المستمرة خلال انتقال روسيا على المستوى المشاريع الصناعية الفردية. ويجري المركز نشاطات للمشاريع الصناعية والزراعية الروسية والبنوك التجارية عبر طلبات شهرية. والمركز منخرط في التحقيق بالمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الروسي. ويقوم المركز كل عام بإجراء ١٢ مسح صناعي و١٢ مسح زراعي و٦ تطال البنوك. والمواضيع الأخرى التي يتطرق إليها المركز: إصلاحات السوق وتأثيرها على سلوك عملاء الاقتصاد والسياسة الاقتصادية والمشاريع الصناعية والمنافسة بين المشاريع الروسية وآليات مشاركة المجتمع التجاري في تشكيل السياسية الاقتصادية.

قسم السياسات الدولية: يتناول البرنامج المشاكل في العلاقات الدولية والمعضلات المؤسساتية ونظرية العلاقات الدولية والسلام والصراعات. ويركز في أبحاثه على عولمة السياسات الدولية وإعادة تشكيل النظام العالمي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والصراعات الدولية.

يصدر معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية مروحة واسعة من المقالات والأبحاث والنشرات. لكن نشرته الرائدة هي مجلة "الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية" التي تتناول المشاكل النظرية والعملانية للسياسات الدولية والعلاقات الاقتصادية العالمية والتنمية في البلدان والمناطق. وتغطي المجلة المشاكل الأمنية وسياسة الدفاع والعولمة وانعكاساتها والابتكار والتقدم العلمي والتقني والمشاكل الاقتصادية والسياسية في بلدان ومناطق معينة والإرهاب الدولي والتحديات البيئية والتغيرات الاقتصادية والسياسية في روسيا في ضوء التجربة الدولية.

مؤسسة فريدريتش إيبرت

مؤسسة سياسية ألمانية مرتبطة بالحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا، لكن مستقلة عنه. تأسست في العام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئس يُنتخب ديمقراطياً في ألمانيا، فريدريتش إيبرت. يقع مقرها في بون وبرلين ولها مكاتب ومشاريع في أكثر من ١٠٠ بلد. هي المنظمة الألمانية الأقدم التي تعمل من أجل تعزيز الديمقراطية والثقافة السياسية وتشجع الطلاب على اكتساب القدرات الفكرية والشخصية.

هي منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية وتهدف إلى المساهمة في التفاهم والتعاون الدوليين من أجل تفادي اندلاع حروب أو صراعات جديدة وتعزيز الديمقراطية وتعددية الثقافة السياسية عن طريق التثقيف السياسي لجميع فئات المجتمع وتسهيل الحصول على التعليم العالي والبحوث للشباب الموهوبين من خلال توفير منح الدراسة.

من خلال مشاريعها في أكثر من ١٠٠ دولة، تقوم المؤسسة بدعم بناء وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات العامة. حيث أن الأساس في عملها هو تعزيز العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقابات العمال الحرة والقوية والدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي السنوات الأخيرة زادت المؤسسة التركيز على القضايا العالمية والإقليمية. وأولت اهتماماً خاصاً لعملية التكامل الأوروبي وسياسة الجوار الأوروبية ومواصلة تطوير العلاقات بين ضفتي المحيط الأطلسي وتعزيز نظام الحكم العالمي. تدعم المؤسسة الجهود التعاونية الإقليمية بشأن القضايا الأمنية والاستدامة البيئية والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم من خلال شبكتها العالمية من المكاتب والشركات. وتنظم المؤسسة المناظرات والمناقشات حول المشاكل السياسية والاجتماعية والتحديات الراهنة وشركاؤها هم من الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الفكر والرأي والجامعات والمؤسسات الحكومية.

شاركت مؤسسة فريدريتش إيبرت في أنشطة واسعة

النطاق في جميع أنحاء مناطق الشرق الأوسط. وتم تمثيل المؤسسة من خلال عشر مكاتب في المغرب والجزائر وتونس ومصر والسودان وإسرائيل وفلسطين ولبنان والأردن واليمن. كما تعمل المؤسسة مع شركات محددين في ليبيا وسوريا والعراق وإيران.

تقدم المؤسسة برامج متنوعة واسعة النطاق من بينها برامج المنح من أجل المساواة في الحصول على فرص التعليم. ومنذ تأسيسها، قدمت المؤسسة المنح الدراسية التي دعمت لغاية اليوم ٢٧٠٠ طالب سواء من الألمان أو الأجانب. وبرامج المنح الدراسية تستهدف الشباب الموهوبين الذين يسهمون في تعاون المجتمع المدني من خلال إرساء القيم المشتركة للديمقراطية الاجتماعية. ويولي هذا البرنامج اهتماماً خاصاً للطلاب الموهوبين والذين هم من أصول العائلات المهاجرة والطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض.

الأرشيف والمكتبة: إن الأرشفة المعنية بالديمقراطية الاجتماعية ومكتبتها تحافظان على الذاكرة المطبوعة وغير المطبوعة للديمقراطية الاجتماعية ونقابات العمال ورموزها الكبيرة. وتُعد المكتبة واحدة من اكبر المكتبات الأكاديمية المتخصصة في العالم، مع مجموعة من الوثائق التاريخية والمعاصرة للحركات العمالية والاجتماعية الألمانية والعالمية. وعديد من منشورات المؤسسة متاحة عبر المكتبة الرقمية.

من خلال تحليل القضايا والتحديات الرئيسية، ساهمت المؤسسة في إرساء أسس سليمة للمناقشة العامة في ألمانيا وجميع أنحاء العالم. ووفرت المؤسسة المشورة في المجال السياسي للسياسيين ونقابات العمال أثناء عملهم على إيجاد حلول قابلة للتطبيق في الحياة السياسية. وتجمع المؤسسة شخصيات بارزة في الحياة السياسية والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية والمجتمع المدني من أجل تعزيز النقاش العميق اليومي في القضايا السياسية. ومن خلال المناقشات مع الخبراء وورش العمل والمؤتمرات على المستوى الإقليمي والوطني والقاري والعالمي، تمكن الناشطين السياسيين من اتخاذ قرارات بليغة ومتخصصة. إضافة إلى نشر هذه التحليلات في عدد من المنشورات التي تشكل جزءاً من الأنشطة التي تعزز فهم جدول أعمال السياسات العالمية ودعم النقاش العام حول توجهات السياسة العامة في المستقبل.

النشاطات في عمان والعراق: تتعاون مؤسسة فريدريتش إيبرت في عمان ومنظمة تموز منذ عدة سنوات في مختلف المجالات، بما في ذلك تدريب مراقبي الانتخابات، وتعزيز المشاركة السياسية، وتعزيز إشراك الطلاب والشباب في العملية السياسية والناشطين في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسستان جنباً إلى جنب مع البرلمان العراقي على عدد من القوانين، على سبيل المثال القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والنظام الانتخابي وعلاقات العمل. ومن نشاطاتها في العراق أيضاً تم نشر عدد من أوراق السياسات والدراسات للتصدي للتحديات التي يواجهها العراق حالياً، وذلك لتوحيد جهود التحول الديمقراطي. إضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة والمركز بعمل رائد في العراق بإجراء مسوحات دراسة للرأي العام العراقي حول المشاركة السياسية والانتخابات وغيرها من المواضيع.

وتملك المؤسسة خبرة واسعة في تنظيم مراقبة الانتخابات في العراق وكانت المؤسسة الأوروبية الأولى لتدريب مراقبي الانتخابات العراقية عام ٢٠٠٤. وفي شراكة مع الأمم المتحدة، نظمت مؤسسة فريدريتش إيبرت الدورات التدريبية التي مكنت ٤٥٠٠ مراقب عراقي مستقل من مراقبة الانتخابات الأولى والثانية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. وفي وقت لاحق، أنشأت المؤسسة شراكة مع شبكة المستقبل الديمقراطية العراقية وتركزت الجهود في توفير التدريب اللازم لأكثر من عدة آلاف من مراقبي الانتخابات والإعلاميين. في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، قامت المؤسسة ومنظمة تموز بتدريب ١٤٦٠٠ مراقب ليس فقط لتغطية يوم الانتخابات ولكن لمراقبة عملية التسجيل. وعلاوة على ذلك، رصدت المؤسستان أداء وسائل الإعلام بتغطية الانتخابات.

معهد كايل للاقتصاد العالمي

مركز أبحاث ألماني متخصص في الشؤون الاقتصادية تأسس في العام ١٩١٤. وهو أحد المراكز الأساسية التي تُعنى بإجراء الأبحاث في الشؤون الاقتصادية العالمية وتقدم السياسة الاقتصادية والتعليم الاقتصادي. في العام ٢٠١٣، صُنف كواحد من أولى مراكز الأبحاث في العالم التي تهتم بالتجارة الدولية وأحد أولى أربع مراكز في العالم تبحث في السياسة الاقتصادية. ومع ما يزيد عن أربعة ملايين نشرة مطبوعة أو نسخة الكترونية واشتراكات في ٣١٩٧٠ دورية ومجلة،

يتمتع المعهد بأضخم مكتبة في العالم متخصصة بالشؤون الاقتصادية. وهو فرع من جامعة كيل حيث يتعاون على نحو وثيق مع قسم التجارة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية.
يعتبر المعهد أن مهمته الأساسية هي البحث عن حلول خلاقة للمشاكل الملحة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. وعلى أساس العمل البحثي ذاك، يقدم المشورة إلى صناع القرار في السياسة والاقتصاد والمجتمع ويبقي الرأي العام المهتم مطلعاً على المسائل الهامة في السياسة الاقتصادية.
وكبوابة للبحث الاقتصادي العالمي، يدير المعهد شبكة واسعة من الخبراء الوطنيين والدوليين حيث تتدفق أعمالهم البحثية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نشاطات معهد كايل البحثية والاستشارية.

المنشورات

مراجعة الاقتصاديات العالمية: مجلة رباعية تأسست في العام ١٩١٣ كأول مجلة في العالم تركز على الاقتصاديات الدولية. وميزتها الخاصة أنها تنشر أبحاثاً تجريبية في الاقتصاديات الدولية. وتتضمن مواضيع الاهتمام: التجارة والسياسات التجارية؛ التجارة الدولية؛ التمويل الدولي؛ أنظمة العملية ونسب التبادل؛ السياسات النقدية والمالية في الاقتصاديات المفتوحة؛ التنمية الاقتصادية؛ والتغير والنمو التكنولوجي. والجدير ذكره أن باحثين مشهورين من كافة أصقاع العالم يسهمون في المجلة في الأعوام الأخيرة.
مجلة الاقتصاديات الالكترونية: مجلة الكترونية تحتوي على كثير من المقالات التي تُعنى بالشؤون الاقتصادية وتبحث في مواضيع معينة. قائمة المواضيع تُعدل على الدوام ويُضاف مواضيع جديدة بعد عدد من المساهمات التي تُنشر. ومن المواضيع التي تغطيها: التغير المناخي؛ الابتكار والتكنولوجيا؛ أزمة الاقتصاديات العالمية؛ التمويل؛ التجارة الدولية؛ الرواتب والوظيفة؛ التبادل الأجنبي وأنظمة نسبة التبادل؛ بنى السوق وعدم الثقة؛ وغيرها من المواضيع الكثيرة.

البرامج

مركز التوقع: يصدر توقعات منتظمة بشأن الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الألماني بشكل خاص. ويتعاون المركز مع مراكز أبحاث اقتصادية أخرى في ألمانيا وأوروبا. والحدث الأساسي الذي ينظمه المركز هو مؤتمر "كايلر". وفيه يناقش خبراء دوليون قضايا تتعلق بالاقتصاد العالمي والشؤون الآنية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية. والمشاريع الأخرى تتضمن إصدار تقرير منتظم بشأن الإعانات الحكومية في ألمانيا. أما المهمة الأساسية للمركز فهي تقييم السياسات الاقتصادية خصوصاً السياسة النقدية والمالية وتقديم المشورة إلى صناع القرار على بناءً على تحليل التطورات الاقتصادية الكبيرة.
مركز السياسة الاقتصادية: يهدف إلى تعزيز رؤية معهد كايل لدى الرأي العام ومحاكاة النقاش السياسي ضمن المعهد. ورش العمل السياسي هي في العموم أحداث يومية يتم خلالها تحليل المواضيع السياسية ومناقشتها من قبل باحثي المعهد وخبراء أجانب وجمهور مختار. يصدر المركز مجلات ونشرات علمية أخرى.

مركز مركاتوس

مركز أبحاث أمريكي غير ربحي تأسس في العام ١٩٨٠ بهدف تقليص الفجوة بين الأفكار الأكاديمية والمشاكل العالمية الحقيقية. تنطوي مهمة المركز على نشر المعرفة وإدراك المؤسسات التي تؤثر على حرية الإزدهار الاقتصادي وإيجاد حلول مستدامة من أجل التغلب على الحواجز التي تمنع الأفراد من العيش بحرية والتمتع بحياة مزدهرة وسلمية.
يقوم الباحثون في المركز بإجراء الأبحاث والعمل مع الطلاب المتخرجون من أجل تطبيق الأفكار على المشاكل في العالم وتصبح الاستنتاجات البحثية متوفرة لدى الإعلام وصناع القرار السياسي من أجل ربط التعلم الأكاديمي بالممارسة العالمية الواقعية. ومن خلال برامج البحث والمحاضرات الأكاديمية وورش العمل والمشاركة في لقاءات الجمعيات الأكاديمية المهنية، يشجع المركز على المشاركة الحية ومتعددة الجوانب في أبحاثه.
ويستخلص المركز استفادته الاقتصادية من مشاركة الحائزين على جوائز نوبل في الشؤون الاقتصادية أمثال فريدريك حايك وإلينور أوستروم ودوغلاس نورث جايمس بوتشانان وفيمون سميث. ومواضيعه البحثية تتراوح بين التنمية الاقتصادية في أفريقيا وإعادة الإعمار بعد إعصار كاترينا والأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ والدروس المستقاة من تجارة الخمر واقتصاديات الانفاق الحكومي وغيرها من المواضيع الكثيرة.

المراكز البحثية

سياسة التكنولوجيا: برنامج يركز على الأمن

السايبري والخصوصية وجمع البيانات والإصلاح الخيالي والتنظيم واسع النطاق وإصلاح الخدمة الجامعية.
الاقتصاديات: برنامج يركز على التاريخ الاقتصادي والأعمال التجارية والتحليل المؤسساتي والقانون والاختيار العام والتغير الاجتماعي.
الأسواق المالية: برنامج يركز على الإفلاس وحماية المستهلك والأزمة المالية والتنظيم المالي والإسكان والعقارات والسياسة النقدية.
العولمة والتنمية: برنامج يركز على التنمية والمشاريع والتخطيط والسياسة التنموية والديمقراطيات الصاعدة وإدارة الموارد الطبيعية وإعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث الطبيعية وحقوق الملكية والتجارة.
الإنفاق والموازنة: برنامج يركز على إصلاح الموازنة والدين والعجز والرعاية الصحية والأمن الاجتماعي والمساعدة الطبية للفقراء والرواتب التقاعدية والسياسة الضريبية.

التمويل

نظراً لكونه منظمة غير ربحية فإن المركز يُمول من قبل المؤسسات (٥٨٪) والأفراد (٤٠٪) والأعمال التجارية (٢٪) من كافة أنحاء البلاد. ولا يحظى المركز بتمويل الحكومة الفدرالية أو الرسمية أو المحلية. ومن المؤسسات التي ساهمت في تمويل المركز مؤسسة كوتش وإيكسونموبايل. وتبلغ عائدات المركز حوالى ١٤ مليون دولار أما نفقاته فتقدر بـ١١ مليون دولار.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية

هو مركز بحثي علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام. بدأ المركز نشاطه في العام ١٩٦٨، ويتخصص في دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية الاقليمية والدولية.
أنشئ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية كمركز علمي مستقل وقد تطور المركز عبر الزمن، وخاصة في العام ١٩٧٢، حيث لم يعد يقتصر في أعماله على دراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية فقط، وإنما أصبح مجاله يمتد إلى دراسة الموضوعات السياسية والإستراتيجية بصورة متكاملة، مع التركيز على قضايا التطور في النظام الدولي، وأنماط التفاعل بين الدول العربية وبين النظام العالمي الذي تعيش في ظله، أو بينها وبين الإطار الإقليمي المحيط بها، أو بين بعضها البعض.
ويخصص المركز حيزاً كبيراً من نشاط العلمي لدراسة المجتمع المصري من مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية.
ويتمتع المركز باستقلالية كاملة في إدارة نشاطه العلمي، ويحرص في بحوثه على تبني منهج نقدي، لا يقنع بسرد المعلومات وتحليلها، وإنما يهتم أيضاً بأن يطرح رؤية فكرية تحقيقية للمشكلات المطروحة، ويتيح لباحثيه وخبرائه حرية كبيرة في التعبير عن آرائهم واجتهاداتهم في حدود قواعد الموضوعية وتقاليد البحث العلمي. ويعتبر البرنامج العلمي للمركز محصلة جهود جماعية متناسقة وفق نموذج متكامل للتخطيط العلمي الديمقراطي. الأهداف يسعى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية من خلال نشاطه العلمي إلى نشر الوعي العلمي لدى الرأي العام المصري والعربي بالقضايا الإستراتيجية في العالم بوجه عام، وفي العالم العربي ومصر بوجه خاص، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد عملية صنع القرار في مصر. وفي هذا الإطار، يهتم المركز بمخاطبة القادة السياسيين، صانعي القرار، الهيئات التشريعية، التنظيمات السياسية، الأحزاب السياسية، الجهاز الحكومي، الدوائر العلمية والسياسية الدولية، الباحثين والمحللين السياسيين، الصحافة ووسائل الإعلام، الجمهور العام.
يتمتع المركز باستقلالية كاملة في ادارة نشاطه العلمي ويتبنى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مفهوماً للإستراتيجية يقوم على اعتبارها استخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع إمكانياتها وقدراتها لتحقيق مجمل أهدافها القومية، مع عدم الإقتصار على دراسة الجوانب العسكرية لقوة الدولة، وإنما الإهتمام أيضاً بدراسة الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، جنباً إلى جنب مع التركيز على عنصر الوعي التاريخي المتعلق بالتراث النضالي للدولة في العصر الحديث وفي هذا الإطار، يهتم النشاط العلمي للمركز بدراسة قضايا العلاقات الدولية، وانعكاساتها على الشرق الأوسط بصفة عامة، وعلى دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي بصفة خاصة، ودراسة الجوانب السياسية والإقتصادية للمجتمعات العربية عموماً، والمجتمع المصري بشكل خاص.
يتضمن التنظيم الداخلي للمركز الأقسام التالية: وحدة الدراسات العربية ووحدة النظم السياسية ووحدة العلاقات الدولية ووحدة الدراسات الاقتصادية ووحدة الدراسات الاجتماعية ووحدة

الدراسـات الإعلامية ووحدة الدراسـات التاريخية ووحدة الدراسات العسكرية ووحدة دراسات الثورة المصريـة وبرنـامج الدراسات الإسرائيلية وبرنـامج الدراسات الخليجية ووحدة دراسة الإنترنت.

يغطي النشاط العلمي للمركز ثلاث دوائر متكاملة:

– الدائـرة الدوليـة: باعتبارهـا الإطـار الأوسـع الذي تعيش الـدول العربية داخلـه، ويهتم المركز في هـذه الدائرة بدراسة التغيـرات الرئيسية التـي يمر بها النظـام الدولي، والمنازعـات الدولية وطـرق تسويتهـا، والمنظمـات الدوليـة والتكتلات والتحالفات السياسية والإقتصادية والعسكرية.

– الدائـرة العربية: حيث يهتـم المركز ببحث التفاعـلات الداخلية والخـارجيـة للمنطقة العربية، بمـا ينطوي عليه ذلك من دراسة التغيرات المختلفة في الـدول العربيـة، وأنمـاط التفاعل بـين بعضها البعض، وبينها وبين الدائرة الدولية الأوسع.

– الدائـرة المصريـة: حيـث يركـز المركـز علـى تناول مختلـف التطـورات الهامـة في مصر، سياسياً واقتصادياً واجتماعيـاً وعسكرياً وثقافياً وتاريخيـاً، ولا يعتـبر التركيز على مصر في أنشطة المركـز اختياراً قطرياً محضـاً، بقدر ما هو تجاوب مـع الأهميـة المركزيـة للـدور الإقليمـي لمصـر كمـا تدلل عليهـا حقائـق التاريخ القريـب والبعيد للمنطقة، عـلاوة علـى كونـه تجاوبـاً مـع التأثير الواسـع للتطـورات الداخلية في مصر علـى الدائرة الإقليمية الواسعة.

المنشورات

أصـدر المركـز منـذ نشأته نحـو ١٤٨ كتابـاً، كما يصدر المركز الدوريات التالية:

– التقدير الإستراتيجي العربي، سنوي.
– تقرير الاتجاهات الاقتصادية، سنوي.
– دليل الحركات الإسلامية، سنوي.
– مجلة "أحوال مصرية"، فصلية.
– كراسـات إستراتيجيـة، تصـدر باللغتـين العربية والإنكليزية وهي شهرية.
– ملف الأهرام الإستراتيجي، شهري.
– مختارات إسرائيلية، شهرية.
– مختارات إيرانية، شهرية.
– قراءات إستراتيجية، شهرية.

مركز بروكينغز الدوحة

مركـز بروكنجـز الدوحـة التابـع لمعهـد بروكنجز في واشنطـن والـذي يقـع في العاصمـة القطريـة الدوحـة. يقـدم مركـز بروكنجـز الدوحـة أبحـاث ودراسـات سياسيـة عاليـة الجـودة وذات تأثير في منطقـة الشرق الأوسط. يحافـظ المركز على سمعته المتطـورة في التأثـير علـى السياسـات والبحـوث الميدانية المتطورة، والدراسـات المتعلقة بالشؤون الإجتماعيـة والإقتصاديـة والجيوسياسيـة التـي تواجـه منطقة الشـرق الأوسط الكبـير، مبا في ذلك العالقات مع الولايات المتحدة.

افتُتح مركز بروكنجز الدوحة رسمياً من قبل الشيخ حمـد بـن جاسـم بن جـبر آل ثـاني، رئيـس مجلس الـوزراء ووزيـر الخارجيـة السابـق في دولـة قطر في ١٧ شبـاط ٢٠٠٨ . ولتحقيـق رسالتـه، يقـوم المركـز بـالأبحـاث والبرامـج التي تشمـل مشاركة شخصيـات بـارزة من الحكومـات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائـل الإعالم والأكاديميين على حـد سـواء في قضايا السياسـات الهامـة المتعلقة بالمجاالت الأربعة التالية:

– الديمقراطيـة والتحوالـت السياسيـة في الشرق الأوسط.
– العلاقـات بـين منطقـة الشـرق الأوسـط والـدول الآسيويـة النـاشئـة، بمـا في ذلـك الشؤون الجيوسياسية والإقتصادية المتعلقة بالطاقة.
– حل النزاعات وبنـاء السالم في مرحلة ما بعد الصراع.
– الإصـلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يوفـر مركـز بروكنجـز الدوحـة مكانـاً مميـزاً في المنطقـة للفعاليـات العامـة ذات المستـوى العالي وأيضاً المنتديات وورش العمل والحوارات الخاصة.

موائـد مستديـرة وورش عمـل متخصصـة: تنتـج برامـج بحثية وتكون بمثابة حاضنة لألفكار. وبما أن المركـز يعتبر من المراكـز الرائدة في تنظيم هذه الفعاليـات، فـإن المركـز يجمع صنـا ع السياسات والممارسـين للمناقشـة في موضـوع محـدد. تضم آخـر الفعاليـات التـي نظمهـا المركز ورش العمل الخاصـة بالمعارضة السورية والموائـد المستديرة حول العالقات الأوروبية – الخليجية.

سلسلـة المحاضـرات المتميـزة لمركـز بروكنجـز الدوحـة: تستضيـف شخصيـات مرموقـة ورفيعـة المستـوى إلى نـدوات المركز المتعلقـة بالسياسات. ومـن أبـرز المحاضرين الذيـن تمـت استضافتهم: حنا رباني كهر وزيرة الخارجيـة البـاكستانية، أكمل الديـن إحسان أوغلو الأمين العـام لمنظمة التعاون الإسالمي، علي صدر الدين البيانوني المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في سوريا

الفعاليـات العامـة: تساهـم في تعزيـز دور المركز

بالتفاعل مع المجتمع القطري، وتعنى بزيادة الوعي بما يجري وتأثيره على مناقشات السياسات في المنطقة. وتشمل هذه الفعاليات مجموعة واسعة من المواضيع ووجهات النظر، والتي تقام بانتظام.

المبادرات

تعمل مبادرات مركز بروكنجز الدوحة حول السياسات على إثراء الحوارات من خلال التفكير الإستراتيجي على التحديات المهمة التي تواجه المنطقة.

منصة أبحاث مركز بروكنجز الدوحة للطاقة: شراكة بين مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة بروكنجز لأمن الطاقة. يُعتبر منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة، أبرز فعاليات هذه المنصة، حدثاً مميزاً على المستوى الدولي لدراسة العلاقة بين الشرق الأوسط والقوى الناشئة في ما يتعلق بشؤون الطاقة.

مبادرة الحوار السوري (المسار الثاني): حوار يُركز على المجتمع السوري ويستهدف مجموعة أساسية من السوريين ذوي النفوذ. يوفر الحوار منصة تقدم للسوريين من مختلف الأطياف فرصة لبناء العلاقات والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

حوار التحولات: برنامج يُركز على العمليات الانتقالية في مصر وتنوس وليبيا. وهي أول مبادرة حوار تجمع الإسلاميين والسلفيين والليبراليين واليساريين جنباً إلى جنب مع المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين لتبادل الأفكار، وإيجاد توافق في الآراء وصياغة مفاهيم جديدة في بيئة سياسية سريعة التغير.

مشروع مركز بروكنجز الدوحة وجامعة ستانفورد للتحوالت العربية: "مشروع التحوالت العربية" هو مبادرة مشتركة بين مركز بروكنجز الدوحة ومركز التنمية والديمقراطية وسيادة القانون في جامعة ستانفورد. يسعى هذا المشروع إلى عمل أبحاث تحليلية شاملة للظروف التي تؤثر على عملية الديمقراطية والحكم الرشيد خلال الفترة الإنتقالية الحالية في العالم العربي.

المنشورات

تصدر منشورات مركز بروكنجز الدوحة باللغتين العربية والإنكليزية، وذلك لتعزيز جهود المركز بأن يكون مركز أبحاث ودراسات باللغتين العربية والإنكليزية. والمنشورات هي:

- دراسة تحليلية: توفر بحثاً عميقاً لمشكلة سياسية شائكة وجارية، وتقدم بحثاً ميدانياً أصلياً تم إجراءه في المنطقة.
- موجز السياسات: يمكن رؤية موجز السياسات كنسخة مكملة لمقالات الرأي، والتي توفر حوارات لمواضيع قائمة وحساسة بالإضافة إلى تقديمها توصيات سياسية.
- أوراق مركز بروكنجز الدوحة ومشروع جامعة ستانفورد "للتحوالت العربية": تهدف إلى إلقاء الضوء على طبيعة التحوالت العربية والتركيز على شكل النظم الإنتخابية وصياغة القانون والتنمية السياسية للأحزاب وعمليات الحوار الوطني من خلال تحليل منهجي.
- سلسلة أوراق ورشات العمل الخاصة بالشأن السوري: تعكس أبرز النتائج والتوصيات من مبادرة الحوار السوري)المسار الثاني) .
- أوراق حوار التحوالت: تقدم الحلول والتحليالت المقدمة من مبادرة "حوار التحولات" التابع للمركز.
- فعاليات ووقائع المؤتمرات: مواضيع حالية، نقاط توافق، وتوصيات سياسية تستقى من خلال الفعاليات والمؤتمرات ليتم نشرها للجمهور.

❁ ❁ ❁

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

احتل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية مكانة متميزة في مجال الدّراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية؛ نَظرًا لما يتمتع به من استقلالية، وما يَحظى به من دعم؛ إضافة إلى اعتماده منظورًا إستراتيجيًا في معالجة القضايا التي يهتم بها، واستقطابه الكوادر البحثية من شتى أنحاء العالم.

أسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في ١٤ آذار عام ١٩٩٤ بموجب قرار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة. وأصبح المركز مؤسسة مستقلة متخصصة في البحوث العلمية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الأهمية بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي بأسره.

وفي حزيران ٢٠٠٥، انتقل المركز إلى مقره الجديد، الذي روعي في تصميمه تلبية احتياجات المركز، وتعزيز دوره الرائد في المجالات الأكاديمية والبحوث. وقد اجتذب المركز منذ تأسيسه اهتمام المعنيين كونه مؤسسة أكاديمية ملتزمة ذات توجه تنموي، فكان لهذه المكانة المعرفية دورها في استضافته أعداد غفيرة من كبار الشخصيات التي

تـزور الدولة، من بينهم زعماء سياسيون ومفكرون ومسؤولون رفيعو المستوى وعلماء وباحثون.
تتلخص أهداف المركز بالنقاط التالية:

- إجراء الدراسات والبحوث حول الموضوعات المتعلقة بالأمن القومي والرفاهة الاجتماعية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج الفارسي خصوصاً، والقضايا الحيوية الراهنة على الساحة الدولية عموماً.
- تقديم برامج خاصة لخدمة المجتمع، من خلال تنظيم عدد من الفعاليات العلمية والثقافية مثل الندوات والمحاضرات والمؤتمرات وورش العمل المتخصصة والحلقات الدراسية والمحاضرات العامة، والتي تبحث في الموضوعات المتصلة بعمل المركز واهتماماته البحثية. كما يُساهم المركز بفعالية في تطوير المهارات الوظيفية للكوادر البحثية من مواطني الدولة من خلال البرامج التدريبية.
- تقديم الدعم لدوائر صنع القرار الحكومية من خلال إعداد التقارير بشأن أفضل البدائل السياسية ذات الصلة وتوفير البحوث والتوصيات المتنوعة لصناع القرار.

ينطوي عمل المركز على إعداد الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية والعسكرية الإستراتيجية وتُوظف لهذه الغاية كل قدرات المركز وأجهزته. كما من أهدافه خدمة المجتمع من خلال المساهمة في زيادة الوعي الاجتماعي والثقافي وإثراء المكتبة العربية عن طريق نشر الكتب والدراسات المحكمة الجادة والمتميزة في مختلف المجالات. ولتلك الغاية، يتبنى المركز قضية تشجيع وتطوير حركة البحث والتأليف والترجمة وخصوصاً الدراسات التي تعالج القضايا المختلفة. كما يُنظم المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والمحاضرات التي يتم من خلالها مناقشة الدراسات الإستراتيجية كمادة علمية، وبحث تطبيقاتها العملية وتقوية أواصر التعاون مع المؤسسات العلمية وتدعيم التواصل بين الأساتذة والخبراء والمتخصصين والمشاركة في المؤتمرات التي تنظم داخل الدولة وخارجها.

الإصدارات

تشمل إصدارات المركز الكتب الأصيلة والمترجمة وسلسلتين أصليتين مُحكمتين إحداهما باللغة العربية "دراسات إستراتيجية" والثانية باللغة الإنكليزية "The Emirates Occasional Papers" وسلسلة ثالثة للدراسات المترجمة "دراسات عالمية" وسلسلة رابعة للمحاضرات التي ينظمها المركز وتصدر باللغتين العربية "محاضرات الإمارات" والإنكليزية "Emirates Lecture Series".



مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مؤسسة مستقلة لأبحاث السياسات مقرّها في بيروت، لبنان. وهو جزء من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. يوفّر المركز تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية-الاقتصادية، والأمنية التي تواجه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو يسند تحليلاته إلى كبار الخبراء في الشؤون الإقليمية، ويعمل بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى التابعة لكارنيغي في بيجينغ وبروكسل وموسكو وواشنطن. يضم "مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، الذي أسس في العام ٢٠٠٦، مجموعةً من الخبراء في السياسة العامة. ويُعنى المركز بالتحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصاديين والسياسيين في الشرق الأوسط والعالم العربي وهو يضم كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة من الذين يتابعون أبحاث معمقة حول القضايا الحيوية التي تواجه دول المنطقة وشعوبها، ويسعى المركز إلى إلقاء الضوء على عملية التغيير السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط ومواكبة الأحداث الجارية وزيادة فهم القضايا الاقتصادية والأمنية المعقدة المطروحة والتي تؤثر في حاضر ومستقبل هذه المنطقة من العالم.

ويقوم عمل المركز على إجراء أبحاث مبنية على التجربة العملية وقوامها الملاحظة والاختبار وتتعلق بعدد من المواضيع السياسية والاجتماعية الاقتصادية الرئيسة. وتتوجه هذه الدراسات إلى جمهور واسع يضم صانعي السياسة وأصحاب المهن الحرة والإعلاميين في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة وروسيا والصين، فضلاً عن العاملين في منظمات المجتمع المدني والمواطنين العاديين في دول الشرق الأوسط الذين من شأنهم الاستفادة من عمل المركز.

أنشئ المركز في خريف سنة ٢٠٠٦ بمبادرة من "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي" الواقع مقرها في واشنطن. وتندرج هذه الخطوة في إطار الرؤية الجديدة للمؤسسة الرامية إلى الارتقاء بالمؤسسة

لتصبح مركز أبحاث متعدد الجنسيات وتوسيع نطاقه على المستوى العالمي. وقد أتى قرار إنشاء مركز الشرق الأوسط إثر النجاح الكبير الذي عرفه "مركز كارنيغي في موسكو" الذي تأسس في العام ١٩٩٤، كما تزامن مع مبادرات جديدة أطلقتها مؤسسة كارنيغي في بيجينغ وبروكسيل.

ويشكل "مركز كارنيغي للشرق الأوسط" جزءاً من "برنامج الشرق الأوسط" المعروف وهو سيعتمد على المعايير والمقاربات التي طورها باحثو البرنامج خلال السنوات الماضية. وما من شك بأن عمل المؤسسة اكتسب أهميته من التعاون القائم في إطار مشاريع معينة بين عدد من الباحثين الذين يتوزعون على مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين، فضلاً عن مجموعة كبيرة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا ما يمنح ثقلاً إضافياً لعمل المركز. وتقدم هذه المقاربة الرفيعة لصانعي القرار وأصحاب المهن والناشطين في الدول كافة دراسات تحليلية وتوصيات ترتكز على معلومات معمقة تستند إلى وجهات نظر وآراء مستقاة من مصادر موثوقة في المنطقة، ما يعزز إمكانية مواجهة التحديات المحورية في المنطقة بشكل فعال.

يهدف المركز إلى تقديم التوصيات إلى صانعي القرار والجهات المعنية الرئيسة، من خلال تقديم الدراسات المعمّقة، وأيضاً من خلال وضع مقاربات جديدة للتحديات التي تواجهها البلدان العربية التي تمرّ في مراحل انتقالية. ولمركز الشرق الأوسط مجلس إستشاري يضم شخصيات وطنية ودولية مرموقة من مختلف دول المنطقة وناشطة في مجالات السياسة والأعمال والمجتمع المدني.

يسعى المجلس بتقديم المشورة والدعم للمركز.

تندرج المواضيع التي يهتم المركز بها تحت قسم بعنوان "القضايا". وهذه القضايا تتفرع إلى عناوين ثانوية هي: الإصلاح التربوي وسياسات الشرق الأوسط واقتصاد الشرق والسياسات الإيرانية والسياسات العربية وقطاع الأمن. كما أن المركز يُقسم مواضيعه وفقاً للمنطقة ويأتي ذلك تحت قسم المناطق وهي: المشرق العربي ومصر والبلدان غير العربية (إسرائيل وإيران وتركيا) والمغرب العربي والخليج.

مركز الجزيرة للدراسات

تأسس مركز الجزيرة للدراسات في أحضان شبكة الجزيرة سنة ٢٠٠٦، وهو مؤسسة بحثية مستقلة تعنى بتعميق مقومات البحث العلمي وإشاعة المعرفة عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، مساهمة منها في الارتقاء بمستوى المعرفة وإغناء المشهد الثقافي والإعلامي وإثراء التفكير الاستراتيجي في العالم العربي.

والمركز، إذ ينطلق من بيئة عربية، فإنه يتطلع إلى آفاق العالمية الرحبة، مستشرفاً معالم المستقبل، طامحاً إلى المساهمة في تعميق الوعي بواقع التحديات الحضارية القائمة، وإدراك خارطة التحولات العالمية ذات الأبعاد الإستراتيجية الكبرى وانعكاساتها على أوضاع المنطقة عموما وعلى المجالين العربي والخليجي خصوصاً.

يهدف المركز إلى:

١. إشاعة المعرفة والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور وخاصة من الباحثين والجامعيين والمثقفين.
٢. مواكبة التحولات الإقليمية والدولية ورصد تداعياتها على المنطقة العربية، وإعداد الدراسات والتقارير المعمقة في هذا المجال.
٣. تنظيم النشاطات البحثية والفكرية من منتديات وملتقيات وندوات وحلقات دراسية.
٤. اكتساب الأدوات والمناهج المعرفية والمساهمة في تطويرها بما يساعد على رصد الواقع وفهم تحولاته.
٥. دعم البحوث والدراسات وتشجيعها قصد الارتقاء بمستوى المعرفة في المجالين العربي والإسلامي.
٦. المساهمة في النهوض بالترجمة من اللغة العربية وإليها توسيعاً لمجالات التواصل بين الحضارات والثقافات.
٧. قياس الرأي العام واتجاهات الجمهور العربي في مختلف الأقطار العربية وعموم المنطقة.

مجالات اهتمام المركز:

- الدراسات الجيوسياسية والإستراتيجية
- الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
- الدراسات الإعلامية
- الدراسات الإنسانية والحضارية
- استطلاعات الرأي العام.

مركز الخليج للأبحاث

تأسس مركز الخليج للأبحاث في تموز ٢٠٠٠ على يد رجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز صقر، بغية القيام بأبحاث علمية متعمقة وجادة تخص دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب إيران والعراق واليمن. ويعمل مركز الخليج للأبحاث كمؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، ويركز في أبحاثه على العلوم الاجتماعية. ومن منطلق إيمان المركز الراسخ بحق كل فرد في الحصول على المعرفة، فإنه يطرح أبحاثه من خلال المنشورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات.

ضمن هذا السياق، توصل مركز الخليج للأبحاث إلى تحديد أكثر من ٥٠ مجال بحثي، وتجسدت هذه المجالات في عدة برامج بحثية رئيسية هي: برنامج القضايا الاقتصادية والطاقة والأنظمة السياسية والعلاقات الخارجية وقضايا الأمن والدفاع والقضايا البيئية وبرنامج أبحاث العلوم والتكنولوجيا. ومع أن المركز يراعي المتغيرات الدولية المؤثرة في كل برنامج ويأخذها بعين الاعتبار في أبحاثه، الا أن مركز الخليج للأبحاث يعتبر في المقام الأول وقبل كل شيء مركز بحثي معني بمنطقة الخليج الفارسي، وبالتالي فهو يبحث بشكل أساسي في القضايا الحيوية لكل برنامج وانعكاساتها على دول الخليج. ونظراً لتقديمه أبحاث ودراسات محايدة ومتعمقة وتتمتع بالثقة والمصداقية حول شؤون المنطقة، فقد أصبح مركز الخليج للأبحاث شريكاً معرفياً مفضلاً لدى كلاً من المنظمات العربية وغير العربية الراغبة في تعزيز معرفتها عن المنطقة أو تحسين مستوى أداء عملها.

ومن منطلق كونه منظمة غير ربحية، فإن مركز الخليج للأبحاث يقوم بإعادة ضخ جميع الدخل المكتسب في برامج وأنشطة بحثية؛ وبهذا يستطيع الحفاظ والمداومة على استقلاليته واستمراريته. وللوصول إلى تحقيق رؤيته، فإن مركز الخليج للأبحاث يركز على الأهداف الأساسية التالية:

- القيام بأبحاث موضوعية وعلمية جادة تتناول القضايا السياسية والأمنية والبيئية وقضايا العلوم والتكنولوجيا التي ترتبط جغرافياً وسياسياً بدول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص وبمنطقة الخليج بشكل عام.
- تيسير خطوات الإصلاح في المنطقة وضمان مستقبل أفضل وتشجيع التواصل والتعاون بين مواطني مجلس التعاون الخليجي، ونشر كافة المعلومات اللازمة عن دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الخليج من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل والمنتديات والاجتماعات والمحاضرات.
- نشر وإشاعة المعرفة والبيانات المفيدة الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي في داخل المنطقة وخارجها بما في ذلك، الكتيبات العلمية التي تتناول الموضوعات الخاصة بمجال العلوم الاجتماعية و/أو العلوم الإنسانية.
- التفاعل والاستجابة للمتطلبات المعرفية التي يحتاجها الأفراد والمنظمات المهتمة بما تشهده منطقة الخليج من تطورات بما في ذلك، مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والمغتربين الذين يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي والأكاديمين والباحثين وطلاب الجامعات وهيئات الصحافة والإعلام ورجال الأعمال والشركات وصناع القرار.
- تشجيع الحوار بين العلماء المتخصصين حول الشؤون الخليجية، سواء داخل المنطقة أوخارجها.
- تقديم وتوفير حلول التعليم والتدريب من خلال تنفيذ "برنامج المعرفة" الذي يستهدف دوائر الإدارة العليا في مجالات السياسة والاقتصاد وإدارة الأعمال والأمن بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد الدولية.
- العمل على زيادة وتوسيع آفاق التعليم لطلاب منطقة الخليج إلى جانب الطلاب القادمين من خارج المنطقة الراغبين في معرفة المزيد عنها.
- رصد وتجميع التغطية الإخبارية للأحداث والتطورات الجارية في منطقة الخليج كما تنشرها وتبثها وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية وجعلها متاحة لأغراض البحث العلمي.
- إعداد الدراسات وتقديم مشورة الخبراء للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مختلف المجالات المرتبطة بمجالات الاهتمام الرئيسية للمركز.

ومنذ تأسيسه، توسع نشاط مركز الخليج للأبحاث من موقعه الرئيسي الكائن في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة ليصبح منظمة عالمية تحتوي على شبكة قوية حول العالم من شركاء ومكاتب للتعاون في كلاً من منطقة الخليج وأوروبا. وكان افتتاح مؤسسة مركز الخليج للأبحاث في جنيف ومركز الخليج للأبحاث في كامبردج بمثابة خطوات هامة في هذا السياق. علاوة على إدارة مركز الخليج للأبحاث لمكاتبه الإقليمية من مدينة جدة، في المملكة العربية السعودية.

وفي أيار من عام ٢٠١١، بدأ مركز الخليج للأبحاث

بالتعاون مع مؤسسة البندقية برنامج بحثي وأكاديمي يمتد لعدة سنوات يهدف لتعزيز وتشجيع الدراسات الخليجية في جامعة كا فوسكاري. وتؤكد مثل هذه الخطوة على أهمية مركز الخليج للأبحاث وتعزز هدفه الاساسي الذي يتجسد بشعار "المعرفة للجميع".

مركز الدراسات الإستراتيجية

مركز أبحاث في الجامعة الأردنية تأسس عام ١٩٨٤ ويُعنى مركز الدراسات الاستراتيجية بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم الأردن والوطن العربي وتتصل بأمن المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

ويمارس المركز المهام والصلاحيات المنصوص عليها في تعليمات مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية وتعديلاتها.

تنطوي مهام المركز على الأمور التالية:

- إجراء الدراسات والبحوث في نواح مختلفة تتناسب وغايات المركز على المستويين الوطني والإقليمي.
- تأسيس الدراسات الإقليمية والتعرف على الاتجاهات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والتعريف بها.
- جمع المعلومات والدراسات والتقارير والمسوحات والإحصائيات التي تحقق أهداف المركز.
- رصد وتدوين وتوثيق الأحداث المتعلقة بالأردن والعالم العربي.
- إجراء استطلاعات الرأي العام والمسوحات الميدانية.
- تنظيم الفعاليات من مؤتمرات وندوات ودورات حول موضوعات ذات أهمية محلية وإقليمية ودولية.
- التعاون العلمي الثنائي مع المؤسسات المناظرة ومراكز الدراسات الأخرى والجامعات والمعاهد العربية والأجنبية ذات الأغراض والاهتمامات المماثلة.
- نشر الدراسات والبحوث وفق ما يرتأيه المركز.
- إصدار دورية (مجلة دورية) متخصصة.
- المشاركة في المؤتمرات والفعاليات واللقاءات المحلية والعربية والدولية ذات الصلة بأعمال المركز.

ينقسم عمل المركز على دوائر تُدعى دوائر المركز وهي تضم الدراسات والسياسات، استطلاعات الرأي والمسوحات، الخدمات والعلاقات.

الدراسات والسياسات: تقوم دائرة الدراسات والسياسات بالإشراف على برامج الدراسات والسياسات التابعة للدائرة وضمان إجراء الدراسات والبحوث وعقد الندوات بكفاءة وفاعلية في المجالات والتحديات والقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي والأحزاب السياسية والأمنية والإقليمية والتي تواجه الاقتصاد الأردني وتواجه صانعو القرار وبما يتناسب مع غايات المركز وعلى المستويين الوطني والإقليمي. وتضم الدائرة الشعب التالية (شعبة المرصد والدراسات الاقتصادية وشعبة الدراسات الإستراتيجية والأمنية وشعبة الدراسات السياسية والإجتماعية).

المنشورات

يصدر عن المركز منشورات واستطلاعات وهي مُصنفة ضمن الفئات التالية: تقارير استطلاعات الرأي والمسوحات الميدانية (مسوحات تقييم الأداء الحكومي وأوضاع الديموقراطية في الأردن ومشروعات المسوحات الإقليمية ومشروعات المسوحات الدولية ومسوحات محلية متنوعة) والكتب والأبحاث والسلاسل.

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في القاهرة

مركز أبحاث تأسس في العام ٢٠١٢ في القاهرة، يهتم بمتابعة وتحليل وتقدير التحولات الإقليمية ذات الطابع الاستراتيجي على ساحة الشرق الأوسط، إضافة إلى التفاعلات الدولية المؤثرة على الإقليم، على مستوى التطورات الداخلية، والعلاقات الإقليمية، والتوجهات الاقتصادية، والشئون الأمنية، واتجاهات الرأي العام، عبر أنشطة علمية متعددة، تهتم اهتماماً خاصًا بالتفاعل مع دوائر صنع القرار والتيارات المؤثرة والمؤسسات الشريكة داخل دول المنطقة، من خلال تقديم التحليلات

والتقديرات والاستشارات، والعمل كنقطة التقاء بين الخبراء الأكاديميين والممارسين السياسيين، بهدف العمل على دعم الاستقرار الإقليمي.
إن السمة الأساسية للمركز هي أنه "إقليمي" يهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيوستراتيجية واسعة، تضم كافة الدول العربية، والأطراف الإقليمية المجاورة لها، أو المتداخلة معها، والمساحات المائية المحيطة بها، إضافة إلى الأطراف الدولية الرئيسية ذات المصالح، أو الاهتمام بشئون الإقليم، سواء كان الأمر يتعلق بدول أو قوى سياسية أو جماعات داخل الدول، أو شركات أو منظمات محلية أو إقليمية أو دولية، أو وسائل إعلام، أو شخصيات عامة، فالنطاق هو الشرق الأوسط.
وتستند المهمة الرئيسية للمركز على الرؤية التي حكمت إنشاءه، وهي أن المنطقة تشهد في الوقت الحالي، تحولات ذات طابع جذري، في البيئة الاستراتيجية لها، خلال فترة الثورات العربية، بما يمس كل الدول، على كل المستويات، وسيؤدي إلى تغيير شكل الإقليم بأوضاعه الداخلية، وعلاقاته البينية، ونمط تحالفاته وصراعاته في كل الاتجاهات، على نحو يحدد ملامح السنوات العشر القادمة على الأقل، ووفقًا لمهمة المركز، فإن ذلك الوضع يتطلب تحليلا وتقديراً وتفاعلاً متواصلاً مع الفاعلين الرئيسيين فيه، بهدف تأمين الانتقال إلى أوضاع ديمقراطية وتنموية وأمنية، تعمل في اتجاه "شرق أوسط أكثر استقراراً".
يرتكز عمل المركز على شبكة واسعة ومتداخلة من الأنشطة الأكاديمية والاستشارية والتفاعلية، التي تتعلق بالمتابعة التحليلية اليومية للأحداث، وإصدار تقديرات استراتيجية متواصلة حول حالة ومستقبل الإقليم، ونشر دوريات ودراسات تتعلق بالتوجهات الرئيسية التي تتشكل على ساحته، أو القضايا الكبرى التي تثار فيه، وإجراء استطلاعات رأي عام في دوله المختلفة، والعمل في إطار مشروعات وبرامج طويلة المدى مع الشركاء الإقليميين، مع تنظيم ورش عمل وحلقات نقاش وندوات عامة ودورات خاصة، ومؤتمرات إقليمية، في عدة عواصم بالمنطقة، مع البث الإلكتروني لمنتجاته العلمية على نطاق واسع.
يتكون المركز من ٥ وحدات بحثية رئيسية، يتركز اهتمامها على بحث التحولات الداخلية، والعلاقات الإقليمية، والقضايا الاقتصادية والأمنية، واتجاهات الرأي العام، على المستوى الإقليمي، على النحو التالي:

- وحدة التحولات الداخلية الإقليمية: وحدة تعمل على دراسة اتجاهات التحولات السياسية داخل دول الإقليم، استنادًا إلى دراسات الحالة ودراسات المناطق، في مرحلة الثورات، وما بعد الثورات العربية، مع تقديم تقديرات حول القضايا والظواهر والتيارات المتفاعلة على الخريطة المتغيرة للشرق الأوسط.
- وحدة العلاقات السياسية الإقليمية: وحدة بحثية تقوم برصد وتحليل التحولات الجارية في العلاقات السياسية بين أطراف الإقليم بعد الثورات العربية، والتي تشكل اتجاهات قد تؤدي إلى تغيرات كبرى في هيكل وتفاعلات الإقليم، على مستويات السياسات الخارجية، والعلاقات الإقليمية، والتفاعلات الدولية، وتأثيراتها على مستقبل الشرق الأوسط.
- وحدة الدراسات الاقتصادية – الاجتماعية: وحدة بحثية تهتم بمتابعة وتحليل التطورات الاقتصادية – الاجتماعية على الصعيد القومي والإقليمي والدولي، المؤثرة عليهما، في ظل التحولات الكبرى الراهنة، وتقييم تأثيراتها المحتملة، وتقديم توصيات سياسية للتعامل معها.
- وحدة دراسات الرأي العام والإعلام: وحدة دراسات تهتم بإجراء استطلاعات الرأي العام، ومتابعة "سياسات الشارع"، وتيارات المجتمع، على مستوى الدول والإقليم، للتعرف على توجهات الرأي العام في المنطقة إزاء مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تهتم بمتابعة أداء وتوجهات وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وتأثيراتها على التحولات الإقليمية.
- وحدة دراسات الأمن الإقليمي: وحدة دراسات تهتم بمتابعة وتحليل وتقدير، والتفاعل مع، مشكلات الأمن في الشرق الأوسط، على المستويين القومي والإقليمي، في إطار تحولات البيئة الاستراتيجية المحيطة بالأمن الداخلي، والسياسات الدفاعية، والتوازنات الإقليمية، والاستراتيجيات الدولية.

المنشورات

يقوم المركز بإصدار ٣ دوريات أكاديمية شهرية مطبوعة، وإلكترونية، توزع على "أعضاء المركز"، وبنظام الاشتراكات، وتباع في المكتبات الرئيسية في المدن العربية، قبل أن تتاح على الموقع

الإلكتروني في الشهر التالي لصدورها، وهي كالتالي:

– حالة الإقليم: دورية أكاديمية شهرية، تضم عدة تقارير تحليلية حول أهم التطورات التي يشهدها الإقليم، أو تلك التي تقع في إحدى دوله، وتمارس تأثيرات استراتيجية على التفاعلات الجارية فيه، في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني، ويشارك فيها محللون من مختلف دول الإقليم.

– حالة العالم: دورية أكاديمية شهرية، تضم ٦ تقارير تحليلية حول أهم التطورات التي يشهدها العالم، أو أي من القوى الدولية الرئيسية، وتمارس تأثيرات استراتيجية على التفاعلات الجارية في الشرق الأوسط، في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، ويشارك فيها محللون من مختلف دول العالم.

– حالة مصر: وهي دورية أكاديمية شهرية، تحوي ٦ تقارير يركز كل منها على إحدى القضايا الأساسية التي تتصل بالتطورات الجارية في مصر، خاصة فيما يتعلق بالتحولات الكبرى التي يمكن أن تؤدي إلى انعكاسات إقليمية، على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. ويشارك فيها باحثون متخصصون في الشئون المصرية، من الداخل والمنطقة.

التقديرات الإقليمية: وهي واحدة من أهم أنشطة المركز، ونقاط تميزه، حيث تقوم وحدات المركز بإعداد تقديرات مواقف خاصة تهتم بمتابعة التطورات الجارية المتعلقة بالتحولات الكبرى التي تمثل ظواهر إقليمية عابرة للحدود ومتعددة الأبعاد، مع الاهتمام بـ"البؤر المشتعلة" أو الأزمات المتفجرة على ساحة الإقليم، بما يمكن أن تؤدي إليه من تأثيرات استراتيجية، أو صراعات مزمنة،وتحمل شعار Engage Early، ويتم إعداد التقديرات وفق مناهج متطورة، تتبناها وحدات المركز. وتوزع التقديرات في إطار نظام عضوية المركز.

التمويل

يعتمد تمويل المركز على المساهمات المقدمة من جانب أعضاء مجلس إدارته، أو جماعة الشركاء المؤسسين له، إضافة إلى التعاقدات التي يجريها مع مؤسسات صنع القرار في المنطقة، لتقديم التقديرات أو الاستشارات، أو Over headالمشروعات العلمية التي تتم بالتعاون مع مؤسسات التمويل العاملة بشكل قانوني في الشرق الأوسط، والأهم هو عائد عضوية المركز من جانب الأطراف المهتمة بأنشطته، وكذلك عائد الاشتراك في إصداراته الدورية، وأنشطته العلمية، وبرامج التعاون المشترك مع الشركاء الأكاديميين في المنطقة والعالم، مع التزام صارم بالقواعد القانونية والمحاسبية التي تحكم عمل مراكز الدراسات في مصر ودول الإقليم، التي يمارس فيها أنشطته العلمية.

منتدى الفكر العربي

منظمة عربيّة فكرية غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه. وهي تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ معاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقرًا لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

– الإسهام في تكوين الفكر العربي المعاصر وتطويره ونشره وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

– دراسة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية؛ بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

– الإسهام في تكوين نظرة عربية علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات

والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهامًا فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

– بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

– العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعَلاقاتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

– عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

– عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

– القيام بالبحوث والدراسات الاستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضرًا ومستقبلاً.

المنشورات

إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنكليزية، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهمّ المثقف والمواطن العربيّ.

التمويل

يعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى تمويل من الأمير الحسن بن طلال.

المعهد العربي للتخطيط

أنشأت الحكومات العربية بموجب اتفاقية خاصة بينها "المعهد العربي للتخطيط" مقره دولة الكويت، والمعهد مؤسسة تنموية عربية ذات شخصية مستقلة، تهدف إلى دعم جهود وإدارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، من خلال أنشطته ومهامه التي تشمل بناء وتطوير القدرات الوطنية البشرية، وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي، وإعداد البحوث والدراسات العامة والمتخصصة، والندوات والمؤتمرات والأنشطة الثقافية والتوعية التنموية، وإصدار التقارير المتخصصة والنشرات والكتب المتخصصة في قضايا التنمية، والتي تستهدف جميعها الإسهام في تحسين الأداء الإنمائي، الاقتصادي والاجتماعي، في الدول العربية. بالإضافة لذلك، تم إنشاء مركز الخدمات الاستشارية، ومركز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الهيكل التنظيمي للمعهد وذلك لما تكتسبه أهداف هذين المركزين من أهمية خاصة.ويتوفر للمعهد في مجال اختصاصه خبرة تصل إلى أربعين عاماً في مجال دعم التخطيط الإنمائي والتنمية الاقتصادية العربية مما يجعله بيت خبرة عربي مؤهل لخدمة التنمية العربية.

تأسس المعهد كمؤسسة عربية إقليمية لا تهدف إلى الربح بغرض دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال التدريب والبحوث والاستشارات واللقاءات التنموية والنشر والتعاون الدولي.

يقوم أعضاء الجهاز الفني بالمعهد وبعض الخبراء من خارج المعهد بإعداد وتنفيذ مشروعات بحثية وتقارير ودراسات ميدانية تتناول قضايا تنموية تخص الوطن العربي. ولقد توفرت للمعهد خلال السنوات الماضية حصيلة غنية من الدراسات والبحوث التي تخدم بشكل مباشر أو غير مباشر العملية التنموية وتسمح بالتعامل مع مشاكل ومتطلبات التنمية في ظل التطورات النظرية والمستجدات على الساحات المحلية والإقليمية والدولية.

يُقدم المعهد خدماته الاستشارية للحكومات والمؤسسات العربية بناء على طلبها، وذلك لمساعدتها في معالجة بعض المشكلات التي تُواجهها في مجال التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يسعى المعهد ليكون بيت خبرة خلال السنوات القادمة في بعض الموضوعات التي تشتد الحاجة إليها في الدول العربية، وبخاصة التحديات التي تفرضها التطورات والمستجدات الإقليمية والعالمية الحديثة على اقتصادات هذه الدول.

وتتلخص أهداف المعهد في:

- توفير الخبرات العلمية التي تُساعد الدول العربية على مُواكبة آخر التطورات في مجالات التنمية والإدارة الاقتصادية والتخطيط.
- تيسير عملية البحث واسترجاع المعلومات من قبل صانعي القرار والباحثين العرب.
- تحسين نوعية البحوث والدراسات ورفع مستوى القدرات البحثية لدى المهتمين بمجالات التنمية والإدارة الاقتصادية والتخطيط في الدول العربية.
- إنشاء شبكة من الخبراء والمتخصصين العرب على مُختلف مستوياتهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إيجاد فُرص للالتقاء وتبادل الأفكار بين الخبراء حول أهم القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
- العمل على نشر المؤلفات والإصدارات المتخصصة، وتوفير قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

المنشورات

يقوم المعهد بنشر حصيلة البحوث وأعمال اللقاءات التنموية التي ينظمها على شكل إصدارات مختلفة إقليمياً ودولياً. كما يُساهم المعهد في إصدار المطبوعات والبرامج التدريبية في شكل أقراص مُدمجة وعلى شبكة الإنترنت والتي تُساعد على إثراء المعرفة ورفع مستوى الوعي بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الدول العربية. وفي هذا الخصوص يصدر المعهد دورياً مجلة «التنمية والسياسات الاقتصادية»، وسلسلة جسر التنمية وسلسلة دراسات تنموية و العدد الأول من تقرير التنمية العربية، بالإضافة إلى إصدار سلسلة أوراق عمل، كما قام المعهد بإصدار التقرير الأول والثاني والثالث والرابع للتنافسية العربية. وقد بلغ عدد إصدارات المعهد منذ إنشائه أكثر من أربعمائة إصدار تم نشر البعض منها في دور نشر عالمية. ويحتوي هذا الدليل على قائمة بإصدارات المعهد خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٤.

المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات

مركز فلسطيني علمي مستقل، يعنى بالدراسات السياسية والفكرية وعقد الندوات والمؤتمرات وتنظيم استطلاعات الرأي في القضايا التي تهم صناع القرار والباحثين بما يخدم القضية الفلسطينية وغاياتها في التقدم والتطور وترسيخ الديمقراطية والبناء الحضاري. ويرأس المركز الدكتور رائد نعيرات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

يطمح المركز من خلال برامجه أن يحقق عدد من الأهداف، والتي تتمثل في:

- توفير الدراسات والأبحاث التي تساهم في تطوير وتنمية القضية الفلسطينية.
- تقديم الاستشارات العلمية لصناع القرار السياسي الفلسطيني بمختلف القضايا الفلسطينية
- توعية المثقفين وإيجاد مناخ ثقافي فكري يخدم القضية الفلسطينية.
- الإسهام في التنمية الثقافية والفكرية والسياسية العامة على الساحة الفلسطينية.
- توفير المعلومات العلمية والموضوعية للباحثين الفلسطينيين.
- الإسهام في تنمية الديمقراطية والتعددية الفكرية الفلسطينية.
- توفير بيئة جديدة للباحثين الجدد ورعاية المبدعين منهم علميا وبحثيا.
- بناء بيئة تحاوريه بين مختلف الأطياف الفكرية.
- رفع الكفاءات من خلال البرامج التدريبية التي يديرها نخبة من المدربين.

يضم المركز العديد من الأقسام والوحدات التي يتطلع من خلالها توسيع نشاطه ليصبح مركزاً شاملاً يحقق الأهداف التي وضعها لنفسه، والأقسام هي:

– وحدة الأبحاث والدراسات: وتعمل هذه الوحدة على إنتاج عدد من الدراسات العلمية في العديد من المحاور السياسية والفكرية والاجتماعية والإعلامية وشؤون المرأة، بحيث يتم تكليف باحثين من المركز أو باحثين خارجيين بإعداد هذه الدراسات.

– وحدة التدريب: ويدرب فيها عدد من المدربين المتخصصين أصحاب الكفاءات.

– وحدة الإعلام والعلاقات العامة: وتسعى إلى بناء قاعدة بيانات يرتكز عليها المركز في علاقاته ونشاطاته من خلال التواصل مع مجتمعات النخبة السياسية والفكرية، بالإضافة إلى التواصل مع المؤسسات الإعلامية، والعمل على توفير البرامج التدريبية الخاصة بمجال الإعلام، والإشراف على كافة المنشورات والمطبوعات التي يعدها المركز.

– وحدة الباحثون الجدد: انطلاقا من إيمان المركز بأهمية دمج الكفاءات الشابة بالمؤسسات، ومنحهم قدرة كافية من التطبيق العملي، وأدوات البحث العلمي، عمد المركز على تخصيص وحدة خاصة بالباحثين الجدد مما سيفتح الأفق المستقبلي أمامهم والعمل على توثيق العلاقة مع المركز أو مع المؤسسات البحثية الأخرى.

المنشورات

تشمل عدداً من الإصدارات وهي على النحو التالي:

– مجلة مسار: مجلة سياسية فكرية، تصدر مؤقتاً كل ٣ شهور، وتضم عدد من الدراسات والتحليلات والمقالات السياسية.

– رسالة مسار: وهي عبارة عن دورية تصدر عن المركز على شكل سلسلة شهرية.

المجلس المصري للشؤون الخارجية

مركز أبحاث يُعد منبراً مصرياً يمثل المجتمع المدني المصري ويساهم بخبراته في مناقشة قضاياها وتعميق وعي الراي العام بها وتقديم افكاره ومبادراته بشأنها، وكذلك تقديم منبر يتحدث من خلاله الشخصيات الأجنبية الرسمية وغير الرسمية التي تزور مصر لكي تلتقي بممثلي المجتمع المدني المصري وتتحاور معها حول مختلف القضايا فضلا عن العلاقات الثنائية بين دولها ومنظماتهم ومصر، وفي نفس الوقت ان اقامة صلات عمل وتعاون مع المراكز المماثلة له والمؤسسات المهتمة بالسياسة الخارجية في الخارج .

يضم المجلس نخبة من المهتمين بالسياسة الخارجية حول هذه الاهداف وهي التي تميزت بالتنوع في خلفياتها المهنية والتي ضمت دبلوماسيين واكاديميين وعسكريين ورجال اعمال وكتاب وشخصيات عامة .

وتتمثل رسالة المجلس المصري للشئون الخارجية في تحقيق الفهم الموضوعي والعميق لكافة القضايا الخارجية على المستوى الاقليمي والدولي ، من اجل خدمة المصالح الوطنية المصرية الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية .

يعتمد المجلس في هذا على فكر وخبرات النخبة من اعضائه من ذوي التخصصات المتنوعة والاتصال بالشان العام ، وعلى من يدعوهم لمشاركته في مناقشة قضايا معينة من الشخصيات العامة من مصريين واجانب، والتي لديها ما يثري هذه المناقشة ويصل بها الى الفائدة والهدف المنشودين.

يهدف المجلس إلى:

– إثراء وتعميق النقاش العام في مصر حول القضايا الخارجية خاصة ما هو جديد منها، وإلقاء الضوء على علاقة تلك القضايا بالمصالح الوطنية المصرية تأثيرا وتأثُراً.

– الإنتقال الى المواقع الدولية التي تكون هناك اهمية ملحة في حينها ، لنقل وجهة النظر المصرية، والإقتراب من وجهة نظر الطرف الآخر وتبادل الرأي .

– إقامة جسور اتصال وعلاقات تبادلية مع مختلف مراكز البحوث والفكر السياسي والإستراتيجي في العالم ، وتنظيم لقاءات معها للحوار حول قضايا ذات الاهتمام المشترك.

– دعم الاتجاه الى الربط بين السياسة الخارجية ومقتضيات دعم الاقتصاد المصري،

خاصة في ما يتعلق بجذب الاستثمارات الاجنبية لمصر، وفتح الاسواق للسلع والخدمات المصرية.

- توفير منبر حر ومحايد تعبر من خلاله كافة الاتجاهات السياسية والفكرية في مصر، عن رؤاها وآرائها في القضايا الإقليمية والدولية، بما يسهم في دعم وترشيد السياسة الخارجية المصرية والدبلوماسية المصرية وبما يخلق ارضية للتوافق الوطني حول خطوطها الأساسية .

- الإستجابة لرغبات الكثيرين من السفراء الاجانب المعتمدين بالقاهرة للحضور والإلتقاء مع أعضاء المجلس لتبادل الحوار معهم حول قضية بعينها او قضايا متنوعة، وأحياناً يجد المجلس أنه من المهم أن يبادر بدعوة سفير دولة ما للحضور وإجراء حوار معه ويجري هذا في نطاق سلسلة محاضرات السفراء الأجانب بالقاهرة Ambassadors Lectures

- في نطاق متابعة المجلس للقضايا التي تجد والتوصل الي رؤية موضوعية بتكليف مجموعة عمل متخصصة بان تجتمع وتناقش قضية مطلوب بلورتها وكتابة ورقة عمل في النهاية بخلاصة ما توصلت اليه هذه المجموعة .

- الوصول إلى الدائرة الأوسع للراي العام من خلال الدراسات والمقالات التي تنشر بالصحف المصرية لعدد كبير من أعضاء المجلس من الكتاب والمفكرين والدبلوماسيين السابقين والذين تفسح لهم مساحات في الصحف اليومية والمجلات واللقاءات التلفزيونية بشكل منتظم.

المنشورات

يعتمد المجلس في نقل أنشطته عن طريق إصدار نشرة دورية Newsletter برأس تحريرها الأستاذ عاطف الغمري نائب رئيس تحرير الأهرام، تتضمن تعريفا بأنشطة المجلس وعرضا لنتائج أعماله وما قام به من نشاطات ولقاءات ومناقشات خلال الفترة التي صدرت النشرة الدورية في نهايتها كما يصدر تقاريراً عن المؤتمرات التي يعد لها في الخارج وأخرى عن الندوات التي يعد لها في مصر بالإضافة إلى أوراق المجلس Occaional Papers عن القضايا المختلفة .ويجري الإعداد لإصدار مجلة باللغة العربية ولغات أجنبية تعبر بالأساس عن النبض المصري في الشئون الخارجية وتفسح مجالات لكتاب غير مصريين لعرض رؤيتهم ووجهة نظرهم إلى جانب الكتاب المصريين وذلك بالنسبة للمشاكل الدولية والإقليمية .

❦ ❦ ❦

تصدر جامعة بنسلفانيا تقريراً سنوياً بعنوان "مؤشر مراكز الفكر" في كل عام. هذا المؤشر يُشارك فيه ما يزيد عن ٢٠٠٠ باحث وصحفي ورجل سياسي ومدير مركز أبحاث وواهب من كل أنحاء العالم. ويهدف المؤشر إلى تصنيف مراكز الفكر حسب أهميتها لناحية تأثيرها في السياسة العامة أو تصنيفها حسب المنطقة أو جراء اهتماماتها البحثية. وتلجأ معظم مراكز الأبحاث والمنظمات البحثية إلى هذا المؤشر من أجل الاستشهاد به جراء اعتباره مادة يمكن الاقتباس منها والاعتماد عليها في تصنيف مراكز الفكر.

وجاء في مؤشر مراكز الفكر للعام ٢٠١٣ والصادر في كانون الثاني ٢٠١٤، الجداول التالية:

جدول بأولى مراكز الفكر في العالم

الترتيب	الاسم		البلد
١	مؤسسة بروكينغز	Brookings Institution	الولايات المتحدة
٢	تشاثام هاوس	Chatham House	المملكة المتحدة
٣	مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي	Carnegie Endowment for International Peace	الولايات المتحدة
٤	مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية	Center for Strategic and International Studies	الولايات المتحدة
٥	معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي	Stockholm International Peace Research Institute	السويد
٦	بروغل	Bruegel	بلجيكا
٧	مجلس العلاقات الخارجية	Council on Foreign Relations	الولايات المتحدة
٨	مؤسسة راند	Rand Corporation	الولايات المتحدة
٩	المعهد الدولي للأبحاث الإستراتيجية	International Institute for Strategic Studies	المملكة المتحدة
١٠	مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين	Woodrow Wilson International Center for Scholars	الولايات المتحدة
١١	منظمة العفو الدولية	Amnesty International	المملكة المتحدة
١٢	الشفافية الدولية	Transparency International	ألمانيا
١٣	معهد اليابان للشؤون الدولية	Japan Institute of International Affairs	اليابان
١٤	المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية	German Institute for International and Security Affairs	ألمانيا
١٥	معهد بترسون للاقتصاديات الدولية	Peterson Institute for International Economics	الولايات المتحدة
١٦	مجموعة الأزمات الدولية	International Crisis Group	بلجيكا
١٧	مؤسسة هيريتيج	Heritage Foundation	الولايات المتحدة
١٨	معهد كاتو	Cato Institute	الولايات المتحدة
١٩	المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية	European Council on Foreign Relations	المملكة المتحدة
٢٠	الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية	Chinese Academy of Social Sciences	الصين

٢١	معهد فرايزر	Fraser Institute	كندا
٢٢	مركز أبحاث السياسة الأوروبية	Centre for European Policy Studies	بلجيكا
٢٣	معهد إنتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسة العامة	American Enterprise Institute for Public Policy Research	الولايات المتحدة
٢٤	المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية	French Institute of International Relations	فرنسا
٢٥	المجلس الألماني للعلاقات الخارجية	German Council on Foreign Relations	ألمانيا
٢٦	مركز أبحاث السياسة الاقتصادية	Centre for Economic Policy Research	المملكة المتحدة
٢٧	مركز كارنيغي موسكو	Carnegie Moscow Center	روسيا
٢٨	معهد بنك التنمية الآسيوية	Asian Development Bank Institute	اليابان
٢٩	مركز التقدم الأمريكي	Center for American Progress	الولايات المتحدة
٣٠	معهد هولندا للعلاقات الدولية	Netherlands Institute of International Relations	هولندا
٣١	معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية	Institute for World Economy and International Relations	روسيا
٣٢	مؤسسة كورنارد آدينُور	Konrad Adenauer Foundation	ألمانيا
٣٣	مؤسسة فريدريتش إيبرت	Friedrich Ebert Foundation	ألمانيا
٣٤	مركز الأبحاث الأوروبية	Centre for European Studies	بلجيكا
٣٥	معهد الصين للأبحاث الدولية	China Institute of International Studies	الصين
٣٦	مركز كارنيغي الشرق الأوسط	Carnegie Middle East Center	لبنان
٣٧	المنتدى الاقتصادي العالمي	World Economic Forum	سويسرا
٣٨	المعهد الملكي للخدمات المتحدة	Royal United Services Institute	المملكة المتحدة
٣٩	معهد كايل للاقتصاد العالمي	Kiel Institute for World Economy	ألمانيا
٤٠	المعهد الدانماركي للأبحاث الدولية	Danish Institute of International Studies	الدانمارك
٤١	مركز ابتكار الحكم الدولي	Centre for International Governance Innovation	كندا

٤٢	معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة	China Institutes of Contemporary International Relations	الصين
٤٣	معهد لووي للسياسة الدولية	Lowy Institute for International Policy	أوستراليا
٤٤	آيدياز	IDEAS	المملكة المتحدة
٤٥	هيومن رايتس ووتش	Human Rights Watch	المملكة المتحدة
٤٦	مركز الأهرام للأبحاث السياسية والإستراتيجية	Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies	مصر
٤٧	معهد التنمية ما وراء البحار	Overseas Development Institute	المملكة المتحدة
٤٨	مركز المجتمع المدني	Centre for Civil Society	الهند
٤٩	مركز دراسة المجتمع المدني	Civitas: Institute for the Study of Civil Society	المملكة المتحدة
٥٠	معهد الشؤون الاقتصادية	Institute of Economic Affairs	المملكة المتحدة

جدول بأولى مراكز الفكر التي تُعنى بالدفاع والأمن القومي

الترتيب	الاسم		البلد
١	مركز الأبحاث الإستراتيجية والدولية	Center for Strategic and International Studies	الولايات المتحدة
٢	مؤسسة راند	RAND Corporation	الولايات المتحدة
٣	المعهد الدولي للأبحاث الإستراتيجية	International Institute for Strategic Studies	المملكة المتحدة
٤	مؤسسة بروكينغز	Brookings Institution	الولايات المتحدة
٥	تشاتام هاوس	Chatham House	المملكة المتحدة
٦	مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي	Carnegie Endowment for International Peace	الولايات المتحدة
٧	معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي	Stockholm International Peace Research Institute	السويد
٨	المعهد الملكي للخدمات المتحدة	Royal United Services Institute	المملكة المتحدة
٩	مركز الأمن الأمريكي الجديد	Center for a New American Security	الولايات المتحدة
١٠	المجلس الأطلسي	Atlantic Council	الولايات المتحدة
١١	مجلس العلاقات الخارجية	Council on Foreign Relations	الولايات المتحدة
١٢	معهد انتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسة العامة	American Enterprise Institute for Public Policy Research	الولايات المتحدة
١٣	معهد كاتو	Cato Institute	الولايات المتحدة
١٤	معهد الاتحاد الأوروبي للأبحاث الأمنية	European Union Institute for Security Studies	فرنسا
١٥	مركز التقديرات الإستراتيجية والميزانية	Center for Strategic and Budgetary Assessments	الولايات المتحدة
١٦	مركز أبحاث الاقتصاديات والسياسة الخارجية	Center for Economics and Foreign Policy Studies	تركيا
١٧	المعهد الأسترالي للسياسة الإستراتيجية	Australian Strategic Policy Institute	أستراليا
١٨	معهد الولايات المتحدة للسلام	United States Institute of Peace	الولايات المتحدة

١٩	المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في القاهرة	The Regional Center for Strategic Studies in Cairo	مصر
٢٠	مركز الأبحاث العسكرية	Centre for Military Studies	الدانمارك
٢١	مركز بلفر للشؤون العلمية والدولية	Belfer Center for Science and International Affairs	الولايات المتحدة
٢٢	مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية	Al-Ahram Center for Strategic and Political Studies	مصر
٢٣	المركز البرازيلي للعلاقات الدولية	Brazilian Center for International Relations	البرازيل
٢٤	مركز التقدم الأمريكي	Center for American Progress	الولايات المتحدة
٢٥	مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين	Woodrow Wilson International Center for Scholars	الولايات المتحدة
٢٦	معهد الشؤون الدولية	Istituto Affari Internazionali	إيطاليا
٢٧	مركز بلغراد للسياسة الأمنية	Belgrade Center for Security Policy	صربيا
٢٨	معهد الأبحاث الأمريكية والكندية	Institute for United States and Canada Studies	روسيا
٢٩	مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية	Fondation pour la recherche strategique	فرنسا
٣٠	وحدة الاستخبارات الاقتصادية	Economist Intelligence Unit	المملكة المتحدة
٣١	المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية	German Institute for International and Security Affairs	ألمانيا
٣٢	مؤسسة هوفر	Hoover Institution	الولايات المتحدة
٣٣	معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية	Institute for International and Strategic Relations	فرنسا
٣٤	مركز التحكم الديمقراطي بالقوات المسلحة	Centre for the Democratic Control of Armed Forces	سويسرا
٣٥	المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية	French Institute of International Relations	فرنسا
٣٦	جامعة الدفاع القومي الصينية	Chinese National Defense University	الصين
٣٧	مركز جنيف للتحكم الديمقراطي بالقوات المسلحة	Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces	سويسرا

٣٨	معهد الأبحاث والتحليلات الأمنية	Institute of Defence Studies & Analyses	الهند
٣٩	مجلس السياسة الخارجية والدفاعية	Council on Foreign and Defence Policy	روسيا
٤٠	مؤسسة هيريتيج	Heritage Foundation	الولايات المتحدة
٤١	معهد أبحاث الأمن القومي	Institute for National Security Studies	إسرائيل
٤٢	معهد هولندا للعلاقات الدولية	Netherlands Institute of International Relations	هولندا
٤٣	صندوق المارشال الألماني للولايات المتحدة	German Marshall Fund of the United States	الولايات المتحدة
٤٤	مركز القوى الصاعدة	Centre for Rising Powers	المملكة المتحدة
٤٥	مركز أبحاث الوحدة العربية	Center for Arab Unity Studies	لبنان
٤٦	معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية	Institute of World Economy and International Relations	روسيا
٤٧	مركز أبحاث الحرب البرية	Centre for Land Warfare Studies	الهند
٤٨	معهد أبحاث السياسة الدولية	Institute for International Policy Studies	اليابان
٤٩	معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة	China Institutes of Contemporary International Relations	الصين
٥٠	معهد أوسلو للسلام والأبحاث	Peace and Research Institute Oslo	النرويج
٥١	مؤسسة أويسرفر للأبحاث	Observer Research Foundation	الهند
٥٢	مركز ستيمسون	Stimson Center	الولايات المتحدة
٥٣	مركز الأبحاث الإستراتيجية والدولية	Center for Strategic and International Studies	إندونيسيا
٥٤	مركز الأبحاث الإستراتيجية	Center for Strategic Studies	الأردن
٥٥	الأمن العالمي	Global Security	الولايات المتحدة
٥٦	معهد هادسون	Hudson Institute	الولايات المتحدة
٥٧	شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام	West Africa Network for Peacebuilding	غانا
٥٨	مجلس شيكاغو للشؤون الدولية	Chicago Council on Global Affairs	الولايات المتحدة

٥٩	المعهد الملكي للعلاقات الدولية	Royal Institute for International Relations	بلجيكا
٦٠	مؤسسة فريدريتش إيبرت	Friedrich Ebert Foundation	ألمانيا
٦١	مجموعة الأزمات الدولية	International Crisis Group	بلجيكا
٦٢	المركز الإقليمي للأبحاث الإستراتيجية	Regional Center for Strategic Studies	سريلانكا
٦٣	مركز التحليلات والأبحاث الإستراتيجية الدولية	International Strategic Analysis and Research Center	تركيا

جدول بأولى مراكز الفكر التي تُعنى بالشؤون الاقتصادية

الترتيب	الاسم		البلد
١	مؤسسة بروكينغز	Brookings Institution	الولايات المتحدة
٢	المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية	National Bureau of Economic Research	الولايات المتحدة
٣	معهد آدم سميث	Adam Smith Institute	المملكة المتحدة
٤	معهد بترسون للاقتصاديات الدولية	Peterson Institute for International Economics	الولايات المتحدة
٥	معهد كاتو	Cato Institute	الولايات المتحدة
٦	مؤسسة راند	RAND Corporation	الولايات المتحدة
٧	معهد إنتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسة العامة	American Enterprise Institute for Public Policy Research	الولايات المتحدة
٨	بروغل	Bruegel	بلجيكا
٩	مركز التقدم الأمريكي	Center for American Progress	الولايات المتحدة
١٠	المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية	German Institute for Economic Research	ألمانيا
١١	مؤسسة هيريتيج	Heritage Foundation	الولايات المتحدة
١٢	الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية	Chinese Academy of Social Science	الصين
١٣	مؤسسة هوفر	Hoover Institution	الولايات المتحدة
١٤	مركز أبحاث السياسة الأوروبية	Centre for European Policy Studies	بلجيكا

١٥	معهد إيفو للبحوث الاقتصادية	Ifo Institute for Economic Research	ألمانيا
١٦	مركز البحوث الاجتماعية الاقتصادية	Center for Social and Economic Research	بولندا
١٧	معهد التنمية الكورية	Korea Development Institute	جمهورية كوريا
١٨	معهد كايل للاقتصاد العالمي	Kiel Institute for the World Economy	ألمانيا
١٩	مركز أبحاث السياسة الاقتصادية	Center for Economic Policy Research	المملكة المتحدة
٢٠	مركز أولويات الموازنة والسياسة	Center on Budget and Policy Priorities	الولايات المتحدة
٢١	معهد فيينا للأبحاث الاقتصادية المقارنة	Vienna International Institute for Comparative Economic Studies	أستراليا
٢٢	المعهد الحضري	Urban Institute	الولايات المتحدة
٢٣	معهد سي. دي. هاو	C.D. Howe Institute	كندا
٢٤	مجلس العلاقات الخارجية	Council on Foreign Relations	الولايات المتحدة
٢٥	مركز البحوث الاقتصادية والمالية	Center for Economic and Financial Research	روسيا
٢٦	مركز البحوث الاقتصادية والسياسية	Center for Economic and Policy Research	الولايات المتحدة
٢٧	جمعية التفكير الليبرالي	Association for Liberal Thinking	تركيا
٢٨	المعهد الأسترالي للبحوث الاقتصادية	Austrian Institute for Economic Research	أستراليا
٢٩	معهد الأبحاث المالية	Institute for Fiscal Studies	المملكة المتحدة
٣٠	تشاثام هاوس	Chatham House	المملكة المتحدة
٣١	مركز هونغ كونغ للبحوث الاقتصادية	Hong Kong Centre for Economic Research	الصين

٣٢	مركز الأبحاث العامة	Centro de Estudios Publicos	تشيلي
٣٣	معهد كاثاي للشؤون العامة	Cathay Institute for Public Affairs	الصين
٣٤	معهد كوريا للسياسات الاقتصادية الدولية	Korea Institute of International Economic Policies	جمهورية كوريا
٣٥	معهد يونيرول للاقتصاديات	Unirule Institute of Economics	الصين
٣٦	ديموس أوروبا	Demos Europa	بولندا
٣٧	المكتب الهولندي لتحليل السياسة الاقتصادية	Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis	هولندا
٣٨	معهد مانهاتن للبحوث السياسية	Manhattan Institute for Policy Research	الولايات المتحدة
٣٩	مؤسسة تحليل الأبحاث الاجتماعية	Fundacion para el Analisis y los Estudios Sociales	أسبانيا
٤٠	مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية	Center for European Economic Research	ألمانيا
٤١	معهد فرايزر	Fraser Institute	كندا
٤٢	معهد الاقتصاديات	Economics Institute	صربيا
٤٣	مركز السياسة المالية	Center for Fiscal Policy	روسيا
٤٤	معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية	Economic and Social Research Institute	إيرلندا
٤٥	معهد سنغافورة للشؤون الدولية	Singapore Institute of International Affairs	سنغافورة
٤٦	معهد كينيا لأبحاث وتحليلات السياسة العامة	Kenya Institute of Public Policy Research & Analyses	كينيا
٤٧	معهد السياسة الاقتصادية	Economic Policy Institute	الولايات المتحدة
٤٨	معهد غراتان	Grattan Institute	أستراليا
٤٩	معهد موسكو الرسمي للعلاقات الدولية	Moscow State Institute of International Relations	روسيا
٥٠	مركز إيماني للسياسة والتعليم	IMANI Center for Policy and Education	غانا
٥١	معهد أبحاث الاقتصاد الفنلندي	Research Institute for the Finnish Economy	فنلندا

٥٢	معهد سجونغ	Sejong Institute	جمهورية كوريا
٥٣	معهد أبحاث الاقتصاد والتجارة والصناعة	Research Institute of Economy, Trade and Industry	اليابان
٥٤	المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية	National Institute of Economic and Social Research	الولايات المتحدة
٥٥	المعهد السويدي للبحوث الاجتماعية	Swedish Institute for Social Research	السويد
٥٦	المركز الوطني لأبحاث السياسة العامة	National Center for Public Policy Research	الولايات المتحدة
٥٧	مركز أبحاث السياسة الاقتصادية	Economic Policy Research Center	أوغندا
٥٨	مركز الأبحاث الليبرالية-الديمقراطية	Center for Liberal-Democratic Studies	صربيا
٥٩	المعهد الوسطي للإدارة الاقتصادية	Central Institute for Economic Management	فيتنام
٦٠	مجموعة الخبرة الاقتصادية	Economic Expert Group	روسيا
٦١	المعهد الاقتصادي	Economic Institute	جمهورية تشيك
٦٢	معهد جيروم ليفي للاقتصاديات	Jerome Levy Economics Institute	الولايات المتحدة
٦٣	معهد الاقتصاديات	Institute of Economics	كرواتيا
٦٤	المركز المصري للدراسات الاقتصادية	Egyptian Center for Economic Studies	مصر
٦٥	مركز البحوث التنموية للمجلس الرسمي	Development Research Center of the State Council	الصين
٦٦	معهد الأبحاث المتقدمة	Institute for Advanced Studies	أستراليا
٦٧	معهد البحوث الاقتصادية	Institute for Economic Research	سلوفينيا
٦٨	مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية	Center for Economic and Social Development	أذربيجان